جـامعة سـعد دحـلب الـبليـدة

كـلـية العلوم الاقتـصادية وعلوم التسـيـير

قسـم العـلـوم الـتـجـاريـة

مـــذكرة مـــاجسـتيـر

التخصص :محاسبة وتدقيق

القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية

دراسة حالة: القوائم المالية المجمعة

للبنك الخارجي الجزائري

من طرف

مريم صغيرموح

أمام اللجنة المشكلة من :

منصوري زين	أستاذ محاضر "أ" – جامعة البليدة -	رئيسا
دراوسي مسعود	أستاذ محاضر "أ" – جامعة البليدة -	مقررا ومشرفا
ناصر مراد	أستاذ التعليم العالي – جامعة البليدة -	عضوا مناقشا
مسعداوي يوسف	أستاذ محاضر أ" – جامعة البليدة -	عضوا مناقشا

البليدة ,ديسمبر 2010

الملخص

كانت القوائم المنشآت المالية تبدوا متشابهة من بلد لأخر، إلا أن هناك فروقا بينها تتسبب فيها ربما ظروفا اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات المستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية هذه الظروف أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية ، على سبيل المثال :الأصول, الالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات.وينتج عن ذلك أيضا استخدام لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس.

مما جعل وضع معايير دولية محاسبية على شكل نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة وبتسجيل وتحليل وإعطاء البيانات المالية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية أصبح مطلب أساسي وضرورة ملحة لمختلف الأطراف في المجتمع الحالي فهذه المعايير قد أثمرت في معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي .وان عدد كبير من الدول اعتمدت هذه المعايير فقد تجاوزت 150بلد .مما نتج عنه إزالة الفوارق الكثيرة التي كانت في قائمة البيانات المالية .

والجزائر كباقي الدول تأثرت بالتغيرات المحيطة بها وهذا ما أدى إلى تنويع منتجاتها المصرفية واتجاه بنوكها لتحول إلى بنوك شاملة كما استوجب تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية بالنسبة للمنشآت الصناعية والتجارية ولكننا قمنا بدراسة ما إذا كانت المؤسسات المالية هي الأخرى تقوم بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وقد اخترنا البنك الخارجي الجزائري لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني وقمنا بإسقاط معايير المحاسبة على القوائم المالية ولاحظنا نقاط التلاقي ونقاط الاختلاف .

ومن كل ما عرض اتضح لنا ضرورة تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي لتصبح عملية مقارنة أداء بنوكنا الوطنية والبنوك العالمية صحيحة.وكذلك لكي تكون قرارات مستخدمي قوائمها المالية قرارات رشيدة على أسس صحيحة

Résumé

les listes des établissements financiers semblent similaires d'un pays à l'autre, mais il existe des différences entre eux qui peut causer des conditions sociales et économiques et les aspects juridiques, et à cause de ce qu'ils perçoivent comme différents pays sur les besoins des différents utilisateurs des états financiers lorsqu'ils sont soumis à des exigences nationales

Ces élément conduit à l'utilisation prêté dans les différents éléments des états financiers, par exemple: .. engagement actif et les droits de propriété., Revenus et dépenses. Le résultat également utilisé des critères différents pour reconnaître les éléments des états financiers de la préférence pour les différentes bases de mesure.

Rendre le développement de normes internationales de comptabilité sous la forme de modèles ou de lignes directrices générales de plomb de diriger et de rationaliser les pratiques en matière de comptabilité, enregistrer, analyser et fournir des états financiers à l'élaboration et au traitement des listes et des données financières est devenue une condition préalable et une nécessité urgente pour les différentes parties dans la société actuelle Ces critères ont été utiles dans le traitement des questions de comptabilité local, régional et international. Et qu'un grand nombre d'États ont adopté ces normes ont dépassé de 150 pays. Entraînant retrait de la plupart des différences dans la liste des états financiers.

L'Algérie, comme d'autres pays touchés par les changements autour et c'est ce qui a conduit à la diversification des produits bancaires et la tendance des banques à être transféré aux banques aussi approfondie que cela nécessitait l'application des normes comptables internationales pour les industriels et commerciaux, mais nous devons examiner si les institutions financières sont également à l'application des

normes comptables et l'information financière ont choisi la Banque d'extérieur points algérien «unité» en raison de son importance dans l'économie nationale et nous avons d'abandonner les normes comptables sur les états financiers et a pris note de l'accord et les points de différence.

Tout exposé sur, nous avons constaté la nécessité d'appliquer des normes de comptabilité et d'information financière pour devenir un processus de comparaison des performances de nos banques, les banques nationales et internationales sont corrects. Ainsi que sur les décisions des utilisateurs des états financiers des décisions rationnelles sur la base d'informations inexactes.

قائمة الــجداول

الرقم	الـــــعـــنـــوان	الصفحة
01	قائمة الميزانية أو المركز المالي	116
02	الشكل النموذجي لقائمة الدخل النهائية .	122
03	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	124
04	قائمة التدفقات النقدية	126
05	الميزانية العمومية للبنك الخارجي الجزائري	154
06	قائمة خارج الميزانية للبنك الخارجي الجزائري	156
07	جدول حسابات النتائج :قائمة الدخل للبنك الخارجي الجزائري	157
08	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	158

قائــمة الأشــكال

الرقم	الـــــعـــنـــوان	الصفحة
01	إجراءات إصدار معيار من لجنة معايير المحاسبة الدولية	88
02	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	107

قائــمة المــلاحق

- التقرير المالي للبنك الخارجي الجزائري لعام 2007.

الفـــــــهرس

ملخص

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الفهرس

مقدمة

1مفهوم البنوك والبنوك الشاملة 12

1.مدخل إلى العمل المصرفي.....13

1.1.1 ماهية البنوك والبنوك الشاملة.....13

1. 1. 2 الأقسام الفنية للبنوك التجارية..... 23

1. 2 ماهية وخصائص البنوك الشاملة.....33

1. 2. 1 نشأة البنوك الشاملة وتطورها 33

1. 2. 2 وظائف البنوك الشاملة وأهم الايجابيات والانتقادات.....41

1. 3 تطور الجهاز المصرفي الجزائري وتجربة تحول بنوكه إلى شاملة.....49

1. 3. 1 لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري منذ الاحتلال إلى الوقت الراهن.....49

1. 3. 2 تأهيل المصارف الجزائرية ضمن مفهوم الصيرفة الشاملة 62

2. القوائم المالية البنكية والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.....72

2. 1 معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وتطبيقاتها العملية.....74

2. 1. 1 ظهور معايير المحاسبة الدولية والتوافق الدولي 74

2. 1. 2 الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية 85

2. 2 إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية 98

2. 2. 1 الإطار النظري للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية 98

2. 2. 2 القوائم المالية البنكية ومتطلبات الإفصاح فيها حسب معايير المحاسبة الدولية.....110

2. 3 الإفصاح المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية.....129

2. 3. 1 ماهية الإفصاح المحاسبي.....129

2. 3. 2 الإفصاح المحاسبي حسب معيار التقرير المالي رقم 07:الأدوات المالية.....136

3. القوائم المالية المجمعة للبنك الخارجي الجزائري وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.....143

3. 1 واقع البنك الخارجي في المنظومة المصرفية وتقريره المالي لعام 2007 144

3. 1. 1 واقع البنك الخارجي في المنظومة المصرفية 144

3. 1. 2 عرض التقرير المالي للبنك الخارجي لعام2007.....149

3. 2 مراجعة التقرير المالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية 159

3. 2. 1 بيان التوافق والاختلاف بين التقرير المالي و القوائم المالية.....159

3. 2. 2 مطابقة القوائم المالية للبنك مع معايير الإفصاح للأدوات المالية.....170

خاتمة.....175

الملاحق 180

قائمة المراجع 182

مـقدمـــة

يعتبر قطاع البنوك أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيرا على المستوى الدولي ،فمعظم الأفراد والمنظمات تستفيد من خدمات البنوك إما كمودعين أو مقترضين ،وتلعب البنوك دورا هاما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقاتها الوثيقة بأجهزة السلطات الحكومية وغيرها المسئولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع البنكي .ومن ثم فهناك اهتمام عام بضمان سلامة وحسن أداء قطاع البنوك وخاصة في ما يتعلق بلائمتها المالية ومدى توافر السيولة لديها و درجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة .وتختلف أنشطة البنوك عن أنشطة غيرها من المنشآت التجارية هذا يؤدي إلى اختلاف في متطلبات المحاسبة والإفصاح في التقارير المالية فالعمليات المصرفية تتميز بالتنوع والدقة والسرعة في إنجاز المهام لذلك فإن محاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة بحيث يسهل معها استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب من القوائم المالية التي يجب توافر في هذه الأخيرة الإفصاح المحاسبي محكوم بعدة محددات بحيث يتم تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها ، وتتمثل هذه المحددات في طبيعة العمل المصرفي وما يتطلبه الأمر من ضرورة الحفاظ على أسرار لا يجوز الإفصاح عنها وهذا حسب المعايير الدولية .

تعود أهمية الإفصاح كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وتدعوا هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات .

كما يستمد الإفصاح أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين المستثمرين ،المقرضين ،المراقبين ،المحاسبين،الأجهزة الحكومية وغيرهم فمستخدمو البيانات المالية الخاصة بالبنك يحتاجون إلى معلومات ملائمة وموثقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ،كما يحتاجون إلى معلومات تساعدهم على فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة البنوك .و بالرغم من خضوع البنوك للرقابة والإشراف من قبل جهات حكومية وقيامه بتزويد تلك الجهات بمعلومات لا تكون عادة متاحة للجمهور ،ولذلك فان الإفصاح في البيانات المالية للبنوك يجب أن يكون شاملا بدرجة كافية لمقابلة احتياجات هؤلاء المستخدمين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أية قيود معقولة تحد من قدرة إدارة البنك على الوفاء

بتلك الاحتياجات .هذا بالإضافة إلى الآثار المعلومات .ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون آثار سلبية .

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظرا لتعقيد الأدوات المالية المستعملة وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها ،ومع إزالة القيود على التعامل وارتفاع حدة المنافسة وتطور التقنية المستخدمة في التعامل فان من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات المالية ،الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل .وفي هذا الصدد فان الأدوات المالية ومخاطر الائتمان، السيولة، الأسواق ومخاطر أسعار الصرف .ولذلك فان الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمرا حيويا

ونتيجة إلى ذلك فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيدا، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية.فهي بالتالي في حاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.

وفي هذا الإطار ونظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك، أصدرت مجلس معايير المحاسبة

الدولية معيار الإبلاغ المالي (07)الأدوات المالية :الافصاحات والمتعلق بالإفصاح عن البيانات والأدوات المالية للبنوك .ويعود إصدار المجلس لهذا المعيار لما تمثله البنوك من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال،ولحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية .

ومنه يمكن صياغة الإشكالية كمايلي :

ما مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية ؟

بالإضافة إلى الإشكالية السابقة نطرح عدة تساؤلات منها :

1-هل يتم عرض القوائم المالية للبنوك الجزائرية وبالتحديد البنك الخارجي الجزائري وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ؟

2-هل يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة ؟

3-هل يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المالية في القوائم البنكية بالتكلفة التاريخية لا بالقيمة العادلة كما أوصى معيار الإبلاغ المالي (07) الأدوات المالية :الافصاحات ؟

4-هل غطى الإفصاح المحاسبي الحالي الفجوة بين الطلب والعرض من البيانات المالية أم مازالت الفجوة قائمة ؟

5- هل يتم الإفصاح عن المعلومات الكمية أو النوعية حول المخاطر التي تتعرض لها الأدوات المالية ؟

الــفرضيــات :

للإجابة على الإشكالية السابقة ننطلق من الفرضيات التالية :

1-يتم عرض القوائم المالية للبنوك الجزائرية وبالتحديد البنك الخارجي الجزائري وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

2- يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة.

3-يتم الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم البنكية بالتكلفة التاريخية لا بالقيمة العادلة كما أوصى معيار الإبلاغ المالي (07) الأدوات المالية :الافصاحات

4-لا يتم الإفصاح عن المعلومات الكمية أو النوعية حول المخاطر التي تتعرض لها الأدوات المالية .

أهمية الدراسة :

تتجسد أهمية البحث في النقاط التالية :

1- الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنك وإجراءات المقارنة.

2- إعداد القوائم المالية بطريقة تلبي احتياجات المستخدمين من المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة ,ويحتاج مستخدمو القوائم المالية لمثل هذه المعلومات حتى لو كان البنك يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاحة للجمهور وبناءا على ذلك يحتاج الأمر إلى أن تكون الافصاحات في القوائم المالية للبنك شاملة وكافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية .

3- تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في أن الجهاز المصرفي يعد عصب الاقتصاد في العصر الحديث، إذ لا يتصور تطور الحياة الاقتصادية دون جهاز مصرفي فعال خاصة في مجال الائتمان، هذا الأخير يتأثر بطبيعة ونوع العلاقة الموجودة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، هذا من جهة، كما أن قوة الجهاز المصرفي وفعاليته من حيث التنظيم والتسيير يبث الثقة في نفسية المستثمرين الخواص في المجال المصرفي، من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها في نقطتين :

- سبب شخصي : هو فضول معرفي لجانب جديد من المحاسبة لم نتوسع فيه كثيرا خلال سنواتنا الدراسية وهي المحاسبة البنكية .ولكن من زاوية جديدة وهي معايير المحاسبة والإبلاغ المالي .

- أسباب موضوعية : - تبني الجزائر معايير المحاسبة في السنة الأخيرة وبداية تطبيق المؤسسات لهذه المعايير جعله موضوع هام وخصب للباحثين حسب اختياراتهم لجوانب الدراسة وكان اختيارنا للمؤسسات المالية وبالتحديد للبنوك لما تحتل من أهمية في الاقتصاد الوطني .

- المساهمة بتنويع الدراسات الحديثة في المكتبة الوطنية بموضوع يعتبر إلى حد ما قليل التطرق خاصة في دراساتنا الوطنية .

أهداف الدراسة :

تسعى الباحثة من خلال البحث تحقيق الأهداف التالية:

1-معرفة أهم وأحدث المنتجات في المجال المصرفي العالمي .

2-معرفة مدى تأهل البنوك الجزائرية للتحول إلى بنوك شاملة .

3-توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي و الخارجي للبنك .

4-دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية :الافصاحات .

الحدود المكانية والزمنية للدراسة

تتمحور الدراسة حول القوائم المالية السنوية للبنك الخارجي الجزائري لعام 2007 والتقرير المالي الذي يضمها .

منهج و أدوات الدراسة

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالأسواق المالية والإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات .

وسوف يتم الاعتماد على المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للحكم على مدى الاتساق بينها وبين الإفصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية ،ثم سيتم إسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع الميداني بهدف تحديد التوصيات اللازمة لتطوير الإفصاح المحاسبي لهذه البنوك .

صعوبات الدراسة

لا يخلوا أي بح علمي من الصعوبات ,اذ واجهتنا خلال الدراسة بعض منها هي :

- عدم منح المعلومات الهامة والخاصة بدراستنا التي تخص القوائم المالية للبنوك .

- قلة المراجع فيما يخص القوائم المالية البنكية .

الهيكل العام للدراسة

قامت الباحثة بتقسيم مادة الدراسة إلى جانبين رئيسيين

الأول نظري مجزأ إلى فصلين الأول حول البنوك التجارية وتطور دورها الكلاسيكي التي أصبحت اليوم تعرف بالبنوك الشاملة ودورها الذي أصبح أوسع وأشمل .وكذا التعرض لتجربة الجزائر في تحول بنوكها من تجارية الى بنوك شاملة .أما الفصل الثاني فبدايته كانت معايير المحاسبة والتقارير الدولية التي خلقت إطار جديد للمحاسبة بكافة أنواعها وكيف كان الغرض منها توحيد القوائم المالية مهما كانت البلد التي تنتمي لها المنشأة الاقتصادية وذلك لتلبي جميع مستخدميها وماهي الشروط لتوفر ذلك . وهكذا حول القوائم المالية للبنوك والبيانات المالية المتوفر ثم تم التعرض للإفصاح المحاسبي وماهي أهم التعاريف التي تناولته وماهي أنواعه حسب معايير المحاسبة الدولية وما هي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حسب معيار الإبلاغ المالي رقم (07)الافصاحات :الأدوات المالية.

أما الجانب الثاني فهو تطبيقي يخص القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لعام 2007 وتقريرها المالي حيث يتم مراجعة القوائم المالية إذا ما أعدت حسب معايير المحاسبة الدولية وهل تم الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة. خاصة حسب معيار الإبلاغ المالي رقم (07)الافصاحات :الأدوات المالية.

الفصل 1
مفهوم البنوك والبنوك الشاملة

المال محور تحريك الاقتصاد ،وإدارة المال من أصعب أنواع الإدارات ،وهي تختزل معظم توجهات التنمية التي يتبناها المجتمع ،ودورته الاقتصادية ،وطالما أن كل إنسان لا يحقق احتياجاته ،وكذا كل مؤسسة لا تستطيع أن تحقق كل احتياجاتها واستثماراتها في وقت واحد ،فان للتمويل وإدارته في المجتمع دورا هاما وقوة اقتصادية وتنموية في طريق تحقيق الاحتياجات والتطور لأي مجتمع بحسب أولوياته التنموية .

للبنوك في مجتمعنا اليوم دور كبير ،فهي تؤثر على رعاية المشاريع وتنميتها ،من هنا كان لتطور صناعة المصارف دور كبير في دفع عجلة التنمية في المؤسسات والمجتمع ،وقد تطورت هذه الصناعة وسارت بتنام مستمر وتحولت البنوك من تجارية إلى بنوك شاملة وبناءا عليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث :الأول حول البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية خاصة ,أما المبحث الثاني فهو حول البنوك الشاملة وما هي أهم دوافع التحول وكيفية ذلك بالإضافة إلى الايجابيات التي حققها هذا التحول والانتقادات التي تعرضت لها البنوك الشاملة .أما في المبحث الثالث فقد خصصناه للجهاز المصرفي الجزائري بداية بعرض أهم المراحل التي مر بها منذ الفترة الاستعمارية إلى غاية الوقت الراهن وكذا تطرقنا إلى تجربة تحول البنوك الجزائرية إلى بنوك شاملة .

1. 1 مدخل إلى العمل المصرفي

تقوم البنوك بمختلف أنواعها بدور هام في خدمة الاقتصاد الوطني ،فقد تطورت العمليات المالية ،وتشعبت وتنوعت الخدمات المالية التي تقوم بها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وساهم ذلك بتطوير معايير محاسبية خاصة بالبنوك تختلف عن تلك المطبقة في الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية .

1. 1. 1 ماهية البنوك والبنوك التجارية

كانت بداية العمليات المصرفية قبل الميلاد بأربعة قرون على أيدي الإغريق , فقد اعتبروا الأوائل المتعاملين بالعمليات المصرفية كتبادل العملات .حفظ الودائع ومنح القروض .وازداد انتشار العمليات المصرفية في القرن الثالث عشر وتحديدا في إيطاليا بعد الحروب الصليبية وازدياد ثروات الحرب أدى الى إيداعها مقابل شهادات اسمية .ومنه ظهرت عملية انتقال الوديعة من اسم حامل إلى آخر في حضور الطرفين وهو ما يعرف بالتظهير .وبعدها ظهرت شهادات الإيداع لحامله "بدون تعيين اسم المستفيد "وهي أصل الشيك حاليا .وكذلك ظهرت عملية الإقراض ,بل وأصبح المودعين قادرين على سحب أموال أكثر مما يملكون من الوديعة وهو ما يعرف اليوم بالسحب على المكشوف .

وفي أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت الصرافة ومن ثم البنك .ويعتبر بنك البندقية هو أول بنك تاريخيا أنشئ عام 1150 م .وهكذا بدأ انتشار البنوك تاريخيا وعالميا [18].

1. 1. 1. 1 تعريف البنوك

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها ،والتي تتباين من بلد إلى أخر .كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني .

وقد عرف البنك حسب المشرع الجزائري حسب القانون 88-06 لـ 12 جانفي 1988[65] بأنه مؤسسة اقتصادية تمتلك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أسس قواعد تجارية ,تخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي ،تكون محررة من كل القيود ,ولها الحرية في تمويل المشاريع ويشترط أن يكون المصرف مسجل ضمن قائمة المصارف بواسطة اعتماد يصدر في الجريدة الرسمية علاوة على السجل

التجاري , ويكون هدف البنك الأساسي هو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها من جديد بعدة أشكال

أو استثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض كما يقوم بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات لزبائنه مقابل فائدة أو عمولة .

والمتفق عليه ,هو أن محور نشاط البنك هو التعامل بالنقود ,وان كان البعض قد عرفه بأنه تاجر النقود والبعض الأخر عرفه بأنه مؤسسة تتخذ عملية التجارة في الأموال العاطلة التي يرغب أصحابها في استثمارها .

وقد عرف البنك في بعض المعاجم.

البنك هو :أي منشأة هدفها الرئيسي قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة[75]. ويعرف معجم أخر البنك بأنه أي منشأة تتعامل بالنقود تقبلها من العملاء في شكل إيداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها وتقوم بتحصيل شيكات العملاء ،كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع حتى يتم طلبها من قبل أصحابها[76] .

وكذلك يعرف البنك بأنه عبارة عن منشأة اقتصادية ذات جدوى اقتصادية تهدف إلى الربح ومتخصصة موثوق بها تعمل في إدارة الأموال حفظا وإقراضا بيعا وشراء باعتبارها أماكن التقاء عرض الأموال والطلب عليها [17].

وفي الأخير يمكن تعريف البنك بأنه منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين الأعوان الاقتصادية التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال والتي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار .

1. 1. 1. 2 أنواع البنوك:

يمكن تصنيف البنوك إلى عدة أقسام حسب جهة التصنيف وسوف نختص بنوعين .

1. 1. 1. 2. 1من حيث الوضع القانوني للبنك:

يمكن تصنيف البنوك حسب الوضع القانوني لها فهناك :

بنوك عامة :

هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها.

كالبنوك المركزية، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة أي متخصصة في مجال معين (البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي، بنك التسليف).

بنوك خاصة:

هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي).

بنوك مختلطة :

هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كل من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تعمد إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

1. 1. 1. 2. 2 من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك:

بنوك تجارية:

هي البنوك التي تزاول الأعمال البنكية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

بنوك صناعية :

هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية .

بنوك زراعية:

هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

بنوك عقارية :

هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات. [24]

ومن الجدير بالذكر هنا أن البنك المركزي لا يدخل ضمن هذا التصنيف بصفته هو البنك الذي يشرف على عمليات الجهاز المصرفي ويراقب أنشطه دون أن يمارس أي نشاط معتاد من أنشطة البنوك السابقة.

1. 1. 1. 3 تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار ،وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في التسهيلات الائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية ،ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانها ،هذا بالإضافة إلى شراء وبيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفية [24] .

يطلق على البنوك التجارية تسمية "بنوك الودائع" وتعرف بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة ،أي أن نشاطها لا يقتصر على نوع معين من النشاط كالبنوك المتخصصة ، وهي تقوم بصفة أساسية بتلقي الودائع من طرف الأفراد ،القابلة لسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير ،و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل [36]

يعتبر بنكا تجاريا كل منشأة تقوم بقبول الودائع على أن يتم دفعها عند الطلب أو لأجل حسب الاتفاق مع المودع.إن هذه البنوك تعتبر عنصرا هاما في الاقتصاد الوطني لأي بلد

البنوك التجارية هي عبارة عن إحدى المنشئات المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح وهي كذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها إذا توفر نظاما ذا كفاءة يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشئات [40].

ومنه يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها بنوك غير متخصصة ,تقوم بقبول الودائع وتقديم القروض وفتح الاعتمادات المستندية وخصم الأوراق التجارية .كما أنها قادرة على الاستثمار في أعمال غير مصرفية بل مشاريع اقتصادية كإنشاء شركات اقتصادية أو المساهمة في بعضها .كما أن البنوك التجارية قادرة على الاستثمار في بيع وشراء الأسهم والسندات .

1. 1. 1. 4 الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية :

إن التنظيم الإداري السليم هو الخطوة الأولى نحو تحقيق الرقابة الفعالة والتخطيط والتنفيذ الدقيق .ويلزم في البنوك الإعداد التنظيمي والإداري السليم من خلال مجموعة من الخطوات المتتابعة تهدف إلى التنسيق بين النظام الإداري والمحاسبي.

- تحديد واضح للخدمات المصرفية الرئيسية التي يؤديها البنك .

-تخصيص أقسام رئيسية في البنك يتولى كل منها نوع من هذه الخدمات مثل قسم الحسابات الجارية وقسم الأوراق المالية ،فضلا عن قسم خطابات الضمان وقسم الاعتمادات المستندية .

-ضرورة تجزئة الخدمات المصرفية .

- يجب توضيح خطوط انسياب السلطة من أعلى المستويات الإدارية إلى أدناها ،وفي نفس الوقت تتدرج المسئولية من أدنى المستويات الإدارية إلى أعلاها ،بمعنى أخر وجود قنوات اتصال سليمة وسريعة من الإدارة العليا إلى الإدارة الوسطى والتنفيذية ،بالسرعة والدقة المطلوبتين بحيث تمكن من لهم سلطة اتخاذ القرارات الإدارية من حسم الأمور في الوقت المناسب وبأقل قدر ممكن من التكاليف [38].

1. 1. 1. 5 وظائف البنوك التجارية :

هناك العديد من الوظائف التي يقوم بها البنوك التجارية النقدية منها وغير النقدية وهي وظائف كلاسيكية.

-فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب وادخارا ولأجل وخاضعة لإشعار).

-تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار مايلي :

-منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

-تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

-التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعها وشرائها لمحفظتها أو لمصلحة عملائها .

-تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الحسابات المستندية.

-تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء .

-التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية ،والحوالات الداخلية منها و الخارجية.

-تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة ،و صرف الشيكات المسحوبة عليها .

-المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة .

-تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة[24] .

1 . 1 .1 . 6 النظام الداخلي للبنوك التجارية

1 .1 .1 .6 .1 خصائص وأهداف البنوك التجارية

من أهم خصائص البنوك التجارية هي :

-خلق النقود:منح القروض تفوق ما لديها من نقود حقيقية ،لأن هذه القروض ائتمانية لأنها ناجمة عن مجرد تسجيل محاسبي لعمليات الإيداع والقرض واستعمال الشيكات في التداول ،وبهذا نقول إن البنوك التجارية خلقت الالتزامات على نفسها تزيد عدة مرات كما هو متوفر لديها من احتياطات أو ودائع فعلية[29]

-فتح الحسابات الجارية :هذا ما تتميز به البنوك التجارية عن باقي البنوك .

-تعدد الخدمات:البنوك التجارية هي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة المقترضين ،ذلك بتنوع الخدمات المقدمة لعملائها دون تمييز فهي تتيح لهم فرصة الحصول على قروض متعددة ذات أجال مختلفة وفرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم (شهادات الإيداع والسندات القابلة للتداول) [37].

أما عن الأهداف فاهمها مايلي :

هدف الربحية :يقوم هذا الهدف على تعظيم أرباح البنك بتحقيق ارتفاع الإيرادات مع تدني النفقات ، و زيادة النشاط المصرفي وتنويع حافظة الأوراق المالية وتوسع الاستثمارات التي يمولها ،لكن الاندفاع نحو تحقيق الربحية دون

الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تنجم عنها قد يؤدي بالبنك إلى الوقوع في أزمات السيولة التي تهدد مركزه المالي والثقة فيه.

هدف السيولة :السيولة مجموعة من التدفقات النقدية الدورية المتاحة للبنك والتي تواجه طلبات طارئة [39].

1. 1. 1. 6. 2 مصادر و استخدامات الأموال في البنوك التجارية

مصادر التمويل

تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها على نوعين من مصادر التمويل :

- مصادر تمويل داخلية : وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطيات ، وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (10%) من جملة الأموال المستثمرة موارد البنك.

- مصادر تمويل خارجية : و توفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك و القيام بوظائفه المختلفة،وتشتمل المصادر الخارجية على :

- قروض من البنك المركزي بضمان الأصول.

- الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير.

- قروض من البنوك التجارية.

- إصدار سندات طويلة الأجل.

استخدامات الأموال

- تقديم القروض والسلف.

- الاستثمارات ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم بهدف الحصول على أرباح أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية أو الاستثمار في سندات حكومية وخصم الأوراق التجارية.

-الأرصدة(الأصول)النقدية وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية حقوق المودعين لمقابلة العمليات المصرفية اليومية لدى البنوك المحلية أو الأجنبية.

- الأصول الثابتة وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك و يمارس فيها نشاطه بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى مثل: الأثاث, السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية وإلكترونية، وسائل النقل[1].

1. 1. 1. 7 الخصائص المميزة لنظام المستندي والمحاسبي في البنوك التجارية :

إن النظام المحاسبي يختلف من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

1. 1. 1. 7. 1 خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية

- الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر(الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق.
- السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية.
- تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كل منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق.
- يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى.

1. 1. 1. 7. 2 مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي[16]:

- المجموعة المستندية

وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

- مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه.
- مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

- المجموعة الدفترية

تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعا لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعا في مجال النظام المصرفي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.

- دليل الحسابات

عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

- أدوات التحليل المالي والرقابة

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدما، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبيةً كانت أو إدارية.

- التقارير الدورية (المحاسبية)

يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ووظائفه وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تساعد العديد من الأطراف الداخلية والخارجية في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وهذا حسب الجهة المستفيدة منها إلى نوعين :

- تقارير داخلية

ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل: الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الختامية، قائمة المركز المالي، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك ، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك[35].

- تقارير خارجية

وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها والتي تتضمن البيانات والمعلومات التي ترغب في الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام .

وسوف نتعمق أكثر في هذا النوع من التقارير في الفصل الثاني من المذكرة .

1. 1. 1. 7. 3 سمات النظم المستندية والمحاسبية في البنوك التجارية

تتسم النظم المستندية والمحاسبية في البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص أو السمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية هي :

-يتسم النظام بالدقة والسرعة والأمانة عند تسجيل العمليات المالية واستخراج مراكز العملاء ويجب أن يوازن البنك بين الدقة والسرعة في العمل فالدقة مطلوبة ليشعر المودع بالاطمئنان،والسرعة مطلوبة حتى يمكن استخراج الأرصدة للعملاء فور حدوث عملية إيداع أو سحب .

-ويلازم الدقة والسرعة أحكام الرقابة التامة توفيرا للأمانة الواجبة نظرا لنوعية السلعة محل التعامل ،و إحكام الرقابة تتطلب التنسيق بين التنظيم الإداري والنظام المحاسبي والمستندي ،مع تحديد واضح للمسؤوليات والسلطات ،وكيفية التنفيذ حيث يتطلب الأمر في البنوك تسجيل العمليات يوميا فضلا عن إعداد ميزان مراجعة يومي توفيرا للدقة والرقابة المطلوبة .

-تتسم العمليات المصرفية بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها :فمثلا عملية صرف شيكات لعملاء أو إيداع تتسم بالكثرة والتكرار والتشابه لأنها ذات طبيعة مالية متجانسة .ويتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات.

-تصب كافة العمليات المصرفية إما في الحسابات الجارية المدينة أو الدائنة مما يطبع هذه العمليات بالتشعب والتداخل مما يطالب النظام الإداري والمحاسبي بالعمل على التنسيق بين تسلسل العمليات وانسيابها ببساطة دون تعقيد وتوجيهها بشكل سليم دون أن تؤدي عمليات التشعب إلى التشتت والتعقيد

-تتسم بعض العمليات المصرفية بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوكة لها، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات والقيود النظامية مثل عمليات أوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تامين سلف .

-يتميز الجزء الغالب من الإيرادات المصرفية في الفوائد الدائنة والعمولات الناتجة عن تأدية الخدمات

المصرفية وهي تختلف في ذلك عن المنشئات التجارية التي تتميز إيراداتها بناتج زيادة سعر البيع عن تكلفة الشراء ،وعن المنشئات الصناعية التي تتميز إيراداتها بناتج زيادة سعر البيع عن تكاليف الإنتاج

-يتميز بقدرة النظام على توفير البيانات والمعلومات خاصة في ظل استخدام نظم الحاسبات الالكترونية الحديثة[35]

1. 1. 2 الأقسام الفنية للبنوك التجارية

يتكون التنظيم الإداري للبنك التجاري من عدة أقسام حسب الوظائف التي يقوم بها البنك ويمكن دمج أكثر من وظيفة في قسم واحد .

1. 1. 2. 1 قسم الخزينة ووظائفها

يعتبر قسم الخزينة من أهم وأكثر أقسام البنك نشاطا وارتباطا بالعملاء أو الجمهور، فهو بمثابة القلب بالنسبة لدورة عمليات البنك في جميع أقسامه الفنية ، ففيه تتجمع كل واردات البنك النقدية ، ومنه تخرج جميع مدفوعات البنك النقدية إلى الغير ، بعد استكمال دورتها المستندية في أقسام البنك الأخرى[24] .

يتم تقسيم الخزينة في البنك التجاري إلى قسمين وهما :

- قسم الخزينة الرئيسية :

وفيها يتم الاحتفاظ بأموال البنك النقدية ، ومنها يتم تسليم النقدية لصيارفة العهد في الخزائن الفرعية للبنك في أول كل يوم ، واستلام ما لديهم من نقدية في نهاية العمل اليومي ، وكذلك تسليم فروع البنك ما تحتاجه من نقدية خلال فترة معينة واستلام الفائض لديهم [39].

وظائف قسم الخزينة الرئيسية :

1-تغذية الخزائن الفرعية صباح كل يوم عمل بما يلزمها من نقدا ،بالإضافة إلى ماتحتاجه أثناء ساعات الدوام.

2-استلام النقد المتجمع لدى أمناء الصناديق الفرعية .

3-تنظيم المستندات والقيود الخاصة بما سبق.

4-جرد الخزينة الرئيسية في نهاية كل يوم عمل ومطابقتها مع القيود الدفترية .

5-إيداع النقد الفائض عن الحد المعين في البنك المركزي أو البنوك الأخرى وسحب ماتحتاج[29].

- قسم الخزائن الفرعية :

وهي الخزائن المرتبطة بأقسام البنك المختلفة ، كالخزينة الخاصة بقسم الودائع وحسابات التوفير ، أو الخزينة العامة بقسم الحسابات الجارية ، وتتولى كل خزينة عملية استلام النقدية من العملاء أو صرف ما يستحق لهم من نقود بعد

إكمال إجراءاتها المستندية ، وفي البنوك الكبيرة يتم تقسيم الخزائن الفرعية إلى خزينة للوارد وأخرى للصادر ، وخاصة في الأقسام التي تتعامل بكثرة مع الجمهور أو العملاء كقسم الحسابات الجارية أو حسابات التوفير.

وظائف الخزائن الفرعية

-وظائف الخزائن الفرعية للمقبوضات :

-قبض ما يودع لديها من العملاء .

-تسليم المتجمع لديها في نهاية كل يوم عمل إلى الصندوق الرئيسي.

-تنظيم المستندات والكشوفات المتعلقة بهذه المقبوضات.

-وظائف الخزائن الفرعية للمدفوعات :

-استلام ما يلزمها من نقد صبيحة كل يوم عمل من الصندوق الرئيسي.

-تسليم المتبقي لديها في نهاية اليوم إلى الصندوق الرئيسي.

-تنظيم العمل والمستندات والكشوفات المتعلقة بهذه المدفوعات [36].

1. 1. 2. 2 قسم الحسابات الجارية

يمثل الحساب الجاري عقدا بمقتضاه يودع الشخص طبيعيا أو معنويا مبلغا من النقود في حساب لدى البنك، ويكون له الحق في سحبه كله أو جزء منه عن طريق استخدام الشيكات أو أوامر الصرف بمجرد الطلب [24].

وظائف قسم الحسابات الجارية :

يتولى قسم الحسابات الجارية عملية فتح الحسابات الجارية للعملاء ،المدينة منها والدائنة ،و قبول الإيداعات نقدا وخلافه ،إعداد دفاتر الشيكات للعملاء ،حفظ بطاقات التواقيع من أجل المطابقة مع

تواقيعهم على الشيكات ،تلبية طلبات العملاء المتعلقة بحساباتهم الجارية من سحب وتحويل وما شابه

،عمل كشوف الإخطار المصرفية ،احتساب الفوائد المدفوعة والمقبوضة والعمولات ،إعداد كشوف الحسابات وإرسالها للعملاء ،والرقابة على الحسابات غير المتحركة أو الجامدة وتنفيذ الأعمال المحاسبية المتعلقة بالقسم [38].

تنقسم الحسابات الجارية في البنك إلى نوعين:

- حسابات جارية دائنة :

وهي حسابات تحت الطلب تتميز بحرية السحب والإيداع في أي وقت ويكون فيها رصيد العمل دائنا باستمرار، وتقسم إلى قسمين :

-حساب جاري دائن عادي :وهذا الحساب يكون عادة بدون فوائد .

-حساب جاري دائن بفائدة :وفي هذا النوع يضيف البنك فائدة لصالح العميل .

- حسابات جارية مدينة :

وهي الحسابات التي تمثل تسهيلات ائتمانية يقدمها البنك لعملائه لمدة معينة وفي حدود مبالغ معينة وضمن شروط معينة إما على المكشوف أو لقاء ضمانات عينية أو شخصية أو مستنديه.

مع الإشارة أنه إذا ذكرت حسابات جارية من دون تمييز فإنه يقصد بها الحسابات الجارية الدائنة، أما الحسابات الجارية المدينة فلابد من تمييزها صراحة[37].

1. 1. 2. 3 قسم الودائع ووظائفها

يطلق على البنوك التجارية تسمية بنوك الودائع باعتبار أن قبولها ودائع عملائها يعد من أهم وظائفها،كما أن الودائع تمثل عنصرا هاما في مصادر الأموال بالنسبة للبنوك التجارية لما تتميز به من زيادة قدرتها على الإقراض للغير[16].

وظائف قسم الودائع:

-فتح الحسابات(لأجل،وتحت إشعار ،وتوفير)وإصدار إيصالات أو دفاتر (في حالة التوفير)بها.

-قبول الودائع في هذه الحسابات .

- تنفيذ عمليات السحب والتجديد وتنظيم المستندات والإشعارات والكشوفات والمذكرات والبطاقات

الخاصة بها.

-القيام بالأعمال المحاسبية المترتبة على هذه الودائع المختلفة .

يقصد بالوديعة ما يتم إيداعه لدى البنك من أموال لمدة محددة وتختلف الودائع طبقًا لحق المودع في السحب منها فورًا أو بعد فترة محددة وتنقسم إلى ما يلي [39]:

- الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية، الحسابات الجارية) :

ويحق للعميل الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يشاء وقد سبق دراستها.

- الودائع لأجل محدد :

وهي المبالغ التي تودع لدى البنوك لمدة معينة ولا يحق للمودع خلالها سحب قيمة الوديعة قبل انتهاء المدة المعينة، وإلا فقد حقه في الحصول على الفوائد وتقوم البنوك بدفع فوائد على هذه الودائع, يزداد معدلها بازدياد مبلغ الوديعة ومدتها.

- الودائع بإخطار سابق :

وهي المبالغ التي تودع لدى البنك لمدة معينة ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد إخطار البنك

بمدة متفق عليها عند فتح الوديعة.وعند سحب الوديعة قبل مدة الإخطار المتفق عليها فإنه لا يحصل على فوائد الوديعة .

- ودائع التوفير :

وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها صغار المدخرين حيث يودع الأفراد ما زاد عن احتياجاتهم في

حساب توفير بسعر فائدة ثابت معين وتعطي البنوك عملاءها دفترًا للتوفير يثبت فيه جميع العمليات من إيداع وسحب وفوائد.

-شهادات الإيداع:

وهي شهادات تعطى للمودع مقابل المبالغ التي يودعها.وتتميز هذه الشهادات بمعدلات فائدة مرتفعة وبأنها تكفل دخلا ثابتا للمودع في تاريخ الاستحقاق فضلا عن إمكانية الحصول على جائزة كبيرة لكل فترة دورية مع احتفاظه بالمال المكتتب فيه ،بجانب ميزة تمتع هذه الشهادات بالسيولة ،و إمكانية استرداد قيمتها في أي وقت[24].

مع الإشارة أن الإيداع في صندوق التوفير والسحب منه لا يتم إلا نقدًا.والفوائد تكون بنسبة أقل من حسابات الودائع الأخرى

1. 1. 2. 4 قسم المقاصة

يقوم قسم المقاصة في البنوك التجارية بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى ويتلقى نوعين من الشيكات :

- شيكات مقدمة من عملاء البنك ومسحوبة على عملاء بنوك أخرى (إيداع بشيكات خارجية).
- شيكات مقدمة من بنوك أخرى ومسحوبة على عملاء البنك (سحب بشيكات خارجية).

ويتم تبادل الشيكات في غرفة المقاصة حيث يجتمع مندوبون البنوك لعمل المقاصة بين الشيكات المقدمة من كل بنك وبين الشيكات المسحوبة عليه مع ملاحظة أن مقر غرفة المقاصة هو مؤسسة النقد.

وتتم تسوية الحسابات بين البنوك عن طريق إجراء قيود يومية وتسويات حسابية فقط دون حاجة لانتقال الأموال من بنك إلى آخر مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والضمان نظراً لعدم انتقال الأموال من بنك إلى آخر[35].

وظائف قسم المقاصة :

-استلام الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى وفروعها.

-تفرز الشيكات بحيث تظهر الشيكات المسحوبة على كل بنك على حدى.

-إعداد مذكرة الإرسالية الخاصة بكل بنك .

-إعداد نموذج التقديم الذي يقدم إلى البنك المركزي وغرفة المقاصة.

-بعد عودة مندوب البنك من جلسة المقاصة ومعه النسخة الثانية من جدول التقديم يتم إعداد المستندات والإشعارات اللازمة تمهيدا لإثبات قيود اليومية [38].

1. 1. 2. 5 قسم الإعتمادات المستندية وبوالص التحصيل :

يعتبر قسم الاعتمادات المستندية من أهم الأقسام في البنوك التجارية ،باعتبار أن الاعتمادات المستندية تلعب دورا حيويا في التجارة الدولية (الصادرات والواردات) ،من خلال تسهيل مهمة المصدر في الحصول على أثمان صادراته ،كما تعطي ضمانا للمستورد بأن البضاعة التي يدفع ثمنها هي البضاعة المتفق عليها مع المصدر [36].

1. 5. 2. 1. 1وظائف قسم الاعتمادات المستندية :

-فتح الاعتمادات المستندية (إعتمادات صادرة –استيراد)وتعديلها وتسديدها وزيادتها وإلغاؤها واستلام المستندات الخاصة بها وتدقيقها.

-استلام مستندات الاعتمادات الواردة –تصدير وتدقيقها وتبليغها ومتابعتها .

-إشعار العملاء في الداخل والمرسلين بوصول المستندات ،ومتابعة العملاء لسداد المستحق بموجب هذه المستندات .

-فتح الملفات الخاصة بالاعتمادات ،وتنظيم الشعارات والكشوفات ومسك السجلات وإجراء القيود والمطابقات الخاصة بالاعتمادات.

2. 5. 2. 1. 1 بولص التحصيل :

تعتبر بولص التحصيل أحد الوسائل المتعددة لتمويل التجارة الخارجية ،وقد وضعت لها قواعد و أصول موحدة من قبل غرفة التجارة الدولية عام 1979 وحلت محل القواعد التى كان المعمول بها الصادرة عام 1967 .

وبوليصة التحصيل هي سند سحب يكون مصحوبا بالوثائق والمستندات الشحن والفواتير . بوليص التأمين وغيرها من المستندات الضرورية ،وبوالص التحصيل لا تكون نتيجة فتح اعتماد مستندي وإنما بناءا على الثقة المتبادلة بين المصدر والمستورد حيث تقوم هذه الثقة مقام فتح الاعتماد وعندها يكون البنك هو الوسيط لا أكثر ولا أقل حيث يقوم بتحصيل قيمة البوالص عن طريق مراسله بالخارج[38].

1. 1. 2. 6 قسم الأوراق التجارية

يختص هذا القسم بتقديم خدمات للعملاء فيما يتعلق بالأوراق التجارية (الكمبيالات والسندات الاذنية) والتي تؤدي دورا هاما وحيويا في تسهيل وتنمية النشاط الاقتصادي.

وتعرف الكمبيالة بأنها "أمر من شخص يسمى الساحب) إلى شخص أخر يدعى (المسحوب عليه) بدفع مبلغا معين في تاريخ محدد لأمره أو لأمر شخص ثالث هو المستفيد.

أما السند الأذني عبارة عن تعهد كتابي من شخص يسمى (المسحوب عليه) يدفع مبلغ في تاريخ محدد لشخص أخر (المستفيد) [36].

وظائف قسم الأوراق التجارية :

-تحصيل الأوراق التجارية لحساب العملاء.

-خصم الأوراق التجارية .

-منح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق التجارية.

1. 1. 2. 7 قسم الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):

هي تعهد خطي يقدمه البنك بناءا على طلب عميله ،إلى جهة معينة (المستفيد) بأن يدفع نيابة عن ذلك لعميل بمجرد مطالبة المستفيد بقيمة الكفالة كاملة أو جزء متى تمت المطالبة خلال مدة سيران الكفالة ولنفس الطرف الذي أصدرت من أجله.

وظائف قسم الكفالات المصرفية :

-إصدار الكفالات وإلغائها والقيام بالتعديل عليها من تمديد أو تخفيض أو زيادة .

-استيفاء التأمينات (الغطاء) على الكفالات ،وتحصيل العمولات ،ومتابعة الاستحقاق والاسترداد .

-تزويد العملاء بالكشوف والبيانات اللازمة ،وتنظيم الإشعارات ومستندات القيد ومسك السجلات اللازمة .

-إجراء المطابقات اليومية والدورية وتنفيذ تعليمات إدارة البنك المعنى والبنك المركزي فيما يتعلق بالكفالات الصادرة بالعملة المحلية أو الأجنبية [38].

1. 1. 2. 8 قسم الحولات والعمليات الخارجية

يقوم هذا القسم بعملية إصدار الحوالات الداخلية والخارجية وإصدار شيكات المسافرين وبيع وشراء العملات الأجنبية وقبول الحوالات الداخلية والخارجية وغيرها من الأعمال ،ويسميه البعض قسم النقد والقطع الأجنبية أو قسم الحوالات الأجنبية .

الحوالة هي أمر الدفع يصدره بنك معين بناءا على طلب العميل ،وفيه يأمر فرعه أو بنك أخر بدفع مبلغ معين لأمر شخص أو جهة معينة تدعى بالمستفيد[24].

وظائف قسم العمليات الخارجية :

-انجاز عمليات التحويل الخارجي (الحولات الصادرة والواردة).

-التعامل بالعملات الأجنبية من بيع وشراء .

-إصدار رسائل الاعتماد الشخصية وبطاقات الائتمان وبطاقات الدين .

-صرف الشيكات المصرفية المسحوبة على البنك والبنوك الأخرى أو الفروع أو المراسلين .

-التصديق على شيكات العملاء.

-الحصول على أذونات العملة من البنك المركزي وإعداد الكشوفات الخاصة بهذه الاذونات .

-المعالجة المحاسبية والبيانية المتعلقة بالقسم وكتابة مراسلته[16].

1. 1. 2. 9 قسم الأوراق المالية

يقدم قسم الأوراق المالية (الأسهم والسندات) خدمات لعملاء البنك مثل شراء وبيع الأوراق المالية لحسابهم وتحصيل عوائدها نيابة عنهم ، بالإضافة إلى منحهم القروض والتسهيلات بضمانها والمحافظة عليها لديه ،وعلى الجانب الأخر يحصل البنك في المقابل على عمولات وفوائد تمثل أحد البنود الهامة لإيرادات البنك.

وظائف قسم الأوراق المالية :

-شراء وبيع الأوراق المالية إما لحساب البنك أو لحساب عملائه.

-الاحتفاظ بالأوراق المالية برسم الأمانة.

-إصدار الأسهم نيابة عن الشركات ودفع فوائد السندات وأرباح الأسهم.

-تحصيل فوائد السندات وأرباح الأسهم لصالح عملائه.

-إعطاء السلف للعملاء بضمان الأوراق المالية [29].

1. 1. 2. 10 قسم الإقراض والتسليف

يتناول هذا القسم نوعا أخر من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها وهي الإقراض والتسليف.ولقد تم التعرض فيما سلف إلى التسليف بالأوراق التجارية (الكمبيالات)وبضمان الأوراق المالية (الأسهم والسندات) فضلا عن الضمان الشخصي.يضاف إلى هذه الأنواع السلف بضمان بضائع

معينة أو محاصيل زراعية ،وأموال غير منقولة (عقارات)،وأرصدة دائنة لدى البنك ،بضمانة الحكومة والمؤسسات العامة.

وظائف قسم الإقراض:

-يتلقى طلبات الحصول على قروض من العملاء حيث يتم دراستها من حيث المبلغ ،ومقدرة العميل

على السداد والاستعلام عنه ومعرفة الغرض من القرض.

-بعد منح القروض يقوم القسم بمتابعة استعمال القروض ومن ثم متابعة تسديدها وتحصيلها واتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بالقروض كالرهن .

-إدارة الضمانات المقدمة والاهتمام بها بحيث ترفع المسؤولية عنه في حالة حصول حادث ما واقتراح المخصصات الواجب تكوينها لمقابلة السلف الذي يشك في تحصيله وكذلك حفظ وتنظيم ملفات العملاء[38].

1. 1. 2. 11 قسم تأجير الخزائن الآمنة :

تقوم البنوك عادة بتجهيز خزائن حديدية في غرفة محصنة خاصة مقاومة للحريق وتقوم بتأجيرها للعملاء بموجب عقد إيجار يجرى تحديده من قبل البنك المركزي ويتفاوت حسب الحجم .

وظائف قسم تأجير الخزائن :

-العناية بالخزائن من حيث التأكد من صلاحيتها وصيانتها.

-الاحتفاظ بالمفاتيح الثانية بما يضمن الأمان وسهولة الرجوع إليها .

-تنظيم عقود الإيجار،مراقبة تواريخ انتهائها ،تحصيل الإيجارات.

-تنظيم الأوراق والقيود والمستندات الخاصة بالقسم واثبات عمليات التأجير في السجلات الأصولية والترحيل إلى البطاقات الخاصة بالخزائن.

-تنظيم الكشوفات الخاصة بأعمال القسم ،ومحاضر فتح الخزائن وإغلاقها ،جمع المعلومات من المستأجرين ،واتخاذ الإجراءات اللازمة عند وفاة احد المستأجرين من حيث إبلاغ الورثة والجهات الأخرى المعنية.

وقد تفرد البنوك قسما خاصا لهذه العمليات أو تلحقها بأحد الأقسام تبعا لحجم العمل وعدد الصناديق والحركة عليها[24].

1. 1. 2. 12 قسم المحاسبة العامة :

يسمى بقسم المحاسبة العامة أو قسم المحاسبة المركزية نظرا لأن خلاصة أعمال الأقسام المختلفة في البنك تصب في هذا القسم ومن هذه الخلاصات يتم الإثبات بدفتر اليومية العامة من ثم الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام فعمل ميزان المراجعة تمهيدا لعمل الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

وظائف قسم المحاسبة العامة :

هناك العديد من الوظائف التي يقوم بها قسم المحاسبة وهي:

-استلام مستندات القيود والكشوفات من الأقسام الفنية المختلفة وتدقيقها .

-تبويب الحسابات الواردة في الكشوفات وفق حسابات دفاتر الأستاذ العام والمساعد.

-إعداد كشوفات مراجعة يومية وعمل ملخص كشف مراجعة يومي استنادا إلى الكشوفات التفصيلية .

-الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعد من واقع الكشوفات التفصيلية .

-إثبات القيود في دفتر اليومية العامة من واقع ملخص كشف المراجعة اليومي وترحيل هذه القيود إلى دفتر الأستاذ العام.

-إعداد ميزان مراجعة يومي، ومركز مالي يومي للبنك.

-القيام بالمطابقات اليومية مع مختلف الأقسام الأخرى.

-إعداد كشوفات يومية وأسبوعية وشهرية ودورية أخرى .

-إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية للبنك.

-حفظ المستندات والوثائق الخاصة بالقسم بعد تصنيفها .

- تنفيذ الأعمال المحاسبية المتعلقة بالأقسام الإدارية للبنك.

1. 2 ماهية وخصائص البنوك الشاملة

عرف القطاع المالي العالمي خلال السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية الهامة التي أفرزتها العولمة المالية، ودعت إلى ضرورة المواكبة والتكيف كمتطلبات أساسية وذلك لما كان لها من تأثير كبير على القطاع المالي والمصرفي أبرزها وأهمها تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والتطورات التكنولوجية، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكتلات المصرفية، والأخذ بمفهوم الصيرفة الشاملة، و زيادة حدة الضغوط التنافسية بين المتدخلين في السوق المصرفية بتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية بجودة عالية وتكاليف منخفضة واكتسب مدخل الصيرفة الشاملة أهمية كبيرة في الدول الأوربية ثم انتشر إلى بقية دول العالم المتقدم وامتد إلى الدول النامية تحت تأثير عوامل متعددة داخلية وخارجية، وتم الأخذ بمفهوم البنوك الشاملة التي تمثل حدودا فاصلة بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية وتخرج عن النطاق التقليدي، وتقوم على إستراتيجية التنويع في الخدمات المصرفية بما يتلاءم واحتياجات العملاء وفق صيغ تمويلية متنوعة شبيهة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية المنافسة في السوق المصرفية.

1. 2. 1نشأة البنوك الشاملة وتطورها :

مع التحديات العميقة والمتباينة جراء الانفتاح المالي والتحرير المصرفي الذي يدعوا إلى إزالة كافة القيود والحواجز عن الأنشطة المصرفية، وكذلك منافسة البنوك الأجنبية للبنوك المحلية والتي زادت حدتها أكثر خلال السنوات الأخيرة، فكان من الضرورة القصوى التي تمليها المتغيرات المصرفية أن تتبنى إدارات المصارف إستراتيجيات مناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف ضمان بقاءها ونموها في السوق المصرفية، ولعل من أهم هذه الخيارات التي يمكن أن تأخذ بها لتأهيل القطاع المصرفي ومواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية التي تسعى إليها كل مؤسسة مصرفية تبتغي استمرارها وتفوقها وهي ما يعرف بـ "الصيرفة الشاملة"[74].

1. 2. 1. 1 نشأة البنوك الشاملة

نشأة فكرة البنك الشامل في ألمانيا في القرن التاسع عشر ، حيث تقوم البنوك الألمانية بصفة عامة بتمويل الاستثمارات الصناعية طويلة الآجل وتتبني سياسة إنشاء المشروعات الإنتاجية

وتقديم التمويل اللازم له وحديثا بدأت الكثير من دول العالم بتبني هذا الاتجاه الآن ويختلف التطبيق من دولة إلى أخرى حسب نمط الجهاز المصرفي القائم.

وتعتبر التجربة الألمانية في العمل المصرفي الشامل هي الرائدة في مجال التطبيق فترجع نشأته لأسباب تاريخية تمثلت في عدم وجود سوق رأس مال متطور بقدر كافي وكذلك كانت البنوك هي البديل لهذا السوق في تمويل المشروعات واستندت تنمية الصناعات في ألمانيا إلى البنوك وأصبح التمثيل الصناعي طويل ومتوسط الأجل من معالم الصرافة الألمانية حتى وقتنا الحاضر ومنذ السبعينات من القرن العشرين بدأت فكرة العمل المصرفي الشامل في الانتشار والتوسيع لتضافر عدة عوامل منها الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك ، وهناك العديد من الأشكال والأنواع للبنوك الشاملة ، ففي انجلترا وكندا مثلا : يكون لها صلات بالمنشآت غير المالية حيث تقوم بتغطية اكتتاب الأوراق المالية والتامين من خلال شركات فرعية مستقلة للبنك نفسه وبهذا يسمح للبنوك بالقيام بأنشطة القطاع المالي من خلال هيكل من الشركات القابضة البنكية. أما في اليابان وكوريا فتوجد الأنظمة المصرفية " ذات البنك الرئيسي " وفي هذا النمط يسمح للبنوك بالإفراط في أنشطة الخدمات المالية مثل : ضمان الأوراق المالية ويطبق هذا النموذج في معظم الدول الأسيوية المطلة على المحيط الهادي رغم محدوديته في اليابان وهناك البنوك الشاملة تماما حيث تتميز بوجود درجة اكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل حيث يتولى قسم في البنك أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية كما تمارس رقابة اكبر على المنشأة ، وحصص ملكية بنكية كبيرة في المنشآت وعضوية البنوك في مجالس إدارة الشركات ومن أمثلتها الأنظمة السويسرية والألمانية.

1. 2. 1. 2 تطور البنوك ودوافع تحولها إلى بنوك شاملة

تتعدد تعريفات البنوك الشاملة، حيث يعرفها البعض بأنها تلك التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف غير التقليدية مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار، أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، بينما يعرفها البعض الآخر بأنها المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها. وبصفة عامة يمكن القول أنها البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[74].

ويمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها البنوك التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة التي تشمل على أعمال قبول الودائع، ومنح القروض، والاتجار والتعامل بالأدوات المالية، وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها، وتعهد الإصدارات الجديدة من ديون وحقوق ملكية، والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها، وإدارة الاستثمارات، وتسويق المنتجات الصناعية والتأمين [27].

يقصد بالبنك الشامل على أنه البنك الذي يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار من مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، وبذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان، وأنشطة غير تقليدية تتماشى والتطورات الحالية من خلال إستراتيجية التنويع[31].

1. 2. 1. 2. 1 تطور دور البنوك:

لعبت البنوك وما زالت تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي والاجتماعي – كما أن هذا الدور تبلور وتطور بدوره متأثرا بهذا التطور. ولقد تعددت الكتابات التي تشرح وتفسر دور البنوك في التنمية الاقتصادية خاصة من منظور التمويل المصرفي. كما تتعدد وتتباين تجارب الدول في هذا المجال فلدينا التجربة الإنجليزية، الأمريكية، اليابانية، والألمانية وأيا كان الأمر يمكن القول أن دور البنوك هو محصلة. التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده البلدان المختلفة وطبيعة ومدى عمق المرحلة التنموية التي تمر بها من حيث [47].

- تطور السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية الوطنية والدولية التي تؤثر على دور البنوك.
- التطورات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في مرحلة ما.
- مدى إدراك أهمية الوظائف التي تضطلع بها البنوك في أي اقتصاد.

كما يمكن القول أن الفكر والنظريات المفسرة لأداء البنوك ودورها كان لها بعض الصدى.

1. 2. 1. 2. 2 دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:

تشهد البنوك تحولات عميقة في وظائفها في السنوات العشرين الأخيرة بصفة عامة وكذلك منذ منتصف التسعينات بصفة خاصة. وهذه التحولات تصب في إتجاه التحول نحو البنوك الشاملة وتعدد وتنوع وازدياد كثافة الوظائف التي تؤديها.

ومن بين أهم هذه الدوافع:

-دوافع ذاتية: فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسيات اللازمة لتتواكب معها.
ومن ثم فالبنك غير القادر على هذا التفاعل يزول ويموت لأنه لن يستطيع إقامة علاقات وروابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال ومن ثم تنقطع عنه أوردة الحياة. كما أن الأفراد والجهاز الإداري العامل لدى البنك لديه الدافع لأحداث هذا التطور مدفوعين بالرغبة في الاستمرار في الوظائف والترقية والحصول على دخول مرتفعة وهكذا، ومن أبرز مظاهر التطور ابتكار وسائل ومنتجات مصرفية جديدة عديدة، مثل: المشتقات، خيارات المستقبل، العقود الآجلة[48].

-التطور والتحولات في الاقتصاد المحلي وخلقها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها مثل الخصخصة. إذ أقبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخصخصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب أن تساعد البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج. كما أن إفساح المجال لقوى السوق قد يدفع لإنشاء شركات خاصة وهذه بدورها تحتاج إلى التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى، والاشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق وهكذا، والبنوك بما لديها من كفاءات تستطيع أن تسهم بفعالية في هذا المجال. ويساير هذا التطور ظهور ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة emerging markets في الكثير من الدول النامية والبنوك عليها مسؤولية كبيرة في تنشيط وتفعيل هذه السوق من خلال التعامل في أدواتها، ابتكار منتجات جديدة للتعامل فيها، تشجيع عملائها وترغيبهم وتيسير تعاملهم وتقديم المشورة والخبرة لكي يستطيعوا التعامل فيها وهكذا.
-الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك، وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.
-المنافسة، تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو خارجه. ومن هنا ظهرت مقولة إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا. ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك البنوك ذاتها وأصبحت هي التي تذهب إلى العميل وليس العكس. بل أن هذه المنافسة دفعت بعض البنوك إلى التخلص عن قواعد الحرص والحيطة التي يمليها العمل المصرفي السليم في الأقراض الداخلي والإقراض الدولي كذلك.

-كما توجد المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية، إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة مجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة، ومن ثم كان عليها أن تبحث عن إستراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض.

والمنافس القوي والأكثر خطورة للبنوك التقليدية هو ظهور ما يعرف بالبنوك الالكترونية أو بالبنوك الافتراضية وكذلك نمو وتطور النقود الالكترونية والتي تعتمد على التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات ومن ثم تقلل الحاجة إلى انتشار البنوك وتزايد فروعها. بل أن بعض البنوك في الدول المتقدمة شرعت في غلق الكثير من فروعها وتسريح بعض العاملين لديها تحت تأثير هذا العمل.

وتمثل هذه التطورات – لا شك – دافعا قويا للبنوك التجارية لإعادة النظر في إستراتيجياتها والبحث عن تبني خطط دفاعية وهجومية أو الجمع ما بين الأسلوبين[2].

ومما يرتبط بذلك اكتشاف البنوك أن مركزها يتعرض لمخاطر شديدة لتركيزها على منح الائتمان في الداخل والخارج، خاصة أنه توقفت دول نامية عديدة عن سداد ديونها ووقوف الكثير من هذه البنوك على حافة الانهيار لولا تدخل الحكومة الأمريكية، البنك الاحتياطي الفيدرالي وكذلك صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، وأدت هذه المشكلة إلى دفع البنوك لتنويع أنشطتها وتملك أصول حقيقية ومعنوية لكي تعوض الأرباح في مجال ما الخسائر في مكان آخر وهكذا. كما أن البنوك أضحت تقوم بدور هام فيما يعرف بمقاصة الديون debt swap أي استبدال أصول حقيقية في البلدان المدنية بديونها على أساس أسعارها في السوق الثانوية.

-التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات وهو ما أسفر عما يعرف بتكنولوجيا المعلومات. وأدى هذا التطور إلى تهيئة المناخ لظهور البنوك السابق الإشارة إليها، سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، ومن ثم قللت كثيرا فجوة المعلومات التي كانت تحجب البنوك عن الدخول في الكثير من المشروعات، كما أن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

-تزايد صيحات دعاة إصلاح النظام المصرفي إلى التخفيف من حدة القيود التشريعية التي تثقل البنوك بالقيود على أن تحل محلها قيود اقتصادية مصرفية فنية غير تحكمية تتعلق أساسا بالكفاءات والفاعلية في الأداء مثل: توزيع نسب السيولة والائتمان بين مختلف القطاعات حسب درجة المخاطرة، وكذلك مدى كفاية رأس المال وما

شبه، ولعل هذا ما اتجه إليه المشرعون في الكثير من الدول وكذلك لجنة "بازل" بسويسرا حيث رفعت نسبة رأس المال / الأصول إلى 8% بعد أن شهدت تدهورا كبيرا في الثمانينات وبداية التسعينات مما أدى إلى تزايد معدل انكشاف هذه البنوك exposure rate.

- تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة. ويؤدي ذلك – بلاشك – إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع أن تنتشر فروعها في كل مكان وأن تحصل على الأجهزة العلمية والإلكترونية المتطورة والموارد المالية الوفيرة وكذلك قاعدة عريضة من العملاء وكوادر إدارية وبشرية ماهرة تستطيع أن تحسن توظيفها جميعها في تنويع أنشطتها ومصادر تمويلها وتمتد إلى مجالات لم تكن قد اعتادت ولوجها في الزراعة، الصناعة والخدمات[26].

وخير دليل على ذلك أن بعض البنوك الغربية الكبرى خلقت دوائر متخصصة في النشاطات المصرفية الإسلامية تجسيدا لكل ما سبق.

-التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية: يؤدي التحرر الاقتصادي في إطار اتفاقات أورجواي إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوع البنوك أنشطتها، إذ من أهم هذه العوامل: توسيع السوق الإنتاجية والتجارية والخدماتية، تنوع الأنشطة وظهور أنشطة جديدة، تعزيز وتقوية الكيانات الاقتصادية القائمة وخلق كيانات لم تكن موجودة، تخفيف القيود وتقوية المنافسة، خلق وإتاحة فرص للاستثمار الأجنبي .... الخ، كل هذا وغيره يؤدي – بالإضافة إلى العوامل الأخرى – إلى خلق الدافع للبنوك أن تنوع أنشطتها وان تمدها خارج الأطر الضيقة التي ظلت حبيستها لفترة زمنية ليست قصيرة.

كما أن التحرر أمتد ليطال كذلك تحرير الخدمات ومنها قطاع الخدمات المالية بما فيها المصارف. ويمثل هذا الوضع تحديا للبنوك الوطنية في الكثير من الدول. إذ عليها أن تمد نشاطها إلى المجالات الإنتاجية والخدمية خشية أن تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات الأجنبية وتحصل منها على معدلات ربح مرتفعة تدعم مركزها. وهكذا يزداد أحكام قبضتها عليها وتحرم منها البنوك الوطنية، والتحرير يعني زيادة حدة المنافسة من البنوك الأجنبية ومن ثم يجب دعم قدرات البنوك الوطنية من حيث التكلفة، الكفاءة والفاعلية والقدرة المالية والإدارية ، والترابط مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني[26].

3. 1. 2. 1 مقومات وأساليب التحول للبنوك الشاملة:

مع توافر الدوافع القوية للتحول للبنوك الشاملة أو إنشاء بنوك شاملة منذ البداية، فإن هذا النوع من البنوك يحتاج إلى العديد من المقومات الهامة التي تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع.

-هذه المقومات يمكن تقسيمها إلى مقومات تتعلق بالبنك ذاته، وأخرى ترتبط بسياسات الدولة وأجهزتها.
فبالنسبة للنوع الأول، نجد أن البنك الشامل يحتاج إلى[63]:

-موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان.

- أن تتوافر لدى البنك موارد وكوادر بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة.
- حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية، والعمل في سوق الأوراق المالية (البورصة)، تأسيس الشركات ومتابعتها ومراقبتها وربما الاشتراك في إدارة الاستثمارات وتدويل المحافظ المالية..... الخ، وهذا يعني ضرورة توفير مراكز تدريب متخصصة تسهم في بناء هذه الكوادر.
- أن تتوافر لديه بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحداتها التابعة لها وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال التي تجوبها للحصول على المعلومات لحسن تقدير المواقف واتخاذ القرارات العلمية المدروسة.
- تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.
- تحتاج إلى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

وبالنسبة للنوع الثاني: وهو ما يتعلق بالسياسات التي تتبناها الدولة وأجهزتها المختلفة، نعتقد أن الدولة عليها أن:

- تصدر التشريعات الحديثة وتطور وتعدل التشريعات القائمة بما يسمح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال، فيجب على الدول إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم بعينها.
- من المسائل المهمة كذلك اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحولها أو لإنشائها على هذا الأساس.
- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء النية الأساسية اللازمة من الناحية المادية وكذلك البشرية والتنظيمية.

- رفع مستوى فعالية وكفاءة البنك المركزي يوفر الاستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك في أداء رسالتها الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة
- كيفية التحول إلى بنك شامل:

- يمكن تأسيس البنك الشامل على نحو يضطلع بالوظائف والمهام التي سنشير إلى أهمها فيما بعد، وذلك في ضوء القانونية والتنظيمية القائمة.
- كذلك يمكن التحول نحو هذه البنوك في إطار ضوابط قانونية واقتصادية عديدة يميلها الهدف من التحول، الظروف الواقعية التي يمر بها الاقتصاد، واقع الجهاز المصرفي ووحداته المختلفة، الأوضاع الاقتصادية العالمية ومدى اندماج الاقتصاد في الاقتصاد العالمي[66].

وفي ضوء هذه المحددات وغيرها نستطيع القول أن التحول يمكن أن يتم بأكثر من طريقة:

- تحول بنك قائم تجاري أو استثماري أو متخصص إلى بنك شامل، وهذا الأسلوب يعد الأسرع والأوفر حظا في النجاح نظرا لتراكم الخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية لديه، ومن ثم يستطيع تحقيق الغرض المنشود، إلا أنه يمكن القول أنه على ضوء المقومات التي يحتاجها البنك الشامل – السالف التنويه عنها – يجب أن تتم هذه العملية على نحو مدروس ومحسوب بكل دقة وعلى مراحل متدرجة. بحيث يتم استيعاب كل مرحلة قبل الانتقال إلى التي تليها وهكذا. كما أنه من المعروف أن العمل المصرفي يستند إلى الثقة من جانب المودعين وكذلك العملاء ويجب من ثم الحفاظ عليها، لذا فإن البرامج الزمنية التنفيذية المربوطة بالإنجاز المرحلي تعد هامة في هذا الخصوص.
- وقد يتم التحول داخليا من خلال تغيير الهياكل التنظيمية للبنك وتطوير لوائحه الداخلية وفي الصلاحيات والمسؤوليات والسلطات التي يتمتع العاملون في البنك بها في مختلف مواقعهم[49].
- وقد يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل تجعلها توشك على التوقف عن العمل وتتحمل خسارة كبيرة وتحويلها إلى بنوك شاملة على النحو السابق. وهذا الأسلوب يوفر في الواقع الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختبار الموقع والمكان والعناصر البشرية الماهرة المدربة.

وأيا كانت الطريقة أو الأسلوب ومع أخذ الدوافع لنشأة وخلق هذه البنوك يكاد يكون هناك إجماع من الخبراء المتمرسين في هذا الوسط أن البنوك الشاملة ضرورة ملحة، دعمتها الرغبة وقدرة تكنولوجية متطورة،وتستطيع البنوك بوظائف نقدية، مالية وتنموية لازمة أن تدفع التنمية في غضون التحولات الاقتصادية المحلية والدولية إلى الأحسن[50].

1 .2. 1 .4 سمات البنوك الشاملة

ولعل من أهم سمات هذه البنوك والتي تميزها عن غيرها[51]:

- الشمول مقابل التخصص المحدود.
- التنوع مقابل التقيد.
- الابتكار مقابل التقليد.
- التكامل والتواصل مقابل الانحسار.

ويمكن ذكر خصائص البنوك الشاملة حسب فكر الاقتصادي "هنري ماركوتيز"المنشأ لمبدأ التنويع وكذا الإضافات التي قدمها وليم شارب في تطوير مفهوم الصرافة الشاملة وهي [17]:

- تقوم الصرافة الشاملة على أساس الحجم الكبير لمؤسسات البنوك ،والذي يعتمد على مبدأ التنويع .
- قوة مركزها المالي بسبب إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات اقتصادية متنوعة .
- قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان ، الذي قد تتعرض له البنوك من الخسائر وعدم سداد القروض ، وذلك لاعتماد هذه البنوك على مبدأ التنويع القطاعي الجغرافي والمهني ،سواء من حيث حصولها على الإيرادات أو توظيف هذه الأموال .
- تتصف الصرافة الشاملة على مبدأ التكامل في تقديم الخدمات للعملاء ومسايرتها للتطورات المصرفية ،واستخداماتها للأدوات المالية الحديثة .

1 .2.2 وظائف البنوك الشاملة وأهم ايجابياتها وسلبياتها

ترجع أهمية البنوك الشاملة إلى الوظائف التي تقوم بها سواء كانت وظائف تقليدية تقدمها البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، أو أنشطة أخرى متنوعة وواسعة التشكيلة، والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطوير الاقتصادي,إلا أنه يمكن أن يرافق هذا التطور عدة مخاطر تنعكس بالسلب على البنوك.

1 .2 .2 .1 وظائف البنوك الشاملة

تستند الصيرفة الشاملة على فلسفة التنويع التي جاء بها "هاري ماركوتز"، والتي تقوم على تنويع البنوك لأنشطتها وكذا مواردها بهدف استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار،وتتمثل هذه الوظائف في:

1 .1 .2 .2 .1 الوظائف المصرفية التقليدية

وتتضمن صورا عديدة للخدمة المصرفية أهمها : تسيير الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية.التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية.إصدار شهادات الادخار بالعملة المحلية والأجنبية.منح تسهيلا ائتمانية، وتمويل التجارة الخارجية .

2 .1 .2 .2 .1 الوظائف المصرفية الحديثة

والتي يمكن حصر وظائفها الحديثة في المجالات التالية :

- إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي يمكن لحاملها شرائها وبيعها في أسواق النقد دون الرجوع للبنك الذي أصدرها.الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي في شكل إصدار سندات في أسواق رأس المال، أو بالاقتراض من شركات التأمين والمؤسسات المالية.اتخاذ البنوك الشاملة شكل شركات قابضة مصرفية " Holding" تضم إليها شركات صناعية، وتجارية، ومالية بغية تنويع مصادر التمويل وزيادة الموارد المالية[33].

- التو ريق: ويسمى أيضا بالتسنيد ويقصد به تحويل الأصول غير السائل(القروض) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في صورة أسهم أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة ترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية، وبالتالي تنشيط سوق المال ومثال ذلك قروض الإسكان.

- تنويع محفظة الأوراق المالية أين تضم تواريخ استحقاق مختلفة، وشركات ذات أنشطة متنوعة تكون درجة ارتباطها ضعيف بما يضمن درجة مخاطر منخفضة .تنويع القروض الممنوحة من قروض قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، وتنويع تواريخ استحقاقها، والشركات التي تقدم لها القروض .

- الإسناد:و يعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة السهم للشركات المصدرة.

- التسويق:ويتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدما في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين.
- تقديم الاستشارات :حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية، وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق .

- التنويع بدخول مجالات غير مصرفية :وتقوم إستراتيجية التنويع على القيام بالأنشطة التالية:
القيام بنشاط التأجير التمويلي " Leasing " من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي، وإعداد الدراسات اللازمة للتمويل التأجيري، وكذلك القيام بدور المستشار المالي

والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات التأجير التمويلي .
الاتجار بالعملة في السوق الحاضرة لإتمام صفقات تجارية دولية لصالح مؤسسات بهدف تحقيق عوائد.إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال الأخرى وذلك مقابل عمولة.دعم النشاط المالي للعملاء من خلال تقديم الاستثمارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال .العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق والحفاظ على توازنهم المالي[33].
-إنشاء صناديق الاستثمار :حيث تقوم البنوك الشاملة بتكوين صناديق لاستثمار وإدارة ودائع العملاء مقابل أتعاب محددة تحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم.
- تأسيس شركات رأس المال المخاطر :تعد شركات رأس المال المخاطر من قنوات التمويل الهامة لما تؤديه من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر، في مقابل تحقيق أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط والطويل، وتلعب البنوك الشاملة دورا نشطا في هذا المجال باعتبارها الأقدر على متابعة هذا النشاط من خلال شبكة فروعها الواسعة .
- القيام بعمليات خصم الديون :"Factoring "وتعتبر من أهم أعمال الوساطة المالية التي تنصب على تقييم الجدارة الائتمانية للمستورد، حيث يقوم البنك الشامل بشراء الذمم المدينة من كمبيالات، سندات، فواتير...، من المنشآت الصناعية والتجارية والتي تتراوح مدتها ما بين 30 يوم الى120 يوم، وذلك بهدف توفير سيولة نقدية لهذه المنشآت دون الحاجة لانتظار تواريخ استحقاقها، على أن تقوم المؤسسة المقدمة لهذه الخدمة بتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.
- تنشيط سوق المال و برامج الخصخصة :يقوم البنك الشامل بالمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية ودعم تطورها، وإدارة محافظ الأوراق المالية لصالح عملائها، كما يقوم أيضا بتقييم الشركات المطروحة للبيع والخصخصة .

- تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة

تسعى المصارف الشاملة إلى ابتكار خدمات مصرفية جديدة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، ويشير الابتكار المصرفي في مفهومه على أنه ترجمة الأفكار الجديدة إلى ممارسات عملية تطبيقية، ويتحقق التفوق الإبتكاري لمصرف ما عن دون الآخر وفق نمط الإدارة المصرفية التي تشجع الابتكار أو تتجنبه[31].

1 .2. 2. 2.2أساليب الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الشاملة

في ظل الاتجاه العالمي للتحرر من القيود وتحقيق المزيد من العولمة أصبح الاستقرار العالمي من الأمور التي تحظى أهمية كبرى في إطار السياسات الاقتصادية ويتطلب أي إشراف مصرفي فعال أن تكون لكل جهة مشرفة مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة وأن تتمتع بالاستقلالية في أداء أعمالها بالإضافة إلى الحق في وضع ضوابط لعملية الرقابة والمراجعة وأن تكون مطمئنة لسلامة البيانات والمراكز المالية.

وفي ظل التطورات والاتجاه نحو المصرفية الشاملة لما تتضمنه من تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية وتنوع مصادر الالتزامات وزيادة العمليات خارج الميزانية واستحداث خدمات جديدة مثل: تبني المشروعات الجديدة والترويج لها، وضمان تغطية الاكتتاب وتقديم الإستشارات المالية والاقتصادية وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الإستثمار والتفاعل مع البورصات المحلية والعالمية والقيام بأعمال الوساطة العقارية والتأجير التمويلي وإزاء هذه الحركة الديناميكية في الأنشطة المصرفية و تشعبها، فإن أمور الرقابة والمراجعة الداخلية وما تحكمها من قواعد لابد أن تكون ضابطة لهذه الأنشطة وتميز بين رقابة داخلية وخارجية .

1. 2. 2. 2. 1الرقابة الداخلية

هي وظيفة مستقلة بطبعها تأسس في الداخل كخدمة للبنك ذاته ويتسع نطاقها ليشمل الهيكل التنظيمي للبنك ونظمه وإجراءاته وعملياته وذلك بهدف رفع الكفاءة والإنتاجية لعناصر الإنتاج وضمان حسن أداء الخدمة المصرفية للعملاء بالدقة والسرعة الواجبة وحماية الأصول والممتلكات الخاصة للبنك وسلامة أموال العملاء مع منع واكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب والتحقق من صحة ودقة البيانات مع التأكد على الالتزام بالسياسات الإدارية وقوانين الأنظمة المعمول بها ويتم ذلك من خلال وحدة مراجعة داخلية في كل بنك مستقلة في أداء عملها إداريا بحيث تخضع إدارة المراجعة الداخلية والرقابة لمجلس الإدارة مباشرة وترفع إليه تقريرها.

2.2.2.2.1الرقابة الخارجية

وتقام على أساس العينة والاختبار وفقا لبرامج معينة بهدف التأكد من سلامة البيانات المالية والتحقق من أنها تعكس نتائج وواقع الوضع المالي للمؤسسة نهاية فترة مالية ما ويقوم بهذه الوظيفة مراقبوا الحسابات الخارجيون والجهات الرقابية الأخرى وفي مقدمتها البنوك المركزية وغيرها من الأجهزة الرقابية وتختلف عدد جهات
الرقابة وطبيعة عملها من دولة إلى أخرى وفقا لطبيعة النظام المصرفي السائد و في ظل التوسع في نظام الحسابات الإلكترونية أصبح بالإمكان الحصول على أكبر قدر من البيانات والمعلومات في الوقت المناسب ، الأمر الذي يحقق مزيدا من الانضباط حيث أنه كلما كان النظام الرقابي قادرا على تحقيق السرعة في كشف الانحرافات زادت أهميته وفعاليته فإذا كانت المراجعة الداخلية والرقابة الخارجية تلعب دورا هاما إلا أن دورها في البنوك الشاملة يعد أكثر أهمية لتنوع النشاط والمنتجات التي تقدمها وفقا لاحتياطات العملاء المتغيرة ولأنها تقدم ما لا يتوقعه العميل ولاتجده في غيرها من البنوك وهذا التنوع والتعدد أدى إلى زيادة أهمية وجود ضوابط وقواعد تحدد نطاق عملها وكيفية الرقابة عليها[67].

1. 2. 2. 3 ايجابيات وسلبيات البنوك الشاملة

إن الحكم على نشاط أي شخص اقتصادي في مجال الاقتصاد والتنمية يعتمد أساسا على مدى إسهامه في عملية التنمية وما يتولد من إيجابيات. كما أنه من المعروف أن أي نشاط قد تكون له بعض الجوانب الواجب الاحتياط والاحتراس نحوها لكي تتحول مع الغفلة أو عدم الاهتمام إلى سلبيات تحد من الإيجابيات، بل وقد تعكسها.

1. 2. 2. 3. 1 ايجابيات البنوك الشاملة

- تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق، .... الخ، والواقع أن هذه ايجابية تثمن غاليا لافتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس وتحمل المخاطر، فالبنوك تسهم بلا شك في تذليل هذه المعضلة.
- البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسن استغلاله.

البنوك الشاملة تسهم – على مستوى البنوك – في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك وموارده ومن ثم تجنبه التعرض للخطر بتركيز أنشطته في مجال واحد كالائتمان، فتوزيع الموارد بين استخدامات لها مردود اقتصادي يدفع نحو النمو و الازدهار هذا فضلا عن أنها تخلق البيئة الاقتصادية المواتية حيث تعمل البنوك بفاعلية وكفاءة .

- تسهم البنوك الشاملة في أحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون، إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة.
- البنوك الشاملة تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التمويلي أن تسهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل، كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية.
- البنوك الشاملة تسهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية وهذه في حد ذاتها تعد مصدرا لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية.

1. 2. 2. 3. 2 سلبيات البنوك الشاملة

إلا انه مع ذلك يمكن القول أن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض المشاكل مثل:

- قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.
- تركيز السلطة الاقتصادية :فالبنوك الشاملة تعتبر بنوك كبيرة الحجم بطبيعتها من خلال ملكيتها لنصيب كبير من الأسهم والشركات الصناعية والتجارية وغيرها قد تكون قادرة على التأثير على هيكل الاقتصاد القومي على نحو تحالف المصلحة القومية وأحيانا تكون
- لها رؤى مختلفة عما تقتضيه المصلحة العامة ولذلك قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصلحة الاقتصاد الوطني ,ورغم أن الكثير من الدول أصدرت التشريعات لمواجهة الاحتكارات إلا أن هذه القوانين عادة ما يصعب تطبيقها كما يجب في الواقع العملي .
- تركيز القوة السياسية :فعلاقة البنوك الشاملة بالعملاء ودرجة سيطرتها على مفاتيح رئيسية داخل الاقتصاد القومي تغري بعض هذه البنوك بممارسة ضغوط ذات طابع سياسي وذلك من خلال مالكيها والقائمين على إدارتها أو من خلال أصحاب المصالح المرتبطين بها[8] .
- تعارض المصالح :حيث أنه من الممكن أن ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح العملاء وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية فيحاول البنك أن يشجع عملائه على امتلاك أسهم وسندات معينة أو يعيق ظهور شركات أخرى أو أوراق مالية منافسة للمشروعات التي له ارتباط بها الأمر الذي دعا بعض الدول مثل إنخلترا الى فصل إدارة الاستثمار في البنوك على الأنشطة الاخرى وجعلها مستقلة ذاتيا داخل البنك الواحد .

- صعوبة الرقابة والإشراف :حيث تجد المؤسسات التمويلية الكبيرة صعوبة في تنظيميها عن منشأت صغيرة الحجم المنظمة في حدود ضيقة ولابد من وجود قواعد خاصة متطورة للرقابة والاشراف تتناسب وطبيعة حجم نشاط هذه المؤسسات العملاقة .
- إخفاء الأداء الردئ للإدارة :فقد تعتمد البنوك الشاملة الى إخفاء الأداء الصعب للإدارة أو الى تغطية خسائر قطاعات معينة من خلال فوائض قطاعات أخرى الأمر الذي يؤدي الى صعوبة تحديد مراكز الربحية والأداء للقطاعات المختلفة خاصة في ظل الاتساع الكبير للأنشطة .
- الاحتكارية المحلية :فعادة يؤدي تعاظم حجم البنوك الشاملة الى محدودية المنافسة أو تأكلها في ظل ضيق الأسواق الإقليمية وصعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية الأمر الذي يؤدي الى دعم الاحتكار المحلي .
- قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة

من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة

مفاجئة، وهنا تتجلى قدرة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.

ومن بين المخاطر التي تتعرض لها :

- مخاطر الائتمان: وهي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد[7].

ويقوم المصرف بإتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلى خفض الخطر الائتماني إلى الحد الأدنى:

-إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والمصارف قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلق بذلك.

-الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي تنشأ في حال تعثر المصارف أو العملاء.

-المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والمصارف بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.

-توزيع محفظة القروض والسلفيات والأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

-مخاطر سعر الصرف للعملات:نظراً لتعامل المصرف بعدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه، فإن هذا الأمر قد يعرضه لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولأغراض تخفيض تلك المخاطر فإن المصرف يراعي التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

-مخاطر السيولة:وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع المصرف تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المصرف عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

-مخاطر أسعار الفائدة:وهي مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، وتولد معظم عناصر قائمة المركز المالي إيرادات وتكاليف تكون مرتبطة بأسعار الفائدة، وأن مراقبة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم[30].

1. 3 تطور الجهاز المصرفي الجزائري وتجربة تحول البنوك التجارية إلى شاملة

يعرف النظام المصرفي بأنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية ،وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان ،وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والبنك المركزي والخزينة العامة .

1. 3. 1 لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري منذ الاحتلال إلى الوقت الراهن

في هذا المبحث نقدم لمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر منذ فترة الاحتلال الى الوقت الراهن:

1. 3. 1. 1 النظام المصرفي في المرحلة الاستعمارية

ضم القطاع المصرفي في هذه الفترة كل من بنك الجزائر والبنوك التجارية والبنوك الشعبية وهياكل خاصة بالقرض الفلاحي وصندوق المعدات والتنمية الجزائري.

- بنك الجزائر: تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتعيين المدير, وتم تأميم هذا البنك سنة 1946، وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك .

وتم إنشاء المجلس الجزائري للقرض بتاريخ 16 جانفي 1947 و لم يعمل كل من بنك الجزائر ومجلس الجزائر للقرض باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي، لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.

- البنوك التجارية: إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية وهي[11]:

C.F.A.T ---------- * القرض العقاري للجزائر وتونس

C.I.C ----------* القرض الصناعي والتجاري

B.N.C.I.A ----------* البنك الوطني للتجارة والصناعة

C.L ---------- * القرض الليوني

C.A.C.B --- ---------- * الصندوق الجزائري للقرض والبنك

S.G ----------* الشركة العامة

S.M.C ----------* شركة مرسيليا للقرض

B.B.L ----------* بنك بركليز المحدود

C.N ---------- * قرض الشمال

- المؤسسات التعاضدية : وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية . من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية,أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي . التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقي.

- المؤسسات العامة وشبه العامة: وتخضع للخزينة وتضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع والأمانات ، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية ، والصندوق الوطني للمناقصات العامة.أما المؤسسات المحلية: فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز (المعدات) والتنمية بالجزائر والذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية والذي أسس في سنة 1959 وكلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية القروض الأساسية وتخصيصها لبرامج التنمية .

- الشبكة التقليدية:

تهتم بتمويل القطاع الفلاحي و بتمويل القطاع الحرفي.

- القرض الفلاحي: مثل الشركات الفلاحية للاحتياط على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات، لوازم البذور[11].

- القرض البلدي: وهدفه تقديم قروض استهلاكية، وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات البسيطة.

1. 3. 1. 2 مرحلة الاقتصاد المخطط: تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي الجزائري ناتج تحولات تمت في عدة مراحل بعد الاستقلال وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذا التاريخ، وانطلاقا من 1970 تم إضفاء على طريقة تنظيم وسير هذا النظام طابع الاختيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية مثل، التأميمات، زيادة التوسع في القطاع العام وتضييق القطاع الخاص، تخطيط الاستثمارات متعددة القطاعات المركزية والتصنيع السريع، ويمكن أن نميز من ناحية تأسيس وتكوين النظام المصرفي والمالي عموما مراحل كبرى وهي:مرحلة إضفاء السيادة (1962-1963) ,مرحلة التأميم (1966-1967)، ،و مرحلة إعادة هيكلة البنوك(1984- 1985) .

1. 3. 1. 2. 1 مرحلة إضفاء السيادة (1962-1963).

عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى وتم إنشاء أربعة مؤسسات رئيسية : الخزينة، البنك المركزي، الصندوق الجزائري للتنمية، وكذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

– الخزينة:

نشأت الخزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا[12] .

- البنك المركزي الجزائري:

إن أول شيء قامت به الجزائر عند استقلالها هو استرجاع السلطة النقدية الداخلية والخارجية حيث تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62- 144 بتاريخ 1962/12/13[57] حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية ، وتوجيه ومراقبة القرض ، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف ، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 1964/04/10 تحت اسم "الدينار الجزائري" وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك إلاّ أنه بالنظر إلى الخزينة ، فإن البنك المركزي قد كلف بشكل

استثنائي ومرحلي (1963- 1964) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات ، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية ولذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع.

- الصندوق الجزائري للتنمية :

أنشأ الصندوق بتاريخ 07 ماي 1963, وأخذ أصول صندوق التجهيز لتطوير التنمية في الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة ، ومن مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل ، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر التي كلف بها في 1971 في إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه بهذا التاريخ وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 227- 64 من مهامها تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن. وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق, و وجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز.

1. 3. 1. 2. 2 مرحلة التأميمات (1966- 1967):

تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أعطت ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت "بنوك أولية" وهي:

- البنك الوطني الجزائري: أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66- 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية ,وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري والتونسي والقرض الصناعي والتجاري[12].

ويمكن تلخيص وظائفه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط.

- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982، سنة تأسيس بنك آخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- إقراض المنشآت الصناعية العامة.

- خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.

- حتى إلى غاية تاريخ 1982 تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج.

- القرض الشعبي الجزائري:

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع وقد استرجع أصول البنك الشعبي، وهو يقوم بتمويل الصناعات التقليدية الحرفية، المهن الحرة ، السياحة، الفنادق، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، تعاونيات التوزيع ، التسويق والخدمات، قروض للمجاهدين، والبيع بالتقسيط, ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك ولكن في سنة 1970 ألغي هذا النوع من القروض, بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى.

- البنك الخارجي الجزائري:

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67- 204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أصول المؤسسات التالية الشركة العامة والقرض الليوني ومؤسسات أخرى[28] .

1. 3. 1. 2. 3 مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982 - 1985)

إن إعادة الهيكلة التي قامت بها السلطات منذ سنة 1982 لمجموع مؤسسات القطاع العام (الصناعة، النقل، التجارة، السياحة، البناء والأشغال العمومية...الخ) نتج عنها مصرفان جديدان هما:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تم إنشاؤه في 16 مارس 1982،وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا، حيث تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك ، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل:

- هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.

- الهياكل والأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة.

- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها.

- بنك التنمية المحلية:

يعتبر البنك الثاني الناجم عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي حيث أنشأ في 30 أفريل 1985 حيث تولى جزء من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري ، وكما أنه ورث الأربعين (40) مقرا لاستغلال القرض الشعبي الجزائري موزعة عبر الوطن.

يقوم هذا البنك بممارسة نوعين من النشاطات[28].

نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص ويتلخص نشاطه المصرفي فيما يلي :

- جمع أموال التوفير الوطني.

- توزيع القروض على القطاعات العامة والخاصة.

- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية.

أما نشاطه المتخصص فهو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات ، كما يمول الاستثمارات الإنتاجية المخططة للجماعات المحلية.

وعليه فإنه بعد عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي ، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من :

- بنك مركزي الذي حافظ على وظائفه العامة.

- بنك الاستثمارات (البنك الجزائري للتنمية).

- ثلاث بنوك أولية وهي (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) تقوم بتمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بتمويل القطاع الفلاحي الذي كان من اختصاص البنك الوطني الجزائري.

- بنك التنمية الريفية مكلف بتمويل المؤسسات العامة الصغيرة و المتوسطة.

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يلعب دور بنك السكن.

إن عمليات تمويل القطاع الخاص يمكن أن تقوم بها البنوك الأولية الثلاثة (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) بدون أي اختصاص[55].

1. 3. 1. 3 مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والنقدية

شهدت هذه المرحلة تعاقب إصدار قوانين و إجراءات لتنظيم عمل الجهاز المصرفي حيث صدر سنة 1986 القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض و القوانين المتعلقة بالاستقلالية الصادرة في جانفي 1988, و أخيراً القانون المتعلق بالنقد و القرض الصادر في أفريل 1990 ثم اثر هذا القانون على الجهاز المصرفي الجزائري.

1. 3. 1. 3. 1 إصلاحات (1986-1988) :

أولاً استقلالية النظام المصرفي :

يمكن أن نصف هذه المرحلة بالمحاولات الأولى للامركزية, و يتعلق الأمر بإعطاء مرونة أكبر للنظام المصرفي و منح استقلالية نسبية له, و يعتبر القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض الصادر في 19 أوت 1986 الأول منذ الاستقلال الذي وضع حداً للنصوص التنظيمية المبعثرة و الغامضة التي كانت تسير النشاط المصرفي في السابق, و ترجم إصدار هذا القانون رغبة الدولة في الخروج بقانون خاص للنظام المصرفي و الاستقلالية الضرورية لتنظيم الاقتصاد .

إن فحص هذا القانون يبرز بالمقابل أحكام متناقضة بين التخطيط و الاستقلالية في النظام المالي ، فهذا القانون مصمم في نظام مازال يتميز بالتخطيط المركزي و يظهر هذا في أحكام المادة 10 حيث اعتبرت المنظومة المصرفية أداة تطبيق للسياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد و ترقية الادخار في إطار المخطط الوطني للتنمية أما المواد الأخرى من نفس القانون فتستجيب لمتطلبات طرق التسيير المصرفي و خاصة استقلالية المؤسسات المصرفية و يميز القانون ثلاثة أصناف منها هي : البنك المركزي ، البنوك ، و مؤسسات القرض المتخصصة و تمثلت هذه الإجراءات في توضيح امتياز الإصدار , شكل المنظومة المصرفية , المخطط الوطني للقرض ، تحديد العلاقات بالمؤسسات الدولية , نظام القرض الذي يحلل عمليات القرض و علاقات البنوك مع العملاء و المؤسسات العمومية, و الوسائل المحاسبية و أخيراً الضمانات و الامتيازات.و أعطى هذا القانون دوراً نشيطاً للبنك المركزي حيث نص في المادة 19 على أن تكليف البنك المركزي بإعداد و تنفيذ المخطط الوطني للقرض و تنظيم و مراقبة نشاط امتياز الإصدار, وفي هذا الإطار يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة التنفيذية و تحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض [11].

مما سبق يتضح عودة الوظائف الأصلية للبنك المركزي, بالإضافة إلى امتياز الإصدار مثل : وظيفة بنك البنوك ، بنك الحكومة ، و تنظيم و مراقبة الائتمان ,أما وظيفة مؤسسات القرض (البنوك) التي تتمثل في جمع الموارد و توزيع القروض فيجب أن تتم في ظل أهداف المخطط الوطني للقرض الذي يكون منسجماً مع أهداف المخطط الوطني للتنمية ، كما يمكن لمؤسسات القرض إصدار سندات قروض متوسطة و طويلة الأجل على المستوى الوطني للاكتتاب فيها لدى الأفراد , و كان أول بنك أصدر مثل هذه السندات هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية على شكل السندات الذهبية و سندات القمح الذهبي[11] .

ثانياً خروج الخزينة من التمويل :

خلال الفترة (87-88) انسحبت الخزينة من إجراء تمويل الاستثمارات و المؤسسات العمومية، و يشكل هذا القرار خطوة هامة في إعادة التأهيل للوظائف الأساسية للنظام المصرفي, وكما استفادت المؤسسات بالاستقلالية المالية و تخصيص مواردها بحرية إلى أنشطتها, و اللامركزية تسمح للبنك و المؤسسات طالبة القرض بالتفاوض مباشرة، إلا أن المديونية المتبقية على المؤسسات تجاه البنوك ، و كذلك ارتباط البنوك الكبير بإعادة التمويل المباشر من البنك المركزي جمد تطبيق كل مبادرة تشجع الاستقلالية الحقيقية للتسيير, و حتى استقلالية سلطات القرار في مجال الاستثمار و الإنتاج لم يكن لها أثراً على حركية النمو بسبب كتلة الديون غير المنتجة و هروب السيولات خارج الدائرة المصرفية ، و هذا التغيير لم يكن عميقاً, و لم يأتي بجديد و لا مؤثراً في اتجاه تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية آنذاك .

كما أن القانون المصرفي الصادر في 19 أوت 1986[56] يعمل إلا على تأكيد المهام التقليدية التي تضطلع بها مؤسسة الإصدار (البنك المركزي) مثل :

- احتكار امتياز الإصدار النقدي للبنك المركزي .

- تنظيم التداول النقدي.

- مراقبة توزيع القروض للاقتصاد.

- تسيير احتياطات الصرف .

يمنح البنك المركزي الخزينة العمومية ديونا في حساب جاري يقرر المخطط الوطني للقرض مبلغه الأقصى

ثم صدر قانون رقم : 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، وفي هذا الإطار جاء القانون المعدل والمتمم للقانون (86-12) ليعطي استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد, وبموجب هذا القانون يصبح البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي يخضع لقواعد التجارة ويعمل على تحقيق مبدأ الربحية والسيولة و يدعم هذا القانون أكثر دور البنك المركزي خاصة في إدارة أدوات السياسة النقدية .

1. 3. 1. 2 إصلاحات النظام المصرفي (1990)

يشكل القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق ، و يشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض و البنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك ، أنشطة البنوك , مراقبة البنوك و معايير التسيير ...الخ, و بهذا يوفر تسيراً فعالاً و مرناً للنشاطات الاقتصادية و يرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام و بالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي و المالي ، ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي[11]:

- مجلس النقد و القرض - بنك الجزائر- اللجنة المصرفية .

المؤسسات المالية الجديدة الناشئة بقانون 90-10 :

بعد صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي الخاص بالإضافة إلى القطاع المصرفي العمومي وابتداء من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن وهي :

إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL

إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري SRH

إنشاء صندوق ضمان القروض العقارية CGCH

إنشاء صندوق الترقية العقارية CGPE

وإنشاء صندوق التجهيزات العمومية BAD وإعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري CNEP.Bوالاحتياط وصندوق ضمان الصفقات العمومية، وتم تأسيس بنك البركة الجزائري في 6 ديسمبر 1990 وبنوك أخرى [74]:

Mouna Bank- مونا بنك

BCIA- البنك التجاري والصناعي الجزائري

IAB- البنك الدولي الجزائري

BK- بنك الخليفة

BGM- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط

CAB- المجمع الجزائري البنكي

CB.- سيتي بنك الجزائري فرع من سيتي بنك نيويورك

BAA- البنك العربي الجزائري

SGA- الشركة العامة الجزائرية

- ناتكسي الجزائر فرع من مجموعة

- بنك الريان

- بنك هرمز الجزائريَ

- القرض الليوني

1. 3. 1. 4 الجهاز المصرفي الجزائري في الوقت الراهن

شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة ،إلى جانب البنوك العمومية الستة وصندوق التوفير والاحتياط الذي تحول إلى بنك في عام 1997 ,وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 28 بنكا ومؤسسة مالية في نهاية عام 2002 ,منها بنوك جزائرية و مختلطة وأخرى فروع لبنوك أجنبية .

وقد ساهمت قضايا بنك الخليفة في التأثير سلبا على القطاع المصرفي الخاص الذي لم يعرف تطورا نوعيا خلال العشرية الماضية ,حيث تشير المصادر أن نصيب البنوك الخاصة من قيمة الأموال المرصودة والتي بلغت 1388.2 مليار دينار عام 2001 ,ولم تعرف هذه القيمة أي تطور بل تراجعت على خلفية أزمات بعض البنوك الخاصة .

والملاحظ حاليا أن أغلب البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال ينحصر نشاطها في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية أو ترقية الاستثمار ,وهكذا دخلت هذه البنوك بقوة في منح الاعتمادات المستندية والقروض الخاصة بالتعاملات التجارية ,باستثناء بنك الخليفة الذي استفاد من نظام خاص مكنه من تحصيل الادخار والودائع فإن معظم البنوك الخاصة لم تكن تمتلك شبكة من الفروع ,كما لم يكن لها الحق في أن تكون بنوك إيداع .

وإذا القطاع البنكي العمومي يسير وفق المناهج التقليدية رغم الإصلاحات المتوالية في المجالات التشريعية والتنظيمية ,وإن اختلالات كبيرة لازمت التجربة الفتية للبنوك الخاصة سواء تعلق الأمر بقواعد الحيطة والحذر أو التقيد في مجال الإقراض بالنسبة للبنوك التي اعتمدت في جويلية 1988 .لتحديد العلاقة بين رأسمال البنك ونسبة التزاماته المالية .حيث لا يمكن للبنك أن يقرض أكثر من % 8 من رأسماله .خاصة وأن أغلبية البنوك الخاصة قد تقيدت بالحد الأدنى المسموح به عند التأسيس وهو 500 مليون دينار جزائري لذلك تظل حركتها جد محدود ولا يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب ,بل بالعكس أصبحت بعض البنوك الخاصة تشكل عبئا على الدولة[74] .

وتشير الإحصاءات أن البنوك الخاصة لم تساهم سوى بنسبة 5% في منح القروض بمختلف أشكالها في حين تسيطر البنوك العمومية على 95% من القروض المقدمة .

هذا حال البنوك الخاصة أما البنوك العمومية فتعيش وضعا مغايرا تماما نتيجة استفادتها من التدابير الخاصة بإعادة الرسملة وتطهير محافظها ,إذ استفادت في عام 2002 من عمليات كلفت خزينة الدولة أكثر من 346 مليار دينار في مرحلة أولى وتلتها عمليات أخرى تنصب في مجال تأهيل البنوك العمومية للمساهمة في التنمية الاقتصادية التي أقرتها برامج الحكومات المتعاقبة .

لقد شكلت قضية الخليفة أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية ,بالنظر لحجمها وتداعياتها فبنك الخليفة الذي تأسس في عام 1997 وأعتمد في عام 1998 كان يتمتع بوضع خاص من حيث كونه تتوفر فيه المعايير الدولية ,وكان البنك يمتلك 130 وكالة موزعة عبر كافة التراب الوطني خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية ,فيما قدرت أصول البنك حوالي 1.5 مليار دولار .كما بلغ رقم أعماله 400 مليون دولار في مطلع سنة2004 في حين فاق عدد عملائه 1.5 مليون عميل .

وعلى هذا الأساس فإن قرارات اللجنة المصرفية المتتالية منذ 2002/11/27 مع تعليق كل عمليات البنك مع الخارج ,كما تم تعيين مسير إداري الذي شكل هزة عنيفة للبنك بالرغم من وجود سابقة في هذا المجال حيث خضع يونيون بنك لأكثر من سنة لإشراف مسير إداري كما خضع البنك الدولي الجزائري أيضا لمسير لمدة تزيد عن السنة ,لكن أبعاد قضية بنك الخليفة ظلت أكثر تأثيرا بالنظر الى قيمة الودائع لدى البنك وطبيعتها وتطورات القضية التي مست في عمق المنظومة المصرفية[52] .

على وقع الهزات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة لجأت السلطات الجزائرية الى القيام بإصلاحات في صيف 2003 نظرا للضبابية والغموض في العلاقات بين الهيئات المشرفة

على القطاع المصرفي ,لا سيما بين بنك الجزائر ولجنة النقد والقرض أو اللجنة المصرفية والبنوك الخاصة ,حيث لم تلعب هذه الهيئات دورها في الرقابة وضبط العمليات المصرفية وتنظيم السوق المالي .كما تم كشف ثغرات في الناحية الإجرائية في النصوص التشريعية .وكان يفترض أن يعطي إنشاء البنوك طابعا تنافسيا لا سيما وأن البنوك العمومية كشفت عن محدوديتها ,لكن غياب ثقافة مصرفية وغياب الاحتراف وعدم رغبة البنوك الخاصة في العمل ضمن نطاق المخاطر وإعادة استنساخ نفس آليات التسيير فضلا عن غياب العديد من المجالات في العمل المصرفي مثل الهندسة المالية وغيرها حال دون تحقيق التغيير المنشود خاصة في ظل التطورات الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة .

1. 3. 2 تأهيل المصارف الجزائرية ضمن مفهوم الصيرفة الشاملة

يعتبر تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل بالنسبة للبنوك الجزائرية مدخلا أساسيا في إصلاح المنظومة البنكية، وشرطا هاما في إعطاء حركية كبيرة للقطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، وتضمن قانون النقد والقرض مفهوم"البنك الشامل" الذي ألغى مبدأ التخصص الوظيفي، وأعطى للبنوك دفعا جديدا نحو التنويع في الأنشطة المصرفية، غير أن الواقع العملي لنشاط هذه البنوك أثبت استمرارها في إتباع نفس السياسات والتوجهات السابقة وهو ما حال دون تطورها ومواكبتها لمفهوم الصيرفة الشاملة.

1. 3. 2. 1 مدى تحول المصارف الجزائرية إلى العمل المصرفي الشامل:

من أهم أشكال التحول في البنوك التجارية الجزائرية هي دخول أنشطتها في المجالات التالية :

1. 3. 2. 1. 1نشاط التأجير التمويلي

أعتمد نشاط التمويل التأجيري في الجزائر بمقتضى الأمر رقم 09-96 المؤرخ في10جانفي1996، الأمر الذي سمح بتوفير إطار قانوني لممارسة نشاط التمويل الإيجاري للمنقولات والعقارات، ليكرس التطبيق الميداني لمواد قانون النقد والقرض 10-90 الصادر سنة 1990 المادتين112 ،116، وعرفه المشرع الجزائري[53] على أنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركات تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة ، تقوم على عقد إيجار يتعلق بأصول منقولة أو غير منقولة، ويمارس نشاط التمويل التأجيري في الجزائر عدد قليل من الشركات حديثة النشأة، وتعد "شركة سلامSALEM " "أول شركة تأجير أنشأت سنة 1997بمقتضى الأمر 09-96المؤرخ في 10/10/1996 الخاص بالاعتماد الإيجاري، ويقدر رأسمالها الاجتماعي بـ 200 مليون دينار جزائري مقسم إلى 2000 سهم اسمي بقيمة 100.000 د.ج للسهم، مقسم بين BANQUE " "CNMAبـ90 %والشركة القابضة الميكانيكية بـ10% التي انسحبت في 1999/12/19 وبقيت BANQUE CNMAالمساهمة الوحيدة في شركة سلام.

إضافة إلى شركة القرض الإيجاري العربي للتعاون "Arab Leasing Corporation(ALC) "التي اعتمدت من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 2001 برأسمال اجتماعي يقدر بـ758.000.000 د.ج موزع على سبعة مساهمين هم بنك المؤسسة المصرفية الجزائر 34%، الشركة العربية للاستثمار 25%، المؤسسة المالية الدولية 07%، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 20%، ديجيمكس09%، الجيمتكو4.999%، رحمون إسماعيل 0.001%، واستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية وحاجياته الاقتصادية بادر بنك البركة

الجزائري سنة 2006 إلى إجراء مفاوضات مع الشركة الدولية للإجارة والاستثمار والتي تعد شركة مساهمة كويتية تأسست سنة 1999 كشركة استثمارية تلتزم بأنشطة الإجارة والاستثمار والخدمات الاستشارية الإدارية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك لتأسيس" شركة للإجارة المالية" (ليزينغ) تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مع أن لا يقل رأسمال هذا النوع من الشركات عن 2,5 مليار دينار أي حوالي 30 مليون دولار وفق القانون الجزائري، وتقوم شركة الإجارة بعمليات تمويل تخص استئجار الأملاك المنقولة والعقاري، كما تقوم أيضا بشراء عقارات بهدف تأجيرها للعملاء مقابل سعر إيجار لمدة يتفق عليها الطرفان وينتهي العقد بنقل الملكية من الشركة إلى المستفيد منها مقابل تسديد القيمة المتبقية من أقساط الإيجار.

1. 3. 2. 1. 2 صناديق الاستثمار

صدر أول قانون منظم لصناديق الاستثمار في أمريكا سنة 1940، ثم توالى ظهورها في إنجلترا سنة1936، وألمانيا سنة1950 ثم انتشرت بقوة في الدول الأوروبية، وتوسع نشاط صناديق المعاشات بتوظيف الموارد المتجمعة لديها في أوراق مالية قليلة المخاطر وثابتة العائد وهو ما زاد من توسعها أكثر حيث بلغ عددها الآن في أمريكا أكثر من 5000 صندوق صافي أصولها50 مليار دولار، وتعرف صناديق الاستثمار على أنها وسيط مالي يهدف إلى استثمار أموال صغار المدخرين في الأوراق المالية نيابة عنهم وتحقيق عائد أفضل وتخفيض المخاطر المحتملة، ورغم أهمية هذه الصناديق في تنشيط سوق الأوراق المالية إلا أن أداءها غير موجود في الجزائر وهو ما ينعكس سلبا على أداء السوق المالي وتطوير الصيرفة الاستثمارية بشكل خاص.

1. 3. 2. 1. 3 نشاط التوريق المصرفي

يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للمصارف والأسواق المالية على حد سواء، وصدر أول قانون تشريعي في الجزائر رقم 05-06 سنة 2006 لتوريق القروض الرهنية[54]، ويعرفه في بنوده على أنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية وتتم على مرحلتين :
تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى.
قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

ووفق القانون رقم05-06 سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية والتي يسمح لها بإصدار سندات قابلة للتداول بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 23ماي1993 المتعلق ببورصة القيم المالية، وفي هذا الإطار حصلت المصارف العمومية والخاصة من شركة إعادة التمويل الرهني على تغطية وصلت إلى 80% للانطلاق في منح قروض السكن التي يتوقع أن تصل إلى 6 ملايين قرض .

كما شرع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان، على أن تفوق قيمة السكن المراد شراؤه 600 مليون سنتيم يمنح البنك 5% من قيمة السكن[69].

1. 3. 2. 1. 4 القروض الشخصية

عرفت السوق الجزائرية انتعاشا كبيرا في مجال القروض الاستهلاكية حيث كشف المدير العام للمجوعة المالية سيتيلام الجزائر لويك لوبيشو بأن قيمة القروض المخصصة للاستهلاك وصلت حاليا إلى 70 مليار دينار أي 70 مليون أورو، بينما تقدر عائدات الأسر بأكثر من 3000 مليار دينار حسب جمعية البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي فإن النسبة الحالية للقروض مقابل العائدات تصل 2% بينما تتجاوز في الاقتصاديات الصناعية 10 إلى 20%، وأشار بهذا الشأن إلى أن قروض العقار تمتد لـ15سنة تقدر في حدود 5% بينما قروض الاستهلاك والقروض المصغرة تصل إلى 30 و40% [68].

1. 3. 2. 1. 5 الصيرفة الإلكترونية

في إطار تحسين الخدمات المصرفية وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية، تم إنشاء شركة مساهمة تضم ثماني بنوك عمومية هي بنك الجزائر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، عام 1995 حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب وطبع الإشارة السرية وفقا للمقاييس الدولية، ونشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة مع شركة ساتيم "SATIM société algérienne d'automatisation des transactions" الذي يحدد إجراءات آجال التسليم، وعمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة SATIM عن طريق شبكة اتصال X25 – DZ PACالتي تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تعمل

شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، وتأمين تبادل التدفقات المالية، كما تعمل أيضا على كشف البطاقات المزورة، وفي عام 1997 قامت شركة SATIM بإعداد شبكة نقدية الكترونية بين البنوك الجزائرية تغطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً مما مكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة[71].

أما من حيث استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف الجزائرية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيق نتيجة غياب الثقافة البنكية

لدى العملاء، ومحدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل أحيانا وتتطلب تكاليف صيانة مرتفعة، الأمر الذي يحول دون استعملها وتفضيل الدفع التقليدي بدل الإلكتروني، والملاحظ أنه في الفترة الأخيرة استحواذ بريد الجزائر على أكثر من 80% من إجمالي البطاقات البنكية المصدرة.

وبهدف عصرنة أنظمة الدفع في المصارف الجزائرية والمؤسسات المالية، بادر بنك الجزائر إلى تحديد إطار قانوني يحكم المعاملات المالية ويسمح بتحويل المعلومات والمبالغ المالية الضخمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، وبين البنوك والسوق المالي بطريقة سهلة وفعالة، ومن هذه الأنظمة التي تدخل في إطار عصرنة البنوك الجزائرية نذكر :

نظام المقاصة الإلكترونية :ويعرف أيضا بـ" نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة "والذي حدد بمقتضى النظام رقم 05-06الصادر في15 ديسمبر2005 نظام المقاصة مابين البنوك و يهدف إلى تسوية المعاملات ومعالجتها عن بعد "Télétraitement "مابين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي الجزائري، ويتعلق النظام بالمقاصة الإلكترونية للصكوك، والسندات، والتحويلات، والاقتطاعات الأوتوماتيكية التي تقل قيمتها عن مليون دينار جزائري ووفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديد LesChèque "normalisés" يقوم على ضرورة الالتزام بالتوصيات التالية :

- الحفاظ على الشريط الأبيض أسفل الشيك والذي يسمى."Piste d'encodage "
- تجنب التوقيع أو الكتابة أو وضع ختم والإمضاء على هذا الشريط.
- تجنب طي الشيك.
- تفادي أي تآكل أو تمزيق للشيك الذي سيكون محل رفض من قبل جهاز السكانار.

على هذا الأساس يسمح نظام المقاصة الإلكترونية بـ:

- تقليص آجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك.
- ضمان امن التبادل وتفادي حدوث مشاكل محاسبية.
- حسن تسيير السيولة النقدية بين البنوك بصورة أفضل.
- تحكم البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية .

-نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل :

De Traitement des Grandes Sommes RTGS: Régime

حدد بمقتضى النظام رقم 04-05 الصادر في13 أكتوبر2005 وهو نظام دفع مابين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار، ويسمح هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح ويهدف في مضمونه إلى :

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع و تأهيل القطاع المصرفي.
- تخفيض مخاطر الدفع، وتقليص المدة ما بين البنوك.
- ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية .

1. 3. 2. 1. 6 نشاط التأمين

يعد ممارسة نشاط التأمين من خلال شركة شقيقة تضمها شركة قابضة من أهم الوظائف التي تضطلع بها البنوك الشاملة والتي تعرف تطبيقا ناجحا في الدول المتقدمة التي تسعى إلى التفوق في الخدمات المالية وبشكل خاص في الخدمات التأمينية هذا بالمقارنة بالدول النامية التي تعرف تأخرا كبيرا نتيجة ضيق السوق ومحدودية الأنشطة التأمينية، إضافة إلى نقص الوعي التأميني لدى الأفراد، وبتشخيص واقع قطاع التأمينات في الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية والتجارة لسنة 2008 تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر من الدول التي تعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون تطويره نتيجة سيطرة الشركات العمومية عليه بدرجة أولى وتصنف في ذات التقرير ضمن قائمة الدول العشر الإفريقية التي تمثل عائداتها من قطاع التأمينات نسبة 15% أو ما يمثل 5,7 مليار دولار من قيمة العائدات الإجمالية، وتحتل الجزائر المرتبة 69 على المستوى العالمي و07 لعام 2007 تم إصدار مرسومين تنفيذيين خاصين بعملية تسويق منتجات التأمين

في البنوك، الأول تم إصداره في ماي 2007 خاص بتحديد أحكام وشروط توزيع منتجات التأمين، أما الثاني والصادر في أوت 2007 فقد حدد منتجات التأمين الممكن توزيعها على مستوى البنوك، ومن المفترض أن توسع المصارف الجزائرية من دائرة نشاطها لتشمل توزيع كافة منتجات التامين
والمتعلقة بالتأمين على الأشخاص،والتأمين على القروض، إلى جانب التأمين من الأخطار على السكنات، والأخطار الفلاحية، ويقدر حاليا عدد الوكالات التابعة لشركات التأمين الموزعة على كامل التراب الوطني بـ 1200وكالة تأمين، وتتراوح قيمة العمولات التي تتقاضها البنوك من هذه العملية بين 15% إلى 20% إلى معدل يتراوح بين 30% إلى 40% والتي تعد غير مربحة بالنسبة للبنوك التي ستتكفل بتسويق منتجات التأمين على مستوى وكالاتها، أما من حيث الممارسات البنكية لنشاط التأمين فيظهر على شكل مساهمات متواضعة من خلال :

مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري الخارجي، البنك الوطني الجزائري في الشركة الجزائرية لضمان الصادرات."CAGEX"

مساهمة المصارف العمومية في الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار."CAGCI"

مساهمة المصارف العمومية في شركة ضمان القروض العقارية."SGSI"

توسيع أنشطة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ."BANQUE CNMA "

مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في رأسمال البنك العربي التعاوني بـ5. %

ويسير تطور قطاع التأمينات بوتيرة بطيئة تعكس مستويات النمو الاقتصادي في مختلف الدول، ويقدر عدد شركات التأمين في إفريقيا650 شركة عمومية وخاصة تقدر مداخليها الإجمالية بـ 38مليار دولار .

1. 3. 2. 1. 7 البنوك الإسلامية

كأحد تطبيقات البنوك الشاملة :شهدت الفترة الأخيرة انتشار البنوك الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وانتشرت أكثر في الدول الغربية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي يعيشها الاقتصاد في الوقت الراهن والذي بين أن التمويل الإسلامي هو أفضل حل لتجاوز آثار الأزمة، و قد ظهرت هذه البنوك لتباشر أعمالها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات متنوعة وشاملة فهي تجمع بين خدمات البنوك التجارية والبنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار وذلك استجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالمعاملات المصرفية الربوبية التي تتعامل بها البنوك التقليدية، وباعتبار البنوك الإسلامية هي الوجه الآخر للبنوك الشاملة والتي عرفت توسعا كبيرا في بعض الدول كالسعودية، ومصر، والأردن...، وبأشكال مختلفة[67]،

إلا أنه من الملاحظ أن مستوى الخدمات البنكية الإسلامية في الجزائر لا تمثل سوى 1,8% من نصيب الخدمات البنكية الوطنية، علما أن بنك البركة الجزائري الذي يعد محتكرا لهذه الخدمات حاليا قد حقق ربحا صافيا السنة الماضية مقدرا بـ 1,3%مليار دينار جزائري ومن المقرر أن يرفع ربحه هذه السنة إلى 2 مليار دينار جزائري، وأوضح المدير المكلف بالشؤون القانونية ببنك البركة ناصر حيدر أن البنوك والمؤسسات المالية قد بلورت اقتراحاتها حول إمكانية توسيع تقديم الخدمات البنكية الإسلامية إلى البنوك العمومية وهو ما يتوقع فتح البنوك العمومية لنوافذ للخدمات البنكية الإسلامية مع آفاق سنة2009 ، ومن الممكن أن يكون البنك الفرنسي سوسيتي جينرال أول مؤسسة مالية تقديم خدمات إسلامية وعرضها على العملاء الجزائريين.

1. 3. 2. 2 متطلبات تأهيل المصارف الجزائرية لمواكبة الصيرفة الشاملة :

من خلال ما تقدم فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بالمصارف الجزائرية، نجد أن التشريع المصرفي الجزائري مازال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية، ويبقى عملها مقتصرا على ممارسة الصيرفة التقليدية بقبول الودائع ومنح القروض، وهو ما يبين أن نشاط البنوك الجزائرية يتحدد في نطاق ضيق، وإضافة إلى ذلك يتبين أن واقع الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية تتميز بأنها :

- خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب لأبسط التطورات الحاصلة، فنشاط البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال منحصر في عمليات مصرفية محددة رغم استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، أما البنوك العمومية فهي تسير وفق المناهج التقليدية رغم الإصلاحات المتوالية في المجالات التشريعية و التنظيمية .
- غياب مفهوم التسويق البنكي الذي يحول دون تسويق أمثل للخدمات المصرفية .
- ضعف أداء العنصر البشري، ونقص التكوين والتدريب .
- فقدان الاحترافية، وثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية، وتبعيتها للسلطات العمومية بشكل دائم.
- تركز البنوك العمومية على مجمل الأصول البنكية بنسبة.95%
- عدم التحكم في استخدام التكنولوجيا البنكية وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية.

من كل العرض السابق، نخلص إلى أن المصارف الجزائرية رغم محاولاتها تطوير الأنشطة والوظائف التقليدية التي تقدمها وإدخال الكثير من الخدمات المستحدثة مما يعد اتجاها نحو الصيرفة الشاملة، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد على أن تكون مصارف شاملة بالمعنى المتعارف عليه عالميا نتيجة وجود بعض النقائص والفجوات والتي يستدعي منها ضرورة الأخذ بجملة من المتطلبات والتوصيات لتأهيل أداء القطاع المصرفي الجزائري ورفع إمكانياته للارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجهها ومواكبة مستجدات الصيرفة الشاملة، وتتمثل أهم هذه المتطلبات في النقاط التالية: [74]

- الارتقاء بالعنصر البشري الذي يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي.
- زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية بما يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية.

الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق المصرفية.

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- توسيع الشبكات المصرفية التي تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة وباقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء، وإجراءات التسوية للمعاملات المالية، بالإضافة إلى الربط بين الشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف العالمية وفي مقدمتها شبكة الانترنت.
- تشجيع وتنشيط سوق الأوراق المالية وتكوين صناديق الاستثمار، وتأسيس شركات متخصصة في كافة العمليات المالية.
- تنويع الخدمات المصرفية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين التنوع والتطور وفق مفهوم المصارف الشاملة، ومنها على سبيل المثال:
- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية.
- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم القروض المشتركة والاستشارة الفنية.
- ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية بهدف استقطاب أكبر عدد من العملاء.

- التوجه نحو التعامل في سوق الأوراق المالية وتفعيل دورها بما يسمح لها من تقوية قاعدة رأسمالها من جهة، وتنشيط هذه الأخيرة من جهة أخرى .

- الاستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي والبنكي.

- إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن نجاح عملية التحول إلى الصيرفة الشاملة .

- تنظيم الشبكة المصرفية مابين البنوك " Réseau entre Bancaire"من خلال توسيعها بما يضمن سرعة تنفيذ الخدمات المصرفية.

- تشجيع اندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على - تقديم خدمات متنوعة تلبي كافة احتياجات الأفراد .

- تفعيل دور الصيرفة الالكترونية كمدخل لتطوير وعصرنة المصارف الجزائرية وذلك من خلال إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية، وتوسيع استخدام البطاقات الائتمانية، وشبكة الإنترنت مع توسيع إدخال نظام البث السريع.(ADSL)

خلاصة

مع تسارع وتيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبروز آثار العولمة المالية في جميع الأصعدة خاصة منها الأنظمة المصرفية التي أصبحت متكيفة إن لم نقل مواكبة للمتغيرات الراهنة، ويبدو ذلك واضحا في أدائها وسياساتها الإستراتيجية القائمة على تلبية كافة احتياجات العملاء ومحاولة كسب رضاهم وولائهم الدائم، لذلك يظهر التوجه نحو خيار الصيرفة الشاملة مدخل حديث لمواكبة بيئة العمل المصرفي من حيث التنويع والابتكار والإبداع سعيا لضمان بقاء ونمو المصارف خاصة منها الصغيرة أمام المصارف الكبرى المنافسة لها التي تسيطر على أغلب أصول السوق المصرفية .

فأداء المصارف الجزائرية محدود في نطاق ضيق يقوم على اعتمادها على الوظائف التقليدية التي تمارسها وبذلك يمكن القول وبعيدا على أن تكون بنوك شاملة فهي تعد بنوك تقليدية تسير في اتجاه التحول نحو المصارف الشاملة، وإن التفتح على هذا المفهوم المعاصر الذي يمثله البنك الشامل يعتمد في مضمونه على إستراتيجيات متطورة للعمل المصرفي تقوم على أساس فكرة التنويع في الأنشطة الممارسة ودخول مجالات أخرى غير مصرفية، مع ضرورة التحسين المستمر والابتكار والإبداع المصرفي بما يضمن نموها وبقاءها وقدرتها على المنافسة، ويعتمد نجاح تطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف الجزائرية بدرجة أولى على إيمان الدولة واقتناعها بأهمية دور هذه البنوك، وأن تعمل على تهيئة المناخ الملائم على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، وتعمل على إصدار التشريعات واللوائح والنظم الكفيلة لتدعيم التطبيق الناجح، وتوفير الدعم المالي والبشري.

الفصل 2
القوائم المالية البنكية والإفصاح المحاسبي
وفقا للمعايير المحاسبية

كان ولا يزال إشكال الإفصاح من المواضيع التي حازت على الاهتمام فقد أصدرت الأمم المتحدة في عام 1988 ورقة تحت أسم الإفصاح المالي في المصارف، خلصت إلى أن الإفصاح المالي من شأنه التغلب على جانب من نقاط الضعف القائمة في القطاع المصرفي لدى العديد من المناطق مثل اليابان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث أن الشفافية تساهم في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وذلك بما ينعكس إيجابياً على الأسواق المالية وهو الأمر الذي يتطلب معايير خاصة للإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية.

كما كان للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولي دورّ مهمّ في مجال الإفصاح في المصارف، حيث أن المبادئ الأساسية التي أصدرتها لتحقيق رقابة مصرفية فعالة قد تضمن إحداها ضرورة أن تتحقق السلطات الرقابية من إتباع المصارف السياسات المحاسبية المناسبة.

كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في المصارف تشتمل على الإفصاح عن المتاجرة في أنشطة المشتقات المالية وغيرها من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بشكل مناسب مثل كيفية قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة المصرف في إدارة الأنواع المختلفة من المخاطر.

ونتناول فيما يلي أهم التوصيات التي وردت في تقارير لجنة بازل بشأن الإفصاح المحاسبي:

-يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف، وتشتمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ذلك بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، كما يتعين على المصرف الإفصاح عن كيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية.
-يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة المصرف في تحقيق إيراداته.

-بجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر المهمة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة المصرف بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة منها.
-يجب أن يغطي الإفصاح كل من المعلومات الكمية والنوعية.
واتساقاً مع هذا التوجيه فقد ألزمت معظم السلطات الرقابية في العالم المصارف الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. كما أصدر بعضها قواعد بشأن كيفية إعداد القوائم المالية بما يتماشى مع تلك المعايير.وقد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام 1989 بإصدار المسودة الإيضاحية رقم (34) التي تطرقت إلى الافصاحات في البيانات المالية الخاصة بالبنك[32].

وقد عكست هذه المسودة نتائج مناقشات مع لجنة بازل ومع الممثلين عن القطاع المصرفي، وأعقب ذلك موافقة لجنة المعايير المحاسبية الدولية على المعيار المحاسبي رقم (30) وموضوعه الإفصاح في البيانات المالية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

ويناقش هذا المعيار الافصاحات الخاصة بالبيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة والمشار إليها بعبارة مصرف، ويشجع هذا المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الافصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية، والضبط الداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر المصرفية .وفي عام 2007 ألغي المعيار المحاسبي رقم (30) ليحل محله معيار التقرير المالي رقم (07) الأدوات المالية :الافصاحات والذي يوضح متطلبات الإفصاح في القوائم المالية البنكية وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتعرض لها البنك .

2. 1 معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وتطبيقاتها العملية

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها و التي ترى أنها تتلائم مع مفاهيم المحاسبة .

و قد بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين و مدققي الحسابات مفهوما يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات و المؤسسات حتى و لو اختلفت في معالجة نفس الموضوع .

ومنه كان من الصعب المقارنة بين القوائم المالية للشركات لاختلاف طرق المعالجة المحاسبية .

2. 1. 1 ظهور معايير المحاسبة الدولية وتوافق الدولي

يمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات .

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من الدول تهتم بها ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) الذي بادر الى وضع معايير التدقيق منذ عام 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) التي بدأ العمل بها منذ عام 1932. [21]

2. 1. 1. 1 ظهور معايير المحاسبة الدولية

2. 1. 1. 1. 1 أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية

لا يستطيع المحاسب أن ينكر أو يتجاهل تأثر الممارسة المحاسبية ببيئة الممارسة هذه .ولا أن ينكر أن لكل دولة عاداتها وتقاليدها وثقافتها ومع ذلك لا تعيش أي دولة بمعزل عن عالم اليوم ،ولذا تحتاج إلى درجة من التوافق مع ما يحكم العالم ،والاستجابة بدرجة أو بأخرى للمتغيرات الدولية .وينطبق هذا القول على ميدان المحاسبة فمعايير المحاسبة الدولية تعتبر من المتغيرات الدولية الهامة في مجال المحاسبة .

إذن لماذا تحتاج الدول إلى معايير المحاسبة الدولية ؟ في حقيقة الأمر هناك الكثير من بواعث وعوائد هذه الحاجة معا ،يمكننا إيجازها فيما يلي[44] :

- إنتشار الشركات متعددة الجنسية

من المعروف أن ممارسات الأعمال بعد الحرب العالمية الثانية قد أوجدت طلبا متزايدا وناميا على تدويل Internationalization التطبيقات المحاسبية والمهنية في مجالي المحاسبة والمراجعة .والحقيقة أن هذه التغيرات في ممارسات الأعمال قد ارتبطت بنشأة وانتشار الشركات متعددة الجنسية Multinational Companies،وحديثا ما يعرف بأسواق رأس المال الدوليةInternational Capital Markets .

ولقد انتشرت الشركات متعددة الجنسية في كل الدول ومع التسليم بتباين بيئة الأعمال بين الدول فقد أصبحت هذه الشركات مصدرا لمشاكل تواجه المحاسبين والمراجعين ،إذ كيف يتعاملون في هذه الشركات مع بيئات وممارسات أعمال ومحاسبة ومراجعة مختلفة في دول مختلفة ؟

لقد كان ذلك الوضع باعثا على اتجاه الدول نحو الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية ووضعها موضع التطبيق ،حتى وإن أصدرت معايير محاسبة وطنية ،كما في مصر والسعودية وبعض الدول العربية ،فعليها ان تحرص على أقصى توافق بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية ،لما لذلك من أثر طيب على إعداد القوائم المالية صادقة قابلة للقراءة الدولية ،وتنمية فرص جذب الاستثمارات الأجنبية ،وتسويق فرص الاستثمار المحلي دوليا .

- اختلاف الدول في طرق المحاسبة و اعداد التقارير المالية

من المسلم به ما قلنا أن يكون هناك اختلاف بين الدول في اختيار وتطبيق الطرق المحاسبية وإعداد التقارير المالية .ولكن المطلوب عدم تزايد واتساع نطاق هذا الاختلاف ،لاغراض المقارنة السليمة بين الشركات متعددة الجنسية ،بل وعلى مستوى فروع الشركة .وعموما فان هذا الاختلاف من شأنه أن يحبذ الكثير من الدول ،ان لم يكن قد حبذ أغلبها فعلا ،نحو الاخذ بمعايير المحاسبة الدولية .

- المشاكل المحاسبية المعاصرة

شهدت الكثير من الدول في السنوات الاخيرة مشاكل محاسبية معاصرة ذات طبيعة خاصة ،مثل التسويات المرتبطة بالمحاسبة عن التضخم ،المحاسبة عن تأجيل الضرائب على دخل الشركات ،ترجمة القوائم المالية للفروع الاجنبية للشركات ،أثر تكنولوجيا المعلومات على المحاسبة ،ومشاكل اخرى سببت اضرارا لبعض الشركات والدول ،مما حفز استخدام معايير المحاسبة الدولية .

- عولمة أسواق رأس المال

من المعروف انه بعد الحرب العالمية الثانية بدأت أسواق المال تتجه نحو جذب الاستثمارات غير المحلية .وبعد ذلك شهدت هذه الأسواق تطورات متسارعة .أهمها الانفتاح على العالم وتكوين الكيانات السوقية الإقليمية .أضف إلى ذلك الاتجاه الدولي نحو الاتحادات الاقتصادية ونهضة دول معينة بصورة ملحوظة مثل اليابان .كل ذلك أوجد دافعا لدى الدول نحو تدويل معايير المحاسبة والمراجعة.ولذلك كان السعي نحو الأخذ بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية واضحا في هذه الدول ،وصولا إلى لغة عالمية للمحاسبة والمراجعة .

- اهتمام المنظمات الاقتصادية بمعايير المحاسبة الدولية

شهدت السنوات الأخيرة ،وبعد عولمة أسواق رأس المال ،اهتماما كبيرا من بعض المنظمات الاقتصادية بمعايير المحاسبة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO باعتبارها تنظيم لمنظمي أسواق الأوراق المالية يحبذ التنسيق الدولي ،على غرار الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.ومثل هذه المنظمات تهدف إلى حث التنظيمات الاقتصادية وأسواق رأس المال على الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية في الممارسات العملية [44].

- سعي الدول النامية نحو الانفتاح على الأسواق العالمية

لا شك أن معظم الدول النامية تحاول الآن الاستجابة الايجابية لمتغيرات العولمة ،وذلك من خلال تعظيم قدراتها التصديرية وجذب الاستثمارات الأجنبية لأراضيها .ومن مؤهلاتها لاقتحام

هذه العولمة ،بجانب التميز الاقتصادي النوعي قدر الإمكان ، تطبيق معايير المحاسبة و المراجعة الدولية على مستوى الشركات ،خاصة ذات النشاط الخارجي وكذا المشاركة مع شركات دولية .

2. 1. 1. 1. 2 طرق إصدار المعايير المحاسبية

إن الاختلاف الواضح في القواعد والإجراءات المحاسبية المتبعة في البلدان المختلفة ترجع بشكل عام إلى اختلاف العوامل البيئية المحيطة ،كما أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية الموجودة في دول العالم المختلفة تعكس الاحتياجات المختلفة للمستخدمين بها .

ومما لا شك فيه أن النقص في التجانس في تطبيق معايير المحاسبة يعوق التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود ،كما يحث المستثمرين الدوليين على المبالغة في توقع الخطر ،كما أن تلك الاختلافات في معايير التقرير المالي تؤدي إلى مزايا تنافسية غير عادلة .

هذا وتختلف البلدان في طرق إصدار المعايير المحاسبية Standards Setting Appoaches وفيمن يقوم بإصدارها .

وعموما توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة في دول العالم هي [3]:

- المدخل السياسي البحت

يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية ،وذلك المدخل منتشر في قارة أوربا وعلى وجه التحديد فرنسا وفي أمريكا اللاتينية وينتقد استخدام ذلك المدخل لأنه :

- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة ولذلك فان ذلك المدخل يتسم بالبطء.

- إن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل مستمر، وهذا للأسف مستحيلا لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.
- عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات .
- يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية .

- المدخل المهني الخاص

بمقتضى هذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين أنفسهم، وينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز بدرجة عالية من المرونة في إصدار المعايير والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة .

- المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص

وفقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

-المدخل المختلط

طبقا لهذا المدخل يقوم بإصدار معايير المحاسبة خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية وغيرها وهذا النوع منتشر في اليابان ،حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة منشآت الإعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين .

2. 1. 1. 2 التوافق الدولي كدافع لبروز المنظمات المهنية المحاسبية الدولية

2. 1. 1. 2. 1 ماهية التوافق الدولي والتوحيد

إن إصدار المعايير Standardization يعني تطبيق معيار واحد وقاعدة واحدة في كل المجالات، فالتوحيد ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة الطبيعية، أما التوفيق والتنسيقHarmonization فهو يعني تطبيق معايير محاسبية مختلفة في بيئات معينة بدلا من معيار واحد للجميع.

فالتوافق Harmony هو عملية زيادة انسجام النظم المحاسبية الموجودة في الدول المختلفة في العالم عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها، وهذه تعتبر خطوة جوهرية على طريق المحاسبة الدولية.

كما أن هناك فرق بين التوحيد والتوافق ،فمصطلح التوافق على عكس مصطلح التوحيد ،حيث يتضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ،أما التوحيد فهو يعني أن الإجراءات المتبعة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الآخرين .

وقد تم الإشارة إلى أن التوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختلفة تماما ،أي أنه يمكن الإشارة إليه باجتماع مجموعة من الشركات حول طريقة واحدة أو مجموعة قليلة من الطرق المحاسبية المتبعة ،بينما ينظر إلى التوحيد على أنه عملية الاتجاه نحو التماثل الكامل .

والاتجاه الحالي يعتمد على تحقيق التوافق وليس التوحيد، حيث يتمثل الغرض منه في تخصيص مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية[4].

2. 1. 1. 2. 2 ظهور المنظمات الدولية المهنية للمحاسبة لتعزيز التوافق

لقد جاء مفهوم التوافق كحلا لتنسيق الاختلاف بين المعايير المحاسبية الوطنية بين مختلف الدول والحفاظ عليه عند مستوى الحد الأدنى ،إن التوافق يحد من توسيع الخلاف بين تلك القواعد وأراء التطبيقات المحاسبية البديلة في البلدان المختلفة طالما أنها تتميز بالتجانس مع بعضها البعض كما يمكن أن يتم المطابقة بينها وقد كونت المنظمات المهنية المحاسبية في تسع دول لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) والتي أعيد تسميتها بعنوان معايير التقرير المالي الدولي International Financial Reporting Standards(IFRS) وكذلك إطار إعداد وعرض القوائم المالية .

2. 1. 1. 2. 2. 1 أهم منظمات معايير المحاسبة الدولية

-(IFAC)الاتحاد الدولي للمحاسبين

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977, ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليونين ونصف مليون محاسب .

يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها. ولتحقيق مهامه. فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم.

وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.

- معايير دولية لرقابة الجودة.

- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.

- معايير التأهيل الدولية.

- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس.

وينفذ برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية[58]:

- لجنة التعليم :

وتضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية) بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس.

- لجنة السلوك المهني :

وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.

- لجنة المحاسبة المالية والإدارية :

وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد عن مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.

- لجنة القطاع العام :

وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية

عضوية الاتحاد

العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانونياً أو بحكم الإجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسبة. وتشمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين العضوية في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة. ويبلغ عدد المحاسبين في المنظمات الأعضاء بالاتحاد الدولي للمحاسبين تقريباً 2000.000 محاسباً في العمل المهني والخاص والتعليم والحكومة

- (لجنة) مجلس معايير المحاسبة الدولية

في1973/6/29 أسست لجنة معايير المحاسبة الدولية إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في (استراليا كندا ، فرنسا , ألمانيا , اليابان , مكسيكو , هولندة , المملكة المتحدة , ايرلندا , الولايات المتحدة) و كان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية و أن تدعم قبولها و التقيد بها وتعزيز العلاقة بينها و بين الاتحاد الدولي للمحاسبين . و اعتبرت لجنة المعايير المحاسبية بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية و الأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية .

و قد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهليتها و التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء أوربا أو آسيا أو غيرها مما أدى في عام 1982إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضوة في الاتحاد الدولي للمحاسبين (و الذي كان يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم) إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا .

وفي عام 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير و النظام الأساسي لها و تم تسميتها مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي اعتبر بدءا من نيسان 2001 هو المسئول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية
كما قام المجلس عام 2002 بإعادة تسمية (لجنة التفسيرات القائمة) و تبديل هذه التسمية إلى (لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) تهدف إلى تفسير و توضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات و توجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة و حول معايير التقارير المالية الدولية .

إن أهداف اللجنة كما جاءت في دستورها هي :

لقد حدد دستور اللجنة أهدافها والمتمثلة فيمايلي :
-صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم .
-العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية

- مجلس معايير المحاسبة الدولية

بعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير ، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة .والشكل الجديد هو والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية. مجلس معايير المحاسبة الدولية تشكل المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير محاسبة دولية .

هذا وقد أوضح مجلس معايير محاسبة الدولية انه يهدف إلى إحداث التغيرات التالية:

- العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و (المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الدولية الحالية والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة ، وذلك بهدف التوحيد وسهولة المقارنة.

-العمل على إلغاء التناقضات والتعارضات الموجودة بين بعض المعايير بالإضافة إلى غموض بعضها.

- إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير داخل المعايير المحاسبية نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

-إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي.

2. 1. 1. 2. 3 تطبيق المعايير الدولية على مستوى العالم

في معظم بلدان أوربا و من خلال الهيئات المهنية العاملة هناك , ومن خلال الجهود التي بذلتها لجنة المعايير الدولية أوصت المنظمة الدولية للضمانات (ISOCO) في أوربا بأن يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية كما أوصت المجموعة الاستشارية الأوربية للتقارير المالية (EFRAG) بعد دراسات معمقة و مفاوضات قبولها بمعايير المحاسبة الدولية و بينت أن هذه المعايير لا تتناقض مع المعايير المستخدمة في أوربا . وقد كان لتوصية المنظمة الدولية للضمانات (ISOCO) و المجموعة الاستشارية الأوربية للتقارير المالية(EFRAG) أثر كبير في دعم معايير المحاسبة الدولية و تطبيقها في أوربا .

أما في وطننا العربي فإننا نجد مايلي[72] :

في جمهورية مصر العربية تم إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري و تتفق مع معايير المحاسبة الدولية , حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة و المراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية و صدر بشأنها القرار الوزاري رقم /503/ لسنة 1997. و بالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة المصرية إلا أنها كما ذكرنا هي ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية . و في ذلك تكريس لتطبيق معايير الدولية بشكل غير مباشر .

و في المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية حيث اعتمدت هذه المعايير لتطبيق من قبل الشركات العاملة .

أما في لبنان فقد جرى اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كأساس للقيود المحاسبية و لتحضير البيانات و التقارير المالي من قبل المؤسسات و الهيئات المختلفة و الشركات و صدر بشأنها القرار الوزاري رقم/ 673 / تاريخ 14حزيران 2001 كما قامت نقابة خبراء المحاسبين المجازين في لبنان بترجمة المعايير المحاسبية الدولية من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية .

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تم ترجمة المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المهنية للسعي إلى تطبيقها لدى الشركات و من قبل الجهات العاملة في أعمال التدقيق و الحسابات .

وفي سوريا سيتم اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الشركات المساهمة التي سيتم تسجيلها في بورصة دمشق كما يتم العمل الآن على تعديل النظام المحاسبي الموحد بما ينسجم مع المعايير الفرضيات الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية[15].

أما في الجزائر فقد أصدر قانون بتطبيق معايير المحاسبة الدولية إبتداءا من سنة 2010 على كل الشركات التجارية والصناعية .

2. 1. 2 الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية

على ضوء مبادئ المحاسبة المتعارف عليها يتم قياس العرض الصادق والعادل للقوائم المالية ،وقد عرفتها النشرة الرابعة التي أصدرها مجلس مبادئ المحاسبة APB كمايلي :

تتكون مبادئ المحاسبة المتعارف عليها من الأعراف Conventions والقواعد Rules والإجراءات Procedures الضرورية لتعريف وتحديد الممارسات المحاسبية المقبولة في وقت معين ولا تتضمن تلك المبادئ مجرد إرشادات عرضية ،وإنما تتضمن أيضا الممارسات والإجراءات التفصيلية . وقد تطورت تلك الإرشادات والممارسات والإجراءات خلال عمر مهنة المحاسبة وهو ما عكسته النشرات الصادرة عن طريق لجنة إجراءات ومبادئ المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية ،ويعد ذلك المجلس هو الهيئة المخولة حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ،حيث تعد نشرات وتوصياته وتفسيراته من العناصر المكونة للمبادئ المحاسبية .وعند إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية FASBعام 1973 كانت المهمة الموكلة إليه هي :

- إصدار معايير التطبيق العملي .

أي أن الاهتمام تحول من تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية إلى تحديد الأهداف والمفاهيم والمعايير [5].

2. 1. 2. 1 أهمية توفر معايير المحاسبية :

جاءت معايير المحاسبة الدولية كحل لكثير من مشاكل العرض والقياس التي كان يعاني منها المحاسبين والمراجعين وكذا مستخدمي القوائم المالية ويمكن تلخيص أهمية هذه المعايير في النقاط التالية :

-تهدف المحاسبة المالية إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة وإيصال نتائج القياس الى مستخدمي القوائم المالية ،الأمر الذي يستلزم وجود معايير محددة يتم القياس بموجبها .

- إن غياب المعايير يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد بصفة عامة وعلى مهنة المحاسب .

- يسبب عدم وجود إيضاحات كافية يؤدي إلى صعوبة فهم القوائم المالية بصرف النظر عن صحة المعالجة المحاسبية لها[41] .

2. 1. 2. 2 إجراءات إصدار وتطوير معيار محاسبي

تتبع لجنة معايير المحاسبة الدولية Development of International Accounting Standards إجراءات مناسبة في وضع المعايير ،ويمكن للمنظمات المهتمة أن تعبر عن رأيها عند نقاط عديدة أثناء عملية وضع المعايير ،ويلخص الشكل رقم (02) إجراءات إصدار معايير اللجنة ،كما يوضح الشكل أن عملية إصدار المعيار تبدأ بدراسة تفصيلية للموضوع من لجنة التوجيه حيث تصدر لجنة التوجيه مذكرة مبادئ Statement of Principles وبعدها اعتمادها من مجلس اللجنة يتم إعداد مسودة الإعلان ،وبعد استلام لجنة معايير المحاسبة الدولية للملاحظات تراجع مسودة الإعلان ،وإذا أقر ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل المسودة المعدلة ،فإنها تصدر كمعيار محاسبي دولي .

وتعتبر معايير المحاسبة الدولية مقبولة قبولا واسعا ،وعلى سبيل المثال فهي :

- مستخدمة في كثير من الدول كأساس لمتطلبات المحاسبة الوطنية .
- مستخدمة كمقياس دولي في العديد من الدول الصناعية المهمة وفي الدول ذات الأسواق الواعدة التي تقوم بتطوير معاييرها .

2. 1. 2. 2. 1 تطوير معايير المحاسبة الدولية

إن ممثلي المجلس والهيئات المهنية الأعضاء وأعضاء المجموعة الاستشارية ومنظمات أخري وأفراد وموظفي اللجنة يشجعون علي تقديم اقتراحات لمشروعات جديدة يمكن أن يتم التعامل معها في معايير المحاسبة الدولية ، وتضمن إجراءات اللجنة نوعية عالية من معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب ممارسات محاسبية ملائمة في ظروف اقتصادية محددة وتتضمن الإجراءات كذلك من خلال التشاور مع المجموعة الاستشارية والهيئات الأعضاء في اللجنة وهيئات وضع المعايير ومجموعات مهتمة أخري وأفراد علي مستوي العالم، ، إن معايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لدي مستخدمي ومعدي القوائم المالية[4].

2. 1. 2. 2. 2 إجراءات تطوير معيار محاسبي دولي

تتمثل أهم إجراءات تطوير معيار محاسبي في ما يلي [15]:

- يؤلف المجلس لجنة توجيهية يرأس كل واحد منها ممثل في المجلس وتضم عدة ممثلين من هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل ويمكن أن تضم اللجان التوجيهية ممثلين عن منظمات أخرى ممثلة في المجلس أو المجموعات الاستشارية أو خبراء في موضوع معين.
- تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع

وتأخذ في الاعتبار الإطار الذي وضعته اللجنة لإعداد وعرض القوائم المالية بالنسبة لتلك المسائل المحاسبية

- بعد استلام تعليقات المجلس على مخطط العمل إن وجدت تقوم عادة اللجنة التوجيهية بإعداد ونشر مسودة المبادئ أو وثيقة نقاش أخرى والغرض من هذه المسودة هو تحديد المبادئ المحاسبية الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار كما تصف الحلول البديلة وأسباب اقتراح قبولها أو رفضها.
- تقوم اللجنة التوجيهية بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ وتضع القائمة النهائية التي تقدم للمجلس للمصادقة
- تعد اللجنة التوجيهية مسودة معيار للمصادقة عليها من قبل المجلس وبعد أن تراجع ويوافق عليها على الأقل ثلثي المجلس تنشر .. وتدعى الأطراف المهتمة للتعليق على المسودة خلال فترة حدها الأدنى شهر ولكنها ما تأخذ ثلاث أشهر على الأقل.
- تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات وتعد مسودة معيار محاسبي دولي تقدمه للمجلس ، وبعد المراجعة يصدر المعيار بموافقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل.

الشكل رقم 01 :إجراءات إصدار معيار من لجنة معايير المحاسبة الدولية[4]

قرار الأجندة :

- لجنة التوجيه المعينة من المجلس .

حدود المسألة :

- تحديد نطاق المشروع .
- تعدها لجنة التوجيه ويعتمدها المجلس .

مسودة قائمة المبادئ :

- تضعها لجنة التوجيه لتلقي التعليقات والملاحظات.

مسودة الإعلان :

- تعدها لجنة التوجيه .
- لبعض المشروعات ،وقد يتقدم المجلس مباشرة إلى مسودة الإعلان دون أن يعتمدها المجلس (بأغلبية ثلثي الأصوات).
- تنشر لتلقي التعليقات والملاحظات .
- بالنسبة النشر الأول لمسودة قائمة المبادئ .
- وأحيانا في حالي عمل تغيرات هامة كنتيجة للتعليقات والملاحظات من العامة على مسودة الإعلان ينشر مسودة إعلان معدلة لتلقي التعليقات والملاحظات قبل إصدار المعيار المحاسبي الدولي .

المعيار المحاسبي الدولي النهائي :

- يعتمد من المجلس (بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات).

2. 1. 2. 3 ملخص معايير المحاسبة والإبلاغ المالي

التزم مجلس معايير المحاسبة الدولية بتضييق الفوارق بين الإجراءات المحاسبية بين الدول المختلفة من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة والاجراءات المتعلقة باعداد وعرض القوائم المالية .ويعتقد ان المزيد من التوافق يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية التي تعد لأغراض توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات [58]

2. 1. 2. 3. 1 معايير المحاسبة الدولية

كانت تتكون معايير المحاسبة الدولية من أربعين معيار محاسبي ثم تقلصت بالغاء بعض منها ونعرض ماتبقى منها فيما يلي :

-عرض القوائم المالية

Presentation of Financial Statements

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية.

- المخزون

Inventories

يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بها في الميزانية العمومية، ويعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق ومعادلات التكلفة وطرق تقويم المنصرف من المخزون والإفصاح عن المخزون.

- قائمة التدفقات النقدية

Cash Flow Statements

يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل النقدية والنقدية المعادلة والتدفقات النقدية والأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ويعرض المعيار شكلاً لقائمة التدفقات النقدية موزعة إلى الأنشطة الثلاث، تشغيلية واستثمارية وتمويلية ويعرض أمثلة على كل نوع من هذه الأنشطة كما يحدد المعيار شروط عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، والتدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية وتلك الناجمة عن الفوائد وأرباح الأسهم وعن ضرائب الدخل وغيرها.

-السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء

ACCOUNTING POLICIES, CHANGES IN ACCOUNTING ESTIMATES AND ERRORS

يهتم هذا المعيار بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية، وتصحيحات أخطاء الفترة السابقة

كما يعرض المعيار أمثلة توضيحية.

-الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

Events After the Balance Sheet Date

يهدف المعيار إلى وصف :

متى يجب أن تعدل الشركة قوائمها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ القوائم .

ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.

-عقود الإنشاء

يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء حيث يعرّف المعيار عقد الإنشاء ويفرّق بين العقد ذو السعر المحدد وعقد التكلفة زائد نسبة. ويحدد المعيار شروط لقياس الإيراد والاعتراف به وكذلك قياس تكاليف العقد، والاعتراف بالخسائر المتوقعة والتغييرات في التقديرات.

- ضرائب الدخل

Income Taxes

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.

- التقارير المالية للقطاعات

Segment Reporting

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع (معلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المنشأة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها)، وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فيما يلي:

- فهم أفضل للأداء السابق للمنشأة.
- تقييم أفضل لمخاطر وعوائد المنشأة.
- تكوين أحكام حول المنشآت ككل.

- الممتلكات والمصانع والمعدات

PROPERTY, PLANT AND EQUIPMENT

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها. حيث يعرف هذه الأصول واستهلاكها والقيمة القابلة للاستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة. كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده.

- عقود الإيجار

Leases

يتضمن هذا المعيار تعريفاً واضحاً لعقد الإيجار ولأنواعه، التمويلي والتشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين.

-الإيراد

Revenue

يعرف هذا المعيار الإيراد ويهتم بقياس الإيراد من بيع البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى.

- منافع الموظفين (التقاعد)

Employee Benefits

يهدف هذا المعيار إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين ويعرف المعيار عدة مصطلحات مثل منافع الموظفين وتلك المنافع قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها. وينص المعيار على شروط الاعتراف والقياس والإفصاح.

- محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance

يعرّف المعيار المنح الحكومية والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح.

-آثار التغيرات في أسعار صرف العملات

The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates

يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية حيث ينص على شروط الاعتراف الأولي وبفرو قات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها.

- تكاليف الاقتراض

Borrowing Costs

يهدف هذا المعيار إلى عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض حيث يعترف بها على أنها مصروف ولكن المعيار يسمح بمعالجة بديلة مسموح بها وهي رسملة تكاليف الاقتراض ولكن ضمن شروط عرضها المعيار.

-الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

Related Party Disclosures

يحدد المعيار الطرف ذو العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.

-المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد

Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans

يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة ويعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد وشروط الإفصاح.

-القوائم المالية الموحدة

Consolidated and Separate Financial Statements

يهتم هذا المعيار بعرض القوائم المالية الموحدة ويعرض إجراءات التوحيد والإفصاح.

-المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة

Associates in Investments

يعرف المعيار المنشأة الزميلة بأنها منشأة يوجد للمستثمر تأثير هام عليها وهي ليست منشأة تابعة أو مشروع مشترك للمستثمر ويعرض المعيار طرق الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقاتهما.

-التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

يطالب هذا المعيار المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. ويحدد المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.

-التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة

Interests In Joint Ventures

يهتم هذا المعيار بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة والتي يعرفها المعيار بأنها ترتيبات تعاقدية يقوم بموجبها طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع للرقابة المشتركة وقد عرض المعيار أشكال المشاريع المشتركة وعرف الترتيب التعاقدي والعمليات تحت السيطرة المشتركة والأصول والوحدات تحت السيطرة المشتركة والقوائم المالية الموحدة لها والمنفصلة.

-حصة السهم من الأرباح

Earnings Per Share

يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المنشآت أو الفترات المحاسبية ويركز المعيار على حساب حصة السهم من الأرباح.

- التقارير المالية المرحلية

Interim Financial Reporting

يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية ويقصد بالتقرير المرحلي، تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة.

-انخفاض قيمة الموجودات

Impairment of Assets

يعرض هذا المعيار، المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها. حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد. ويعرف المعيار المبلغ القابل للاسترداد بأنه صافي سعر البيع للأصل أو قيمته المستخدمة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل) أيهما أعلى. كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض

-المخصصات , الالتزامات والموجودات الطارئة

Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets

يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة. ويعرف المعيار المخصص على أنه مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين.

-الموجودات غير الملموسة

Intangible Assets

يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر. وينص المعيار 38 على وجوب الاعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه و ينص أيضاً على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.

-الأدوات المالية : الإفصاح والعرض

Financial Instruments: Disclosure and Presentation

يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. ويتناول هذا المعيار طرق عرض كل من الأدوات المالية والأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية وكذلك بالنسبة للفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب.

- الاستثمارات العقارية

Investment Property

ويهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح المتعلق بها .

الممتلكات الاستثمارية : (أراض أو مباني) محتفظ بها(من قبل مستأجر بعقد إيجار تمويلي)لاكتساب إيرادات إيجارية أو من ارتفاع قيمتها الرأسمالية وليس من استخدامها في الإنتاج أو البيع .

الممتلكات المشغولة من المالك : هي المحتفظ بها للاستخدام العادي .

- الزراعة

Agriculture

يهدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به .

2. 3. 2. 1. 2معايير التقارير المالية

تتكون معايير الابلاغ المالي أو ما تسمى أيضا المعايير الدولية للتقارير المالية من تسعة معايير هي :

IFRS1

تبني المعايير الدولية للتقارير المالية

IFRS 1 First-time Adoption of International Financial Reporting Standards

يتضمن إعداد قوائم مالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير الدولية وتهدف للاستخدام العام

الوحدة التي تتبنى معايير التقارير المالية لأول مرة هي تلك التي تقوم بإعداد ونشر قوائم مالية للاستخدام العام والمنسجمة مع المعايير الدولية للتقارير المالية .

IFRS 2

Share-based Payment

يتناول إصدار الأسهم أو الحقوق على الأسهم عوضاً عن سلع أو خدمات ومقتضيات الإفصاح عنها .

IFRS 3

Business combinations

تجميع الأعمال

يتبنى المعيار طريقة الشراء دون طريقة تجميع المصالح وضرورة تقويم كامل قيمة الأصول بالقيمة العادلة .

IFRS 4

Insurance Contracts

تناول عقود التأمين وإعادة التأمين دون الأصول الأخرى

IFRS 5

Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations

تناول الأصول غير المتداولة التي تمت حيازتها بغرض البيع

IFRS 6

Exploration for and Evaluation of Mineral Resources

تناول استكشاف وتقويم الأصول الخاصة بالنفط والثروات المعدنية الأخرى

IFRS 7

Financial Instruments :Disclosures

يطالب هذا المعيار البنوك والمؤسسات المالية المشابهة بتقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمصلحة مستخدمي القوائم المالية كعرض السياسات المحاسبية وتضمين افصاحات إضافية في قائمة الدخل والمركز المالي وكذلك ما يتعلق بالأمور الطارئة واستحقاقات الأصول والالتزامات وخسائر القروض والسلف والمخاطر البنكية العامة والأصول المرهونة كضمان.

IFRS 8

Operating Segments

يتناول الافصاحات التي تلتزم بها المؤسسات الخاصة بالأشغال العمومية بعرض أسس قياس وعرض بياناتها المالية وكذا السياسات المحاسبية المطبقة .

IFRS 9

Financial Instruments

وقد أحل عوض المعيار المحاسبي الدولي(39) الأدوات المالية :العرض والقياس

ويستوجب عرض جميع الادوات المالية للمنشأة المالية وما هي طرق قياسها وعرضها

2. 2 إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

لا يعتبر إعداد القوائم المالية وعرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية ،إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة .فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية .

وحيث أن تلك القوائم المالية في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية فأن القارئ الذي يتفهم محتوى ومضمون تلك القوائم المالية سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية وهي تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات .

2. 2. 1الإطار النظري للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

إن مصطلح قائمة Statement في مفهومه العام إعلان بتعليق بشكل محدد يعتقد من يقدمه بصحة ماتم الاشارة اليه فيه .وبذلك تتمثل القوائم المالية في إنها إعلان يعتقد بصحته .وعندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فأنهم يصفون خصائص المنشأة وفقا للنواحي المالية والتي يعتقدون بأنها تعبر بعدالة عن أنشطة المنشأة المالية .وتعبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها عام ،أما القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن عام (ثلاثة شهور على سبيل المثال) يطلق عليها القوائم المالية الفترية أو الدورية Interim Financial Statement .

وتبدوا عبقرية تلك القوائم المالية والتي غالبا ما تعد في صفحات قليلة في أنها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنه مئات أو ألاف الصفحات التي تتكون منها السجلات والدفاتر المحاسبية التفصيلية [14] .

2. 2. 1. 1ماهية القوائم المالية :

مهنيا ينظر للقوائم المالية على أنها مسئولة إدارة المنشأة وأنها جزء من منظومة الإفصاح المالي .وتشمل التشكيلة الكاملة لمنظومة الإفصاح المالي ،قائمة الدخل ،قائمة التغيرات في حقوق الملكية ،قائمة التدفقات النقدية ،قائمة المركز المالي ،والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزء من هذه القوائم .

وهذا ويمكن أن تشمل منظومة الإفصاح المالي أيضا جداول ومعلومات إضافية مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها .ويمكن أن تشتمل هذه الجداول الإضافية على ،معلومات مالية عن قطاعات المنشأة ،وأثر تغيرات الأسعار على بنود معينة في القوائم المالية مثل رصيد العملات الأجنبية .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مصطلح القوائم المالية لا يشمل بنودا أخرى مثل ،تقرير مجلس الإدارة ،كلمة رئيس مجلس الإدارة ،ما تطرحه الإدارة من مناقشات وتحليلات ،وغيرها من البنود التي يمكن أن يحتوي عليها كتيب مجلس الإدارة.

2. 2. 1. 2الغرض من القوائم المالية

.تمثل القوائم المالية عرضاً هيكليا ذو طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات, وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاع عريض من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار

ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطى بيانات عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات متضمنة المكاسب والخسائر عن التدفقات النقدية.

2. 2. 1. 3 أهداف القوائم المالية :

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي للوحدة والتي تكون مفيدة لمدى واسع من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية .وتتطلب تلك القرارات تقييم مقدرة الوحدة على توليد النقدية وما

يعادلها ،وتقييم وتوقيت ودرجة التأكد المرتبطة بتوليدها .ويكون المستخدمون قادرون على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للوحدة .

ونعرض فيمايلي كل نوع من هذه المعلومات [14]:

تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية العمومية .ويتأثر المركزالمالي للوحدة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها ،وهيكلها المالي ،ودرجة سيولتها ،وقدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها .

وتعتبر المعلومات عن الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها الوحدة وقدرتها في الماضي على تعديل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على توليد النقدية ومايعادلها في المستقبل .
وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقباية وكيف ستوزع الارباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في الوحدة ،وتفيد أيضا في التنبؤ بامكانية نجاح الوحدة في الحصول على التمويل المستقبلي .
وتكون المعلومات عن درجة السيولة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على الوفاء بتعهداتها المالية عندما يحين ميعاد استحقاقها ،حيث تشير درجة سيولة الوحدة الى مدى وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الاخذ في الاعتبار التعهدات المالية خلال هذه الفترة .

- المعلومات عن الاداء :

تقدم المعلومات عن الاداء بصفة اساسية في قائمة الدخل .والمعلومات عن الاداء الوحدة ،وبصفة خاصة ربحيتها ،تكون مطلوبة لتقدير التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يكون من المحتمل أن تسيطر عليها الوحدة في المستقبل والمعلومات عن تقلب الاداء تكون هامة في هذا الخصوص .وتكون المعلومات عن الاداء ذات أهمية كبيرة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على توليد التدفقات النقدية من قاعدة مواردها الحالية .وتساعد أيضا في تكوين الأحكام عن مدى الفعالية التي قد توظف بها الموارد الاضافية .

- المعلومات عن التغيرات في المركز المالي :

تستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للوحدة في تقييم الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية والانشطة التمويلية للوحدة أثناء الفترة المحاسبية .هذه المعلومات تكون مفيدة في تزويد المستخدمون بأساس لتقييم مقدرة الوحدة على توليد النقدية وما يعادلها واحتياجات الوحدة لاستخدام تلك التدفقات النقدية [45] .

4-1-2-2الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين .كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء و التغيرات في المركز المالي للمنشأة .إن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و معايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية في الأتي :[20]

-القابلية للفهم

-الملائمة

-المصداقية

-القابلية للمقارنة

- القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين ،لهذا الغرض فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية .وعلى كل حال فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين .

- الملائمة

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجة صناع القرار .وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية .

ان الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين (أو ما يطلق عليهما بالقيمة التنبؤية للمعومات predictive value أو القيمة الاسترجاعية للمعلومات feedback value أي تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة) فعلى سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العملات المخططة مثلا .

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبوئية فانه ليس بالضرورة أن تكون على الشكل تنبؤات صريحة وتعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية فعلى سبيل المثال ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات .

- الاهمية النسبية

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية .ففي بعض الحالات فان طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية التحديد ملائمتها فعلى سبيل المثال الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وأثرها أهمية .

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية .وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف .وعليه فان مفهوم الأهمية النسبية يزود بنقطة قطع أو مؤشر بدلا من اعتباره تعبيرا أساسيا عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكي تكون مفيدة .

- المصداقية

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها .وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز و كان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه .

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال إذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني فان اعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة .

- التعبير الصادق

لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم انها تصورها او من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة .وهكذا فعلى سبيل المثال يجب ان تمثل الميزانية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية .

تتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقي الى التعبير الصادق الذي يفهم انها تصوره وهذا ليس بسبب التحيز فيها ولكن الى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو تصميم واستخدام وسائل القياس وعرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات والأحداث.وفي حالات محددة تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية فعلى سبيل المثال –رغم ان غالبية المنشات تكون شهرة عبر الزمن –إلا انه غالبا يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بدرجة ثقة معقولة الا انه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسها .

- الجوهر قبل الشكل

لكي تعبر المعلومات تعبيرا صادقا عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني .إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني .

- الحياد

يجب ان تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية .ولا تعتبر القوائم المالية محايدة اذا كانت طريقة اختيار او عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

- الحيطة والحذر

من المتوقع ان يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لايمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي للاصول الثابتة ومطالبات الضمانات التي يمكن ان تحدث .ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند اعداد القوائم المالية .ويقصد بالحيطة والحذر تبنى درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لاينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزام والمصروفات .ولا تعني ممارسة الحيطة والحذر خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات و التصرفات حيث عندها لا تكون القوائم محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية [30] .

- الاكتمال

من أجل ان تتصف بالمصداقية يجب ان تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة .ان اي حذف في المعلومات يمكن ان يجعلها خاطئة أو مضللة وهذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة

- القابلية للمقارنة

يجب أن يكون للمستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء .كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من اجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي.وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب ان تتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى ساس ثابت للمنشآت المختلفة .

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغييرات في هذه السياسات وأثارها هذه التغيرات ويجب ان يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت الأخرى .

يجب أن لا تختلط الحاجة الى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد كما يجب أن لا تعيق عملية تقديم معايير محاسبة محسنة .أن من غير المناسب للمنشأة ان تستمر في سياسة محاسبية بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر اذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة والمصداقية كما انه من غير المناسب للمنشأة ان تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل ان وجدت سياسات بديلة أكثر ملائمة ومصداقية [30].

وبما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن فان من المهم ان تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة مميزات المعلومات الملائمة و الموثوق فيها في القوائم المالية .

لا يكفي أن تكون المعلومات ملائمة وموثوق فيها فقط بل يجب أن تتوفر على مميزات أخرى وهي كما يلي [4]:

- التوقيت المناسب (Timeliness)

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فان المعلومات قد تفقد ملائمتها لذا الإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها .فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة وهذا يضعف المصداقية .وبالمقابل إذا تأخر تقديم القوائم المالية حتى تعرف كافة الأوجه فان المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار .لذلك فعند محاولة تحقق توازن بين الملائمة والمصداقية فان اعتبار المسيطر يجب ان يكون خدمة حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل .

- الموازنة بين التكلفة والمنفعة (cost-benefit relationshipe)

لاتعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة خاصية نوعية بقدر كونها قيد في إعداد القوائم المالية .فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات .ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير وفوق ذلك فان التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع كما ان المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من اجلهم المعلومات .فعلى سبيل المثال فان توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المنشأة .لهذه الأسباب فان من الصعب إجراء اختبار التكلفة والمنفعة لحالة معينة .ومع هذا فان معدي ومستخدمي القوائم المالية يجب ان يكونوا على دراية بهذا القيد .

- الموازنة بين الخصائص النوعية على أساس الاهمية النسبية :

في الحياة العملية غالبا ما يكون التوازن بين الخصائص النوعية ضروريا .وبشكل عام فان الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من اجل تحقيق هدف القوائم المالية أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني .

الشكل رقم 02:الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية[46]

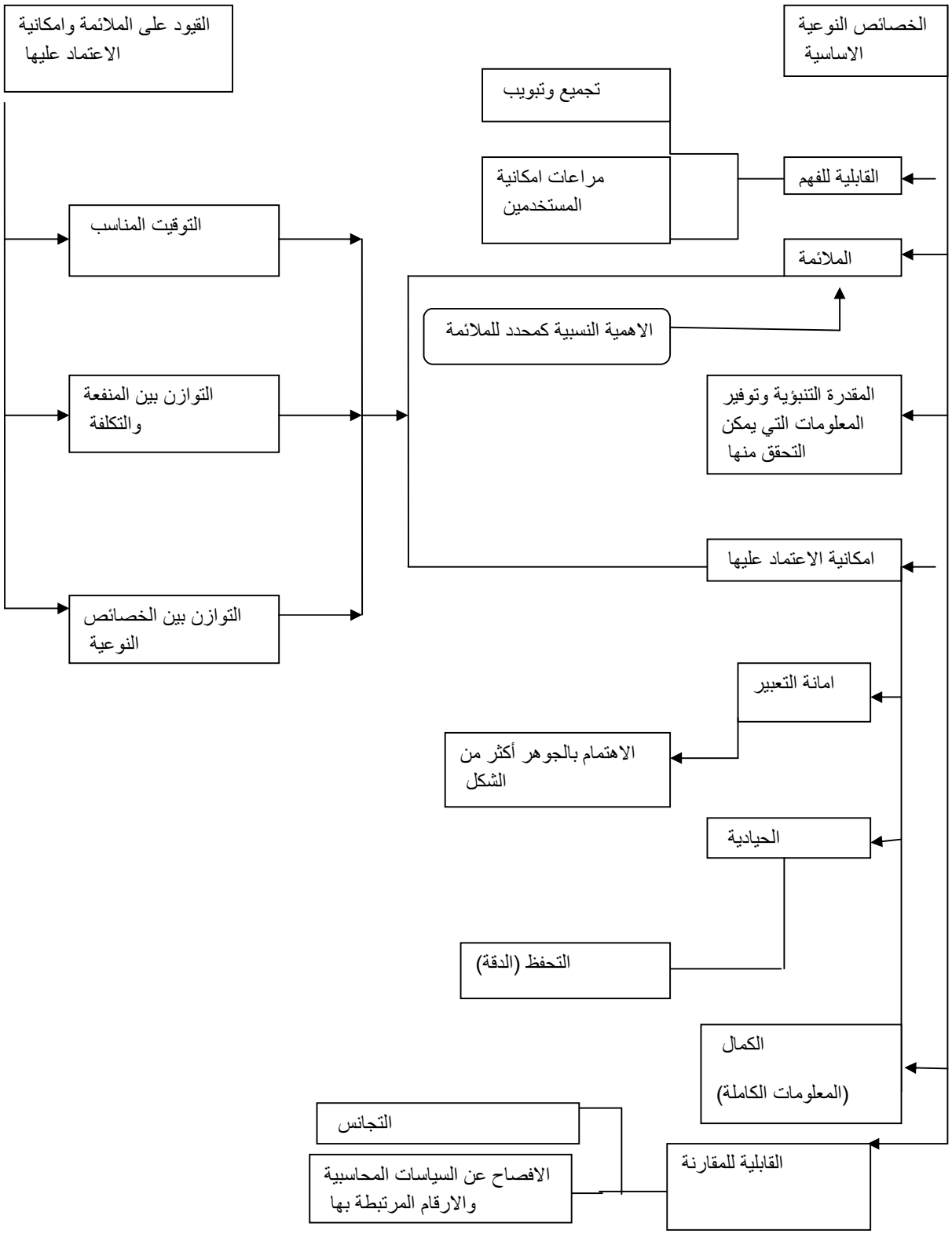

2. 2. 1. 5 مستخدمو القوائم المالية (Users of Financial Statements)

القاعدة أن كل من له مصلحة في المنشأة فردا كان أو جهة أو تنظيم ما يعتبر من قبيل أصحاب المصلحة في المنشأة Stakeholders ومن أهم ممثلي أصحاب المصلحة في المنشأة ،الملاك ،الإدارة ،نقابات واتحادات العمال،العملاء ،الدائنون ،جهات الرقابة الرسمية والجهات الحكومية ،والجمهور ،ونعرض لكل منهم ببعض التفصيل على النحو التالي [44]:

الملاك :Owners

يقصد بالملاك أولئك الذين استثمروا الموارد الاقتصادية في المنشأة ولذلك يهمهم جدا أية معلومات عن أداء المنشأة .ودائما يطمع المالك في زيادة قيمة استثماراته في المنشأة ،وتحقيق عائد سنوي مرتفع على هذه الاستثمارات .ونظرا لأن الملاك يمكن أن يبيعوا استثماراتهم في المنشأة مستقبلا ،فإنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات عن الربحية المتوقعة للمنشأة في المستقبل ،بالإضافة الى الربحية الماضية .

المديرون Manager

تمثل الإدارة وكيلا عن الملاك في استخدام وإدارة مواردهم التي استثمروها في المنشأة . وفي ضوء الأداء الاقتصادي للمنشأة يتم تقييم أداء الإدارة .وعادة ما يسعى المديرون لتحقيق أعلى أداء اقتصادي ممكن لأن ذلك سوف ينعكس ايجابيا على استقرارهم الإداري وقيمة ما يحصلون عليه من المكافآت والحوافز يرتبط غالبيتها بصافي الدخل ،أو صافي الدخل وعوامل أخرى ، مثل قيمة المبيعات ونفقات البحث والتطوير والزيادة في قيمة حصة المنشأة من سوق المنتج .

اتحادات ونقابات العمال Labor Unions

من المعروف أن العمال يقدمون خدماتهم للتنظيم مقابل عائد لهذه الخدمات ،متمثل في الأجور والرواتب والحوافز ،بالإضافة للعائد المعنوي مثل الرعاية الاجتماعية والأنشطة الثقافية .

وفي ظل اقتصاد السوق توجد للعمال نقابات واتحادات عمالية تدافع عن مصالحهم .وغالبا ما يكون لدى هذه المنظمات مستشار مالي يقرأ القوائم المالية للمنشأة ،و يحلل ما بها من معلومات للوقوف على الأداء الاقتصادي للمنشأة ،ومعدلات نموه ،والمؤشرات المالية للمنشأة .وذلك لأغراض نصح إدارة النقابة بالاتحادات العمالية فيما يتعلق بعقود العمل والتفاوض على الاجر والمساومة على الحوافز.

الدائنون Creditors

الدائنون مثل الملاك يعدون من مصادر تمويل المنشأة مثلما هو الحال بالنسبة للمقرضين ولأنهم يريدون استرداد ديونهم وعوائدها فإنهم دائما أصحاب مصلحة في المنشأة ،مهتمون بمستوى أدائها الاقتصادي ،خاصة مقدرة المنشأة على سداد الدين وفوائده ،والتي تتوقف بدورها على رأس المال العامل والسيولة في المقام الأول .وأخيرا ينظر الدائنون للمنشأة كعميل من عملائهم ،ولذلك يرغبون دوما في استلام معلومات ايجابية عن مقدرة المنشأة على الاستمرار .

العملاء Customers

يعد العملاء من أصحاب المصلحة في المنشأة ويهمهم دائما نجاحها واستمرارها على الأقل لضمان استمرار إمدادهم بالسلع والخدمات ،بل وبشرط ملائمة .كما يمكنهم عند الشراء على الحساب أن يحصلوا على فترات سماح أفضل ونسب خصم أعلى على ما يسددونه من ديون عليهم للمنشأة .وأخيرا كلما كانت المنشأة ناجحة اقتصاديا كلما أمكن العملاء الحصول على سلع وخدمات ذات جودة أعلى وبأسعار مناسبة .

الجهات الحكومية والرقابية Governmental and Controllers Agencies

تعد الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والجمارك صاحبة مصلحة في المنشأة ونجاحها ومعدلات أدائها الاقتصادي المرتفعة .لأن ذلك يضمن لهذه الجهات مقدرة المنشأة على سداد الضرائب والجمارك بانتظام .

كما أن جهات الرقابة الرسمية ،مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي وجهاز شئون البيئة أصحاب مصلحة في استقرار المنشأة وأدائها الاقتصادي المميز وحفاظها على البيئة وتوزيع أرباح على الملاك بانتظام وبمعدلات متزايدة .

الجمهور Publics

من المعروف أن المنشئات الاقتصادية تؤثر في الجمهور وعامة الشعب بطرق متنوعة .فعلى سبيل المثال تقدم بعض المنشئات مساعدات كبيرة للاقتصاد الوطني بطرق مختلفة .منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع الموردين المحليين .كما تقدم القوائم المالية للجمهور معلومات مهمة بشأن عدة أمور تهمهم ،مثل زيادة مبيعات المنشأة وزيادة أرباحها وتنوع نشاطها .وتلك أمور يمكن للجمهور ربطها بفرص العمل وأسعار وجودة منتجات المنشأة .

مكونات القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية المتكاملة المكونات التالية :

- الميزانية .
- قائمة الدخل .
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية
- الإيضاحات المتممة متضمنة ملخصا لأهم السياسات وأية مذكرات إيضاحية أخرى.

وتعرض كل قائمة منها رؤية مختلفة للمنشأة الواحدة ،إلا أنه يجب أن ينظر إلى تلك القوائم المالية على أنها بدائل لبعضها البعض ،بل هناك علاقة بين تلك القوائم المالية .ويطلق على كيفية الارتباط بينها ترابط عناصر المعلومات المالية Articulation .

2. 2. 2. القوائم المالية البنكية ومتطلبات الافصاح فيها حسب معايير محاسبة الدولية

يعتمد إعداد القوائم المالية الخاصة بالبنوك على فهم طبيعة أنشطة هذه البنوك ،والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الانشطة ،ان كانت من القوانين والاجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الائتمانية ،أو من المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر في تقييم الاصول والخصوم .

يتطلب نقد وتفسيروتحليل القوائم المالية التأكد من سلامة ودقة وعدالة هذه القوائم والتقارير وذلك قبل الإقدام على تحليلها ونقدها ، وهذا يعتبر الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي إتبعت في إعداد القوائم و التقارير المالية من الامور الهامة التي يتم على هديها التأكد من سلامة ودقة وعدالة وأيضا ملائمة التقارير والقوائم المالية ، كما أن الافصاح عن البيانات والمعلومات التي يجب أن تحتل أهمية نسبية واضحة في القوائم والتقارير المالية لمن الاهمية أيضا بمكان قبل تفسير ونقد وتحليل القوائم المالية[4].

2. 2. 2. 1قائمة المركز المالي Statmenet of Financial Position

تعد قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية للإفصاح عن أصول المنشأة و الالتزامات على هذه الأصول للغير وكذا حقوق الملاك في هذه الأصول ،وينطوي الإفصاح بالضرورة على إفصاح مفصل.

2. 2. 2. 2. 1. 1 أهمية قائمة المركز المالي

كان الباعث الأساسي من صدور توصيات لجنة مراقبي حسابات البنوك عام 1964 بتوحيد أسس تصدير الميزانية وحساب الأرباح والخسائر البنوك التجارية وتيسير إستقرائها ،وإمكان عقد المقارنات التاريخية للتغيرات الافقية والرأسية سواء على مستوى للبنك أو على مستوى البنوك مجتمعة [44].

تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد ،وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المنشأة لدائنيها وحق اعلان صافي أصول المنشأة [73].

فالميزانية هي كشف بالاصول والخصوم يعد في نهاية السنة ،ومن الملاحظ أنه بالنسبة للبنك يراعي عند تبويب جانب الاصول أن يبدأ بالاصول المتداولة أولا ثم الاصول الثابتة بعكس الشركات الصناعية ،وكذلك في جانب الخصوم يبدأبالخصوم المتداولة أولا ثم الخصوم الثابتة أي رأس المال والاحتياطات والارباح المدورة .

وهناك ثلاث (03) نماذج للميزانية[4] :

1-النموذج التفصيلي الذي يعد لغايات إدارية .

2-نموذج معد لغايات البنك المركزي .

3-نموذج معد لغايات النشر في الصحف المحلية .

و القاعدة أن تبوب الأصول والالتزامات في ميزانية البنك التجاري حسب طبيعتها ،ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها ،وعموما يجب أن يراعى البنك التجاري ما يلي بخصوص الإفصاح في نهاية الفترة المحاسبية [46]:

الأصول :

- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي.
- أوراق مالية حكومية وغير حكومية محتفظ بها لأغراض التداول .

- استثمارات مالية بغرض المتاجرة.
- استثمارات مالية متاحة للبيع.
- إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص).
- قروض وسلفيات للعملاء.
- استثمارات مالية في شركات أخرى .
- أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الاهتلاك).

الالتزامات :

- أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى .
- الودائع المستحقة لسوق المال .
- ودائع وحسابات جارية للعملاء.
- المبالغ المستحقة لمودعين آخرين .
- شهادات إيداع .
- أوراق الدفع والالتزامات الأخرى الورقية .
- أرصدة دائنة ومخصصات أخرى .
- قروض طويلة الأجل.

2. 2. 2. 1. 2 محددات قائمة الميزانية (المركز المالي):

-عناصر جانب الأصول (الاستخدامات أو الاستثمارات):

–النقدية والاحتياطي لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك المحلية ولدى المراسلين والقيم تحت التحصيل : تشتمل هذه المجموعة المحاسبية أصولا ذات طبيعة متشابهة لكونها أصولا سائلة حاضرة فتتمثل مكونات هذه المجموعة في النقود والعمولات الاجنبية بخزائن البنك والاحتياطي النقدي مشتملا على الاحتياطي القانوني بالبنك المركزي ،وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية لمقابلة الالتزامات المصرفية المتبادلة ،وكذا أرصدة البنك لدى البنوك والمراسلين بالخارج والشيكات والحوالات تحت التحصيل –ويمكن تبويب مكونات هذه المجموعة في خانة فرعية كل على حدة –ويلاحظ أن هذه المجموعة المحاسبية لا تتضمن أرصدة القروض الممنوحة للبنوك العقارية أو مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني في شكل حسابات جارية أو في

شكل سندات أذنية مخصومة –قصيرة الأجل حيث أنها لا تخرج عن كونها تسهيلات ائتمانية يجب أن تدرج ضمن محفظة قروض وسلفيات البنك ،وليس ضمن الأرصدة لدى البنوك كما هو متبع ،ويعزز ما ذهبنا اليه وفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي التي تنشرها مجلة LFS تعالج هذه القروض باعتبارها من ضمن مفردات مكونات مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع غير الحكومي المتمثل في شركات القطاع العام ووحدات القطاع الخاص والبنوك المتخصصة باعتبارها توضيفا غير مباشر للبنوك التجارية يؤدي الى زيادة حجم الائتمان المحلي [22].

-الأوراق المالية والاستثمارات المالية :

تتضمن هذه المجموعة الأوراق المالية الحكومية في شكل سندات قروض عامة أو صكوك على الخزانة وسندات تأميم وصكوك صندوق الاستثمار وأذون الخزانة وغير ذلك من الاوراق التي تدرج تحت المفهوم الأصيل للأوراق المالية من أسهم وسندات ،أما السندات الاذنية التي تصدرها بعض الهيئات والمؤسسات بضمان الحكومة وتخصمها البنوك التجارية فلا نرى مبررا لاعتبارها من قبيل الاوراق المالية على النحو المطبق حاليا في بعض البنوك .

كما تتضمن هذه المجموعة المحاسبية السندات طويلة الأجل التي تصدرها البنوك العقارية وتكتتب فيها البنوك لتوفير مصادر التمويل المناسب للبنوك العقارية والتي تتسق مع طبيعة استخدمتها التي تتميز بطول الأجل وذلك خلافا لما جرى عليه العمل من إدراجها ضمن الأرصدة المستحقة على البنوك المتخصصة

- التسهيلات الائتمانية :

- الأوراق التجارية المخصومة .

وتشمل الأوراق التجارية المستندية والعادية والتي تستحق الدفع حتى تاريخ الميزانية .ولا تشمل كلا من سندات الاذنية التي يحصل عليها البنك من العميل في شكل تعهد بدفع مبلغ معين في التاريخ المحدد لاستحقاق القرض (على سبيل الضمان) والأوراق التجارية المخصومة التي حل معاد استحقاقها ولم تدفع بعد حيث يدرج كلاهما ضمن مجموعة القروض والسلفيات.

- القروض والسلفيات .

ينطوى تحت هذه المجموعة كافة القروض والاعتمادات الممنوحة للعملاء سواء المضمونة بضمنات عينية أو بدون ضمنات عينية .كما تتضمن القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة والسندات الاذنية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة بضمان وزارة الخزانة وتخصمها البنوك التجارية ،كما يدرج في هذه المجموعة الديون المشكوك فيها .

- الأصول الثابتة :

وتشمل ممتلكات البنك وأصوله الثابتة بعد خصم الاهتلاكات وفق القواعد المقررة.

- الأصول الأخرى :

وتشمل هذه المجموعة للقيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة ،والمصروفات المدفوعة مقدما ،ومصروفات التأسيس والتأمينات والعهد والممتلكات التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديونه وغير ذلك من الحسابات المدينة التي لا تدرج تحت أي مجموعة من المجموعات المحاسبية السابقة .

-<u>عناصر جانب الخصوم (الموارد):</u>

- الالتزامات :

- الودائع :

ويدرج تحت هذه المجموعة كل من أرصدة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية والارصدة الدائنة في الحسابات المدينة أو أرصدة الودائع الآجلة (الحسابات لأجل وبإخطار سابق وأرصدة وودائع ادخارية (حسابات التوفير).

كما تتضمن هذه المجموعة التأمينات والقيم المستحقة للدفع كالشيكات والحوالات وخطابات الاعتماد الدورية مستحقة الدفع والودائع بالعملات الأجنبية .ويراعى تفصيل مكونات هذه المجموعة في خانات فرعية .

- الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلون :

وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء تجارية أو متخصصة وكذلك الارصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج والناتجة عن التعامل المصرفي بينها .

- المبالغ المقترضة من المؤسسات المصرفية :

وتشمل الأموال المقترضة سواء قصيرة أو طويلة الأجل من البنك المركزي والبنوك والمراسلين بالخارج.

- المخصصات المجنية لمقابلة التزامات خارجية :

ويعد مخصص مكافآت ترك الخدمة من أهم بنود هذه المجموعة من المخصصات بالنسبة للبنوك ،والتي تتضمن أيضا مخصص الضرائب ومخصص التعويضات القضائية .

- الخصوم الأخرى :

وتشمل القيود تحت التسوية والايرادات المدفوعة مقدما ،والمصروفات المستحقة وأرصدة الارباح الموزعة والتي لم يتم دفعها بعد لمستحقيها والحسابات الدائنة الاخرى التي لا تدرج تحت أي من المجموعات المحاسبية السابقة[47] .

- حسابات رأس المال :

وتشمل هذه المجموعة الرئيسية المجموعات المحاسبية التالية [22]:

- رأس المال:رأس مال الاسهم
- الاحتياطات :وتشمل كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطات الاخرى .

وكما تمثل هذه المجموعة حقوق مالكي البنك التي تسيغ التدخل من جانب أجهزة الدولة في سياسته فانه يعول عليها كمصدر أساسي لحماية أموال المودعين حيث تعد خط الدفاع الاول لإمتصاص الخسائر كما تعبر ضمنا عن حد الاقراض لكل عميل على حدة وبصفة خاصة في البنوك العاملة في الاقتصاديات الحرة.

-المخصصات التقويمية :مثل مخصصات الاهتلاك –إن وجد في اطار التنظيم المحاسبي للبنوك –واستبدال الاصول الثابتة والديون المشكوك فيها وهبوط الاوراق المالية وهذه المخصصات ترتبط باصول في الجانب الاخرى في قائمة المركز المالي ويغلب على نسبة هامة من هذه المخصصات طبيعة الاحتياطات جيث غالبا ما تستهلك البنوك أصوالها الثابتة في سنة شرائها أو في عدد قليل من السنوات

كما أنها تغالي في تكوين مخصصات السلفيات المشكوك في تحصيلها وهو ما ينطوي على احتياطات مستترة، تدعيمها للمراكز المالية للبنوك نظرا لطبيعة عملياتها وتعرضها لمخاطر متعددة واعتمادها في التوظف على أموال الغير وكبر حجم عملياتها .

2. 2. 2. 1. 3 ما يجب أن يراعي في إعداد القائمة :

- تبويب الأصول والالتزامات حسب طبيعتها وهي أكثر الطرق منطقية لعرض الميزانية البنك التجاري.
- يجب النظر لعملية حصر وتبويب الأصول حسب سيولتها على أنها عملية مناظرة لحصر وتبويب الالتزامات حسب تاريخ استحقاقها ،حيث يعتبر تاريخ الاستحقاق مقياس للسيولة بالنسبة للالتزامات .
- لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات أو العكس ، ما لم يكن ذلك مرخص به قانونا، وأن تمثل المقاصة توقع بتحقق أو تسوية الأصل أو الالتزام .
- لم يعد مطلوبا من البنوك أن تميز بين الاستثمارات طويلة وقصيرة الاجل انما عليها أن تميز بين الاستثمارات بغرض المتاجرة ،والاستثمارات المتاحة للبيع ،والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- يجب على البنوك أن تفصح عن القيمة السوقية العادلة للاستثمارات في الاوراق المالية ،اذا اختلفت عن القيمة الدفترية المعدلة في القوائم المالية ولان كلا من الاستثمارات بغرض المتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع تظهر في الميزانية بالقيمة العادلة ،فان الافصاح الاضافي يؤثر الان فقط على الاوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، والمحتفظ بها على اساس التكلفة المستنفذة (Amortized) [25].

الجدول رقم 1:قائمة الميزانية أو المركز المالي[45]

البيان	إيضاح الرقم
الأصول:	
نقدية وأرصدة لدى المصارف	
أرصدة لدى المصرف المركزي	
أذون خزانة وأوراق حكومية	
استثمارات مالية بغرض المتاجرة بعد خصم المخصص	
قروض للعملاء و المصارف بعد خصم المخصص	
استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ	
أرصدة مدينة وأصول أخرى	
أصول ثابتة بعد خصم المخصص (اهتلاك)	
إجمالي الأصول	
الالتزامات و حقوق المساهمين	
أرصدة مستحقة للمصارف	
ودائع للعملاء	
أرصدة دائنة و التزامات أخرى	
دائنو توزيعات الأرباح	
السندات	
قروض طويلة الأجل	

مخصصات أخرى	
إجمالي الالتزامات	
حقوق المساهمين	
رأس المال المدفوع	
الاحتياطيات	
أرباح محتجزة	
إجمالي حقوق المساهمين	
إجمالي حقوق المساهمين و الالتزامات	
التزامات عرضية و ارتباطات	
التزامات مقابل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وارتباطات أخرى	

2. 2. 2. 2. 1 قائمة الدخل Income Statement

تعد قائمة الدخل كقائمة مالية ،عن الفترة المحاسبية ،لتحديد نتيجة الفترة من صافي دخل أو صافي الخسارة ،ولذلك بمقابلة إيرادات نفس الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات .

وعند أعداد هذه القائمة يجب التفرقة بين صافي الدخل من العمليات أو النشاط الرئيسي والعادي للمنشأة ،وصافي الدخل من العمليات غير العادية ،وغير المتكررة ،وايضا صافي الدخل قبل الضرائب [6].

يجب عرض قائمة الدخل السنوية الكاملة للبنك التجاري بطرقة بمقتضاها يتم تجميع الدخول والمصروفات حسب طبيعتها ،ثم الإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية من الدخول والمصروفات .

2. 2. 2. 2. 1 محددات قائمة الدخل :

- جانب الإيرادات :
- فوائد وإيرادات الاستثمار :وتمثل جميع الايرادات الناتجة عن استثمار أموال البنك .
- عمولات وإيرادات أخرى :وتمثل جميع الايرادات الناتجة عن خدمة البنك وأية إيرادات عرضية أخرى.
- جانب المصروفات :
- فوائد وعمولات : وتمثل الاعباء المالية التي يدفعها البنك للغير للحصول على الاموال لاستثمارها .
- مصاريف إدارية عمومية ومخصصات :يشمل هذا البند المخصصات الواجب إحتسابها للوصول الى صافي الربح القابل للتوزيع .

وينتج عن مقابلة المصروفات والإيرادات صافي الربح أو الخسارة .

ويلاحظ أن حساب التركيب لمكونات حساب الأرباح والخسائر على النحو السابق لا يمكن للباحثين من الاستقراء والتحليل الدقيق للتعرف على نوعية واتجاهات تكلفة الأموال والعائد منها ، ومن ثم فهي لا تهيئ لنا المادة المحاسبية اللازمة لتركيب المؤشرات المستهدفة لتقييم الأداء .لذلك يجب عند إعداد هذه القوائم الأخذ في الحسبان مبدأين هما :

- مبدأ الوضوح.
- مبدأ الشفافية

بحيث تعكس البيانات حقيقة الأوضاع الخاصة بالبنك ومصدر الإيراد أو النفقة بحيث يمكن قياس العائد أو التكلفة المناظرة لذلك البند والفصل بين الإيرادات أو المصروفات المتعلقة بالعمليات وتلك التي نتجت عن أنشطة فرعية وتتمثل عناصر قائمة الدخل فيمايلي :

ايرادات النشاط المصرفي :

- الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية
- ايرادات الاوراق المالية
- عمولات الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان
- ايرادات خدمات مصرفية
- المجموع يمثل اجمالي ايرادات النشاط الجاري

-ناقصا:

مصروفات النشاط المصرفي :

- الاجور والمرتبات
- الفوائد على الودائع الآجلة والادخارية
- الفوائد على الأموال المقترضة
- المصروفات العامة (المستلزمات السلعية والخدماتية)
- الإيجارات المدفوعة
- اهتلاك مباني البنك والآلات والمعدات
- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
- مصروفات تشغيل أخرى
- إجمالي مصروفات النشاط الجاري
- الناتج وإيرادات النشاط الجاري
- يضاف الإيرادات الأخرى
- ويخصم المصروفات الأخرى

- يضاف الايرادات غير المتكررة
- يخصم المصروفات غير المتكررة
- صافي الدخل قبل الضرائب
- تقدير ضريبة الدخل
- صافي الدخل بعد الضرائب

وقد روعي في هذا التصور مايلي :

- التمييز بين الانواع الثلاثة الرئيسية للمدخلات على النحو التالي:
- المدفوعات للمرتبات والأجور وتمثل الجانب الاهم والاكبر من المصروفات حيث تعتمد البنوك أساسا على الايدي العاملة بأكثر مما تعتمد على التجهيزات والمعدات الالية .
- التكلفة المتعلقة بالحصول على الاموال للقيام بوظيفة منح الائتمان اسسا والقيام بعمليات الاستثمار ،وتمثل هذه التكلفة الفائدة المدفوعة على الودائع والأموال المقترضة ، ويمكن التعويل على هذه الاعباء باعتبارها تمثل قياسا لسياسة الإدارة في الاستحواذ على مصادر الاموال.
- ثمن الاستحواذ وتشغيل الإمكانيات المادية للبنك والمتمثلة في الإيجارات المدفوعة أو الضرائب العقارية ومصروفات تشغيل الآلات وصيانتها واستهلاكها وغير ذلك

  مما يدخل تحت بند التكاليف أو المصروفات الاخرى بالمفهوم الاشمل .
- بالنسبة لبنود الموارد روعي قدر الإمكان التمييز بين مصادر الدخل حسب وظائف البنك ثم التمييز بين الدخل من عمليات الإقراض وهو يمثل الجانب الأعظم من دخل البنك ،والعائد على الاستثمارات المالية باعتبارهما يكونان العائد الذي يؤول الى البنوك عن طريق استخدام مصادر الاموال المتاحة ثم تلي باقي مكونات [22].

2. 2. 2. 2. 2 ما يجب أن يراعى في إعداد قائمة الدخل :

- يجب الإفصاح بصورة مستقلة عن الأنواع الرئيسية من الإيرادات والمصروفات وصولا لأرباح أو خسائر النشاط وصافي الدخل قبل وبعد الضرائب وذلك لأغراض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك التجاري.
- يحضر إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات عن الفترة ،. أما المقاصة القانونية فهي قائمة ،حيث تمثل المقاصة عندئذ توقع تحقق أو تسوية الأصل أو الالتزام . إجراء المقاصة –على سبيل الخطأ –بين بنود الإيرادات والمصروفات يمكن أن يدخل بإمكانية حساب العائد على نوع معين من الأصول ،وبالطبع يعوق إمكانية تقييم مستخدمي القوائم المالية لأداء البنك.
- يمكن للبنك أن يعرض البنود التالية بالصافي في قائمة الدخل :
  - أرباح أو خسائر عمليات النقد الأجنبي .
  - أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات في الأوراق المالية .
  - أرباح أو خسائر التصرفات والتغيير في قيمة الأوراق المالية بغرض المتاجرة .

- ويجب أن تتضمن الانواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات المصرفية العوائد وأتعاب أداء الخدمات والعمولات ونتائج التعاملات ،ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع الايرادات على حدة حتى يستطيع مستخدموا القوائم المالية تقييم أداء البنك ويجب عرض تلك الافصاحات بالاضافة الى الإفصاحات الخاصة بمصدر الحصول على الايراد .

ويجب أن تتضمن الانواع الرئيسية للمصروفات الناتجة عن العمليات المصرفية الفوائد والعمولات وخسائر القروض والسلفيات والمصروفات العمومية والادارية والاعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات ،ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع المصروفات على حدة حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من تقييم أداء البنك والجدول رقم (02) يمثل الشكل النموذجي لقائمة الدخل النهائية [42] .

الجدول رقم 2: الشكل النموذجي لقائمة الدخل النهائية[42] .

البيـــــــــــان	السنة (ن)
إيرادات النشاط (الايرادات التشغيلية)	
دخل الفوائد (عائد القروض والارصدة لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات)	
يخصم :أعباء الفوائد (تكلفة الودائع والاقتراض)	
صافي عائد الفوائد	
صافي دخل الاستثمارات بغرض المتاجرة	
أرباح (خسائر)المعاملات في النقد الاجنبي	
أرباح (خسائر) بيع الاستثمارات المتاحة للبيع	
أتعاب وعمولات	
إيرادت تشغيلية أخرى	
صافي ايرادات النشاط (1)	
يخصم :المصاريف التشغيلية (2)	
مخصص خسائر قروض وسلفيات	
مخصص فقد استثمارات	
صافي دخل النشاط (الدخل التشغيلي)(1-2)	
يضاف ايرادات أخرى	
يخص :مصاريف عمومية وإدارية	
مصروفات اهتلاك أصول ثابتة	
صافي الدخل قبل الضريبة	
يخصم :ضريبة الدخل	
صافي ربح السنة بعد الضريبة	

.

2. 2. 2. 3 قائمة التغير في حقوق الملكية Statement of Changes in Equities

تعد قائمة التغير في حقوق الملاك عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة ،الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة مثل زيادة رأس المال نتيجة الفترة من صافي دخل أو صافي خسارة ،وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك ،وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة [44].

2. 2. 2. 3. ما يجب أن يراعى في إعداد قائمة حقوق الملكية

يجب أن يعد البنك التجاري قائمة بالتغيرات في حقوق الملاك(أو المساهمين) عن الفترة المحاسبية يراعى بشأنها أن تفصح عمايلي :

- رأس مال الاسهم في أول وأخر السنتين الحالية والسابقة .
- أرصدة الاحتياطات أول وأخر السنتين الحالية والسابقة والحركة في هذه الاحتياطات سلبا وايجابا .
- رصيد حساب الارباح المحتجزة أول واخر الفترة الحالية والسابقة واية حركة في هذا الحساب .
- صافي ربح (خسارة)الفترة المحاسبية السابقة والحالية .
- إجمالي أرصدة حقوق المساهمين أول واخر الفترتين السابقة والحالية ،والتغيرات فيها خلال الفترتين .

ووفقا لهذه القواعد يجب أن تظهر قائمة التغير في حقوق المساهمين كما في الجدول رقم (03) [50] .

الجدول رقم 3: قائمة التغيرات في حقوق الملكية[22]

البيان	رأس مال الاسهم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطات اخرى	ارباح محتجزة	صافي ربح (خسارة) السنة	الاجمالي
سنة المقارنة رصيد 200/1/1 ربح (خسارة) سنة زيادة راس المال كحول لاحتياطي عام أرباح موزعة رصيد 12/31								
السنة الحالية رصيد 1/1 ربح (خسارة)سنة زيادة (تخفيض) رأس مال رصيد 12/31 .								

2. 2. 2. 4 قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows

تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في قائمة المركز المالي خلال الفترة ، أو بمعنى اخر المعلومات الخاصة بتفسير التغير في رصيد النقدية نهاية الفترة عما كان عليه في بدايتها .مع تقسيم هذا التغير الى تدفقات نقدية من العمليات وأخرى من أنشطة التمويل وثالثة من أنشطة الاستثمار [44].

2. 2. 2. 4. 1القواعد التي تراعى في إعداد قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية .

ومحاسبيا فإن البنك التجاري مسؤول عن إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية .والقاعدة أن اسس إعداد هذه القائمة متمثلة بالنسبة للوحدات الاقتصادية ،ومنها البنوك التجارية بالطبع ،لكن هناك مجموعة من القواعد الخاصة بهذه القائمة في البنوك التجارية نوجزها فيمايلي :

-يجب الافصاح عن التدفقات النقدية الاتية بالصافي :

- المتحصلات والمدفوعات النقدية من والى العملاء عندما تعبر التدفقات النقدية عن أنشطة العميل وليس المشروع .ويطلق عليها "قبول و اعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك " .
- المتحصلات والمدفوعات النقدية مقابل قبول وإعادة سداد الودائع لأجل .
- الايداعات لدى البنوك الاخرى ناقصا المسحوبات من هذه الودائع .
- القروض والسلفيات للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات .
- ووفقا لما سبق ودون الخروج على القواعد المحاسبية الخاصة باعداد قائمة التدفقات النقدية ووفقا للطريقة المباشرة ،تظهر قائمة التدفقات النقدية للبنك كما في الجدول رقم (04) [19] .

الجدول رقم 4:قائمة التدفقات النقدية[19]

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :		
فوائد وعمولات محصلة		
الفوائد المسددة		
متحصلات عن مديونيات سبق إعدامها		
مدفوعات نقدية للموظفين والموردين		
أرباح النشاط (التشغيل) قبل التغيرات في الاصول التشغيلية		
الزيادة (النقص) في الاصول التشغيلية :		
تسهيلات مالية قصيرة الاجل		
ودائع لدى البنك المركزي طبقا لمتطلبات رقابية		
أموال مقدمة للعملاء		
صافي الزيادة في أرصدة عملاء بطاقة الائتمان		
فائدة مستحقة على العملاء		
الزيادة (النقص) في الالتزامات التشغيلية :		
ودائع العملاء		
شهادات ايداع قابلة للتداول		
صافي النقدية من الانشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل		
ضريبة دخل مسددة		
صافي التدفقات من أنشطة التشغيل (1)		
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :		
المتحصلات من إستبعاد (اغلاق)فرع ...		
كوبونات محصلة		
فوائد محصلة		
متحصلات من بيع أوراق مالية غير تجارية		
شراء أوراق مالية غير متداولة		
شراء أصول ثابتة		
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (2)		
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :		

إصدار سندات إصدار أسهم ممتازة سداد قروض طويلة الاجل صافي النقص في القروض الاخرى توزيعات على المساهمين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (3) أثر التغيرات في سعر الصرف على النقدية وما يعادلها صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها النقدية وما يعادلها في بداية الفترة النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة .		

2. 2. 2. 5 ماهية القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية وأهميتها

القوائم المالية المختصرة أو الملخصة للبنوك التجارية هي عبارة عن قوائم مالية سنوية أو مرحلية مشتقة من القوائم المالية الكاملة للبنك التجاري والتي تم مراجعتها ،وقد تزايد طلب سوق الأوراق المالية على المعلومات التي تقدمها القوائم المالية على المعلومات التي تقدمها القوائم المالية المختصرة المشتقة من القوائم المالية الكاملة التي تم مراجعتها ،لذلك ألزمت لجنة البورصة والمبادلات الأمريكية البنوك والشركات التي تتداول أوراقها المالية بالبورصة بنشر قوائم مالية ملخصة بجانب القوائم المالية الكاملة ،وتكون التفاصيل في القوائم المالية المختصرة أقل بكثير من القوائم المالية الكاملة ،وتحقق القوائم المالية المختصرة العديد من المنافع لمستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية وذلك نظرا لسهولة وبساطة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم المالية الملخصة ،وبالتالي تحقيق أقصى منفعة لمستخدمي القوائم المالية من استخدام تلك القوائم وتوفر لهم الكثير من الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بقراءة وفهم القوائم المالية الكاملة .

ومن ناحية أخرى فان القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية توفر معلومات مركزة وتعالج الإسهاب وكثرة المعلومات التي تتمتع بها القوائم المالية السنوية للبنك التجاري ،وبالتالي فهي تشجع مستخدمي القوائم المالية على قراءتها بسهولة وسرعة نظرا لما تحتويه من معلومات واضحة ومركزة وقابلة للفهم بسرعة ،ويجب أن يكون لتلك القوائم المختصرة عنوان يميزها عن القوائم المالية الكاملة التي تم مراجعتها والتي استخرجت منها تلك القوائم المالية المختصرة للبنك .وعادة ما يكون العنوان (القوائم المالية المختصرة للبنك ...عن السنة المالية المنتهية في .../.../...).

ويجب أن يكون هناك اتساق بين القوائم المالية الكاملة للبنك التجاري والقوائم المالية المختصرة له ،بمعنى أنه إذا اشتملت القوائم المالية السنوية للبنك التجاري على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملاك ،فانه لابد وأن تتضمن القوائم المالية المختصرة على تلك القوائم .

وقد يعترض البعض على إعداد البنك التجاري لقوائم مالية مختصرة على أساس أن الإدارة قد تقوم بإعداد تلك القوائم لإظهار النواحي الجيدة ،وإخفاء نواحي الضعف ،علاوة على أنها تقدم معلومات غير تفصيلية ولكن يمكن الرد على ذلك بان القوائم المالية الكاملة للبنك التجاري والتي اشتقت منها تلك القوائم المختصرة تظل متاحة لمن يرغب في معرفة المزيد من المعلومات التفصيلية [50] .

2. 3. 1 الإفصاح المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية

على الرغم من الإشراف الذي تمارسه الحكومة على أعمال البنوك ،إلا أن مستخدمي المعلومات (المودعون والمساهمون والمستثمرون) قد لا يحصلون على احتياجاتهم من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية وتقييم المراكز المالية للبنوك .

وفي ظل عدم التطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح في جميع الدول ،أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار القواعد والإجراءات التي تنظم وتوحد الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك [46].

2. 3. 1 ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه ، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات ، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين [62] .

2. 3. 1.1 تعريف الإفصاح المحاسبي

ويمكن تعريف الإفصاح بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية.

ولكن من خلال المفهوم السابق نلاحظ أن مفهوم الإفصاح هو مفهوم نسبي فهو ينطلق من فكرة عامة تتمثل في التعبير الصادق عن الحقيقة لكنه يتأرجح بين كفتي التكلفة والمنفعة المرجوة فنلاحظ تفاوتاً في تحديد المعنى الدقيق المقصود وذلك تبعاً لظروف المنشأة وهذا بدوره أبرز عدة أنواع للإفصاح

وبالعودة إلى عدة مؤلفات سيتم إلقاء الضوء على عدة تعاريف ومناقشتها للوصول إلى جوهر الإفصاح .

فالإفصاح المحاسبي: يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية [9].

كما عُرف الإفصاح المحاسبي على أنه: تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بآن واحد [23].

ومن جهة أخرى تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه : إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل [46] .

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة تركيزها على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات .

عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها [10].

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

2. 3. 1. 2 أهمية الإفصاح المحاسبي

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح المعلومات المحاسبية و المالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية.

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات و الأوراق المالية وحجم تداولها الكبير و المخاطر المتعلقة بها.

ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان, وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً.

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.

وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم 30 للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها.

ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع مهم ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية للمصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية

2. 3. 1. 3 أنواع الإفصاح المحاسبي

أما بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف ، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح ، لذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها .

لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي:

ـ الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

ـ الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن

ـ الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

ـ الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

ـ الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى .

في الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

ـ الإفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

2. 3. 1. 4الإفصاح عن المعلومات الكمية وغير الكمية في القوائم المالية

لا يقتصر الاعتراف بالبند على تسجيل الحصول عليه أو حدوثه إنما يمتد أيضا الى المحاسبة عن التغيرات التي تطرأ عليه حتى اختفائه من القوائم المالية [77].وتعكس طبيعة عملية الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية محاسبيا الحاجة إلى التمييز بين المعلومات عن تلك الاثار التي من المناسب تقديمها سواء في شكل ملاحظات على القوائم المالية أو معلومات إضافية أو في شكل جداول ملحقة بالقوائم المالية ،والإفصاح خارج القوائم المالية لا يجب اعتباره بديلا عن الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية على عناصر القوائم المالية [13]

2. 3. 1. 4. 1 الإفصاح عن المعلومات الكمية :disclosure of Quantitative data

تعتبر المعلومات المالية أفضل الخيرات عند تقرير البيانات الكمية حيث تعتبر مهمة وجوهرية للمستثمرين والدائنين والمقترضين وغيرهم ،ولذلك يجب اختيار مدى دقة تنبؤات الادارة المنشورة في التقارير الخارجية للشركة وذلك لمعرفة ما اذا كانت خصائص الشركة وطبيعة نشاطها يؤثر على نوعية وجودة هذه التنبؤات .حيث لا يمكن الجزم بالقول بان المستثمرين يفترضون ان جميع البيانات الكمية التي تتضمنها التقارير الخارجية دقيقة .

ويجب ان يكون الافصاح وسيلة جيدة للوصول الى تنبؤات معقولة تساعد كلا من المستثمرين والدائنيين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم المستقبلية .

2. 1. 1. 4. 2 الإفصاح عن المعلومات غير الكمية

يقصد المعلومات غير الكمية تلك التي يكون لها أهمية نسبية عند إتخاذ القرارات بحيث يمكن تفضيلها على غيرها من المعلومات التي يكون لها وزنا أقل وتتحدد أهمية المعلومات غير الكمية إذا ما قورن مدى ملاءتها عند إتخاذ القرارات بالبيانات الكمية التي ترتبط بها [78].

2. 3. 1. 5 البيانات والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية

حتى تصبح القوائم والتقارير المالية واضحة دون لبس وميسورة الفهم والاستيعاب للقارئ العادي يجب ان يفصح عن مجموعة من البيانات والمعلومات التي تمثل الحد الأدنى للإفصاح الواجب .

هذا ويمكن تصنيف أمور الإفصاح المرتبط بالقوائم المالية في مجموعتين متميزتين ،المجموعة الأولى تشمل مايمكن أن يطلق عليه الإفصاح عن الأمور العامة المرتبطة بالمنشأة أو الشركة المصدرة للقوائم المالية .أما المجموعة الثانية فهي ذات طابع محاسبي وترتبط بالبيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية أو قائمة المركز المالي والبيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل وما يرفق بالقوائم المالية من إيضاحات مكملة .

تتضمن المجموعة الأولى الخاصة بالإفصاح العام عن المنشأة أو الشركة ضرورة أن توضح القوائم المالية اسم المنشأة وجنسيتها وطبيعة نشاطها وشكلها القانوني نوع العملة التي أعدت على أساسها القوائم المالية ،وكذلك الأمور بالنسبة للفترة التي تغطيها القوائم المالية وتاريخ المركز المالي وأرقام المقارنة بالفترة المالية السابقة ،مع تبويب البنود التي تحتويها القوائم على نحو واضح للقارئ العادي مع عدم إدماج البنود ذات المغزى أو الهامة في بعضها البعض أو إجراء مقاصة فيما بينها أو بمعنى أخر البنود ذات المغزى أو الهامة يجب الإفصاح عن كل منها على حدى .

يتطلب الافصاح عن البيانات والمعلومات في المركز المالي وقوائم الدخل أن يتم الافصاح عن أية قيود على ممتلكات المنشأة أو الشركة من الاصول وكذلك الرهونات والضمانات المختلفة المقدمة من المنشأة أو الشركة مقابل الالتزامات التي رتبتها على نفسها ،واي مقادير مالية إرتبطت بها المنشأة أو الشركة مقابل تكاليف استثمارية لفترات مستقبلية ،وكذلك أي التزامات عرضية اخرى واي اصول عرضية اخرى مع بيان قيمة كل منها كلما أمكن ذلك [34] .

2. 3. 1. 6 الآراء السلبية حول الإفصاح المحاسبي

يمكن القول عموما أن النظرة التقليدية للإفصاح هي تلك التي ترتكز على حماية المستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية و يمكن أن يطلق عليه (الإفصاح الوقائي) وتعكس النظرة المعاصرة للإفصاح عن المعلومات المالية نحو ما يسمى (الإفصاح التثقيفي) والذي يهدف الى تقديم معلومات تفيد أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ولقد أوضحت الدراسات التجريبية في مختلف البحوث المحاسبية وبيانات استقراء الفكر المحاسبي الاقتصادي والإداري مؤشرا على أن القائمين على تلك الشركات يترددون في توسيع وزيادة مدى الإفصاح المالي وحدوده إن لم يكن هناك ضغوط مهنية محاسبية أو قوانين حكومية الزامية واشرافية ويمكن توضيح مضمون تلك الاعتراضات على زيادة مقدار البيانات المالية التي يجب الافصاح عنها فيمايلي:

أولا :قد يكون الإفصاح التام وسيلة ضغط من قبل النقابات العمال مما يكسبهم ميزة المساومة على الأجور في حالة الاطلاع على كامل المعلومات المالية ،ومع ذلك فانه يمكن القول أن الإفصاح التام قد يؤدي إلى تحسين المناخ العام للمساومة بصفة عامة وعلى أساس مالية حقيقية وواقعية وسليمة .

ثانيا : :قد يكون الإفصاح التام وسيلة تضليل أولئك المستثمرين ذوي القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية ،ولكن يمكن الرد على هذا الاعتراض بأنه وان صح هذا القول الى حد ما الا أنهم يستطيعوا الاستعانة بالخدمات الاستشارية للمحليين الماليين المهنيين ،والذين يتوافر لديهم الوعي بأسس إعداد المعلومات المالية واستخداماتها .

ثالثا :قد يكون الإفصاح التام الصادر عن الشركات ذات تكلفة عالية ،وعليه يمكن البحث عن تكلفة أقل .

رابعا:قد يكون الإفصاح التام والذي يتم إعداده بدون معرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية سببا لتحديد وتحجيم الإفصاح غير أنه يمكن القول بأنه نظر لإمكانية توفير الكثير من نماذج الإفصاح ومن بينها معايير المحاسبة الدولية فعدم معرفة احتياجات المستخدمين ليس عاملا كافيا [79].

2. 3. 2 الإفصاح المحاسبي حسب المعيار(07IFRS)الأدوات المالية :الافصاحات

الغرض من المعيار هو إلزام الكيانات بتقديم افصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقييم

–أولا :أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه

-ثانيا :طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية المعرض لها الكيان وكيف يدير الكيان تلك المخاطر.

بنود الإفصاح في المعيار

2. 3. 2. 1 البنود بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة

- يتطلب افصاح معلومات عن مقدار التغير في القيمة العادلة للاصل او الالتزام القابل للارجاع الى التغيرات في مخاطرة ائتمان ذلك الاصل او الالتزام (اي مخاطرة ان يسبب المقترض خسارة مالية للمقرض من خلال العجز عن اداء الإلتزام) مثل هذه المعلومات سيتم توفيرها عن التغير التراكمي منذ ان تم تصنيف الاصل أو الإلتزام بأنه بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة

بدون هذه المعلومات .ثمة تخوف من ان مستخدمي القوائم المالية قد يخطئون في تفسير تأثيرات الربح أو الخسارة للتغيرات في مخاطر الائتمان .على سبيل المثال :اذا ازدادت مخاطرة الائتمان لإلتزام مالي بسبب الصعوبات المالية التي تواجه كيانا ما ،فسوف تنخفض القيمة العادلة للالتزام المالي ،وينتج عن ذلك مكسب للكيان .ويرى البعض ان ذلك متعارض مع البديهية حيث أن السبب في المكسب هو مشاكل الكيان المالية .

- بالنسبة للقروض والذمم المدينة المصنفة بأنها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة ،مطلوب من الكيان الافصاح عن معلومات عن :
- التعرض الاقصى لمخاطرة الائتمان في تاريخ التقارير المالية .
- مقدار تخفيف مخاطرة الائتمان المتحقق باستخدام المشتقات الائتمانية أو ادوات مشابهة.
- مقدار التغير في القيمة العادلة للمشتقات الائتمانية ذات صلة أو الادوات المماثلة خلال الفترة وتراكميا .

- علاوة على ذلك ،بالنسبة للالتزامات المالية المصنفة بأنها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة ،مطلوب من الكيان الافصاح عن معلومات الفرق بين المبلغ المرحل والمبلغ الذي سيكون الكيان مطالبا تعاقديا بسداده عند حلول موعد الاستحقاق الى حامل الالتزام (اي المبلغ الاصلي أو مبلغ التسوية).

أذا أعاد كيان تصنيف أصل مالي ما بحيث أن إعادة التصنيف تغير قياس الأصل من أصل مقاس بالتكلفة المستهلكة الى أصل مقاس بالقيمة العادلة أو العكس (من القيمة العادلة الى التكلفة المستهلكة) ،يكون مطلوبا من الكيان الافصاح عن المبلغ المعاد تصنيفه وسبب إعادة التصنيف ،مثل هذه المعلومات تكون مفيدة لأن إعادة التصنيف تؤثر على الكيفية التي يقاس بها الاصل المالي [80] .

- إذا كان الكيان يحتفظ بضمان (سواء كان ماليا أو غير مالى)وكان مسموحا له بيع أو اعادة رهن الضمان في ظل عدم عجز عن السداد من جانب مالك الضمان ،يكون مطلوبا منه الافصاح عن قيمة العادلة للضمان المحتفظ به ،والقيمة العادلة لأي ضمان مباع أو معاد رهنه ،وما اذا كان الكيان إلتزام بإعادته والشروط المرتبطة باستخدام الضمان .على سبيل المثال :من الممكن أن يحتفظ كيان بضمان يستطيع بيعه أو إعادة رهنه في معاملات بيع أو اعادة شراء أو معاملات إقراض أوراق مالية .

-يجب على الكيان الافصاح عن حالات العجز عن سداد وخرق القروض مستحقة السداد وغير ذلك من اتفاقيات القروض الاخرى .مثل هذه المعلومات توفر معلومات عن الجدارة الائتمانية للكيان وإمكانات حصوله على قروض في المستقبل .

-يوجب المعيار المحاسبي IFRS07 على الكيان الافصاح عن بنود معينة للدخل والنفقة والمكاسب أو الخسائر إما في صلب القوائم المالية أو في الايضاحات المتممة لها .وتساعد هذه الافصاحات المستخدمين على تقييم أداء الادوات المالية للكيان أو أنشطته وتشمل الافصاحات المطلوبة :

- صافي المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل عن كل فئة للاصول المالية والالتزامات المالية الواردة في IAS39 .
- مجموع دخل الفائدة ومجموع قيمتها (محسوبا باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) للاصول المالية أو الالتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة .
- دخل الفائدة على الاصول المالية التي انخفضت قيمتها الذي استحق طبقا للمعيار IAS39 .
- مبلغ أي خسارة انخفاض في القيمة لكل فئة من الاصول المالية .
- الاصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة ،مع بيان المكاسب أو الخسائر على الاصول المالية أو الالتزامات المالية المصنفة بأنها كذلك عند الاعتراف الاولي والمكاسب والخسائر على الاصول أو الالتزامات المالية المصنفة بانها محتفظ بها للمتاجرة طبقا للمعيار IAS39 .

- الاصول المالية المتاحة للبيع ،على أن يتم بيان مبلغ المكسب أو الخسارة المعترف به مباشرة في حقوق الملكية أثناء الفترة والمبلغ المحذوف من حقوق الملكية والمعترف به في المكسب أو الخسارة عن الفترة وذلك بشكل منفصل
- الاستثمارات المحتفظ بها الى تاريخ الاستحقاق .
- القروض والذمم المدينة.
- الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة .

2. 3. 2. 2 السياسات المحاسبية

يتضمن المعيارIFRS07 اشارة الى المعيار IAS01 الذي يوجب على الكيان الافصاح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في اعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الاخرى المستخدمة وثيقة الصلة بفهم القوائم المالية .

-نظرا لأن محاسبة التحوط انتقائية وخاضعة لشروط مقيدة طبقا للمعيارIAS39 ،فمن المهم أن تقدم الكيانات معلومات عن مدى تطبيقها لمحاسبة التحوط وتأثيرها على القوائم المالية من أجل تمكين المستخدمين من مقارنة القوائم المالية للكيانات المختلفة .ينبغي على الكيان ان يفصح بشكل مستقل عن تحوطات التدفق النقدي وتحوطات القيمة العادلة وتحوطات الاستثمار الصافي في العمليات الاجنبية .

- وصف لكل نوع من التحوطات .
- وصف للادوات المالية المصنفة بأنها أدوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ القوائم المالية .
- طبيعة المخاطر الجاري التحوط منها .

-بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي ،يقوم الكيان أيضا بالافصاح عن الفترات التي يتوقع حدوث التدفقات النقدية فيها ،ومتى يتوقع أن تدخل في عملية تقرير الربح أو الخسارة ووصف لأي معاملة استخدمت من أجلها محاسبة التحوط سابقا ولكن لم يعد حدوثها متوقعا .

-عندما يكون مكسب أو خسارة على اداة تحوط في تحوط تدفق نقدي قد تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية ،من خلال بيان قائمة التغيرات في حقوق الملكية ،يجب على الكيان الافصاح عن :

- المبلغ الذي تم الاعتراف به في حقوق الملكية خلال الفترة .
- المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية وادراجه في الربح أو الخسارة عن الفترة .
- المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية خلال الفترة وادراجه في القياس الاولى لتكلفة الاقتناء أو المبلغ مرحل اخر لاصل أو التزام غير مالي في معاملة محل تحوط متنبأ بها ومحتملة الحدوث بدرجة كبيرة .

الكيان مطلوب منه أيضا أن يفصح :

- في تحوطات القيمة العادلة عن المكاسب أو الخسائر على (أ)أداة التحوط و (ب)البند محل التحوط القابل للارجاع الى المخاطرة المتحوط منها .
- عدم الفاعلية المعترف بها في الربح أو الخسارة الناشئة من تحوطات الاستثمارات الصافية في العمليات الاجنبية

2. 3. 2. 3 طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية

هدف المعيار المحاسبي IFRS07 هو إلزام الكيانات بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية والمعروض لها الكيان في تاريخ القوائم المالية ،وتركز متطلبات الإفصاح هذه على المخاطر الناشئة من الأدوات المالية (ومنها مخاطرة الائتمان ،مخاطرة السيولة ،ومخاطرة السوق)وكيف يديرها الكيان ويعتمد مدى التعرض للمخاطرة على مدى تعرض الكيان لمخاطر ناشئة من الادوات المالية .

-فيما يخص الافصاحات النوعية (الكيفية)عن المخاطر الناشئة عن الادوات المالية يشترط IFRS07 ان يفصح الكيان عن المعلومات التالية :

- التعرض للمخاطرة وكيف تنشأ .
- اهداف وسياسات وعمليات الكيان لادارة المخاطرة واساليبه في قياس المخاطرة.
- اية تغيرات من الفترة السابقة في درجة تعرضه للمخاطرة او في هدافه وسياساته وعملياته و طرقه.

- اما فيما يخص المعلومات الكمية عن المخاطر الناشئة من الادوات المالية يشترط المعيار IFRS07 ان يفصح الكيان عن :
- بيانات كمية ملخصة من تعرضه لتلك المخاطرة في تاريخ القوائم المالية.
- تركزات المخاطرة.

- يشترط IFRS07 ان يستند الافصاح عن تعرض الكيان للمخاطر الى نظرة الكيان لمخاطرة وكيفية ادارته لها (أي المعلومات التي يستخدمها داخليا في تقييم المخاطر).

- اذاكانت البيانات الكمية المفصح عنها في تاريخ القوائم المالية غير ممثلة لتعرض الكيان للمخاطرة خلال الفترة ،ينبغي على الكيان ان يقدم معلومات اضافية ممثلة .

- يعرف IFRS 07 مخاطرة الائتمان بأنها مخاطرة أن يسبب أحد طرفي أداة مالية ،خسارة مالية للطرف الاخر عن طريق الاخفاق في أداء إلتزام ما . ويشترط الافصاحات التالية :

- المبلغ الذي يمثل في أفضل صورة درجة التعرض القصوى لمخاطرة الائتمان في تاريخ القوائم المالية دون أن يؤخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به أو التعزيزات الائتمانية الاخرى (أي في حالات كثيرة المبلغ المرحل).
- وصف للضمان المحتفظ به والتعزيزات الائتمانية الاخرى .
- معلومات عن الجودة الائتمانية للاصول المالية التي تكون مستحقة وغير مدفوعة و لاتكون قيمتها قد انخفضت .
- المبلغ المرحل للاصول المالية التي ستكون خلافا لذلك مستحقة وغير مدفوعة أو انخفضت قيمتها وتم اعادة التفاوض على شروطها وأجالها .
- تحليل عمر الاصول المالية غير المدفوعة في تاريخ القوائم المالية ولكن لم تنخفض قيمتها .

أ- يعرف IFRS 07 مخاطرة السيولة بانها مخاطرة أن يواجه الكيان صعوبة في أداء الالتزامات المرتبطة بالخصوم المالية .ويشترط الافصاحات التالية :

- تحليل استحقاق للالتزامات المالية بين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية .
- وصف للكيفية التي يدير بها مخاطرة السيولة المتأصلة في تلك الالتزامات.

- يعرفIFRS 07 مخاطرة السوق بانها مخاطرة ان تتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما بسبب التغيرات في الاسعار السوقية .وتتضمن مخاطرة السوق ثلاث (03)أنواع من المخاطرة :مخاطرة العملات ومخاطرة أسعار الفائدة ومخاطرة الاسعار الاخرى .ويشترط الافصاحات التالية :
- تحليل حساسية مستخدمي القوائم المالية على معرفة ماهية التغيرات محتملة الحدوث بدرجة معقولة في المركز المالي والاداء المالي للكيان بسبب التغيرات في عوامل مخاطرة السوق .
- في حالة عدم استخدام الكيان تحليل حساسية لعكس علاقات الاعتماد المتبادل بين متغيرات المخاطرة لإدارة المخاطر المالية ينبغي تحليل الحساسية حسب نوعية المخاطرة السوقية والمعرض لها الكيان في تاريخ القوائم المالية مع بيان كيف كان الربح أو الخسارة وحقوق الملكية وستتأثر بالتغيرات في متغير المخاطرة وثيق الصلة التي كانت محتملة الحدوث بدرجة معقولة في ذلك التاريخ .وعندما تكون تحليلات الحساسية المفصح عنها غير ممثلة (مثلا لأن التعرض في نهاية السنة لا يعكس التعرض خلال السنة)،ينبغي على الكيان الإفصاح عن تلك الحقيقة والسبب في اعتقاده بان تحليلات الحساسية غير ممثلة .

خلاصة الفـصـل

لقد اهتمت لجنة المعايير المحاسبية الدولية منذ تأسيسها ،في إصدار المعايير المحاسبية الدولية التي تعالج المشاكل المحاسبية في الشركات الصناعية والتجارية وتستخدم اللجنة كافة الوسائل للوصول إلى ما يلي [81] :

-التأكد من أن القوائم المالية المنشورة تتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية الصادرة .

-التأكد من أن مراجعي الحسابات يستخدمون هذه المعايير عند قيامهم بأعمال المراجعة

وقد كان نصيب البنوك من المعايير المحاسبية الدولية قليلا جدا ،فبعد أن قدمت اللجنة ثمانية وعشرين معيارا محاسبيا تتعلق بالشركات الصناعية والتجارية ،أصدرت في عام 1987 الدليل رقم (29) [82] وموضوعه الافصاحات في القوائم المالية الخاصة في البنوك ،ولكن لم يحدد شكل معين لعرض القوائم المالية ،واعتبر هذا الدليل على أنه مكمل للمعايير التي سبق للجنة المعايير المحاسبية الدولية أن أصدرتها عند معالجة المواضيع المحاسبية في الشركات الصناعية والتجارية .

لقد أشار هذا الدليل إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه قطاع البنوك في الحفاظ على الثقة في النظام المالي للدولة ،والاهتمام بالقدرة على الوفاء بالالتزامات والاحتفاظ بالسيولة النقدية الكافية

وحدد هذا الدليل الاعتبارات الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية الخاصة في البنوك .

وتتعلق هذه الاعتبارات بقواعد تقييم الأصول ،وقياس الدخل وقواعد تحديد السيولة النقدية في البنك ،بالإضافة للمخاطر النسبية المتعلقة بالأصول والخصوم ،ومدى تركيز هذه الأصول والخصوم في منطقة جغرافية واحدة ،أو صناعية ما ،أو على نوع محدد من العملاء [83] .

وتلى هذا الدليل المعيار المحاسبي (IFRS 07) الأدوات المالية :الافصاحات .

ويقع على عاتق معدي القوائم المالية إظهار كل هذه الحقائق في القوائم المالية المنشورة [84] .

الفصل 3
دراســـة القـوائـم المـالـيـة الـمجمعة
للبنك الخارجي الجزائري
وفق مـعـايير المحاسبة الدولية

مع انتقال الاقتصاد الجزائري من موجه و مخطط إلى اقتصاد مفتوح يتأثر بالتغيرات الخارجية ويتفاعل معها دون تدخل كبير من الدولة ,ومنه أصبح للبنك كمؤسسة مالية دور فعال أكثر من ذي قبل فلم يعد ذلك الوسيط بين المقترضين والمودعين ,بل أصبح جزء من الاقتصاد الوطني ومخططات التنمية .
ومن أكبر البنوك الجزائرية سواء على المستوى الوطني أو العالمي.ذو تعاملات واسعة تترجم أهدافه التنموية وسياسته الاقتصادية هو البنك الخارجي موضوع دراستنا وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:
المبحث الاول فيه مقدمة عن البنك الخارجي الجزائري منذ نشأته الى اليوم والدور الهام الذي يقوم به في تنمية الاقتصاد الوطني كما قمنا بعرض التقرير المالي للبنك لعام 2007 بداية بالسياسات المحاسبية المطبقة من قبل البنك ومن ثم قوائمه المالية لسنة2007 مقارنة بنتائج سنة 2006 .

أما المبحث الثاني فقد اعتمادنا على المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للحكم على مدى الاتساق بينها وبين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لتقرير 2007.وبينا نقاط الالتقاء والاختلاف بين ما طبق في التقرير المالي وما يتطلب الالتزام به في معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية .

3. 1 واقع البنك الخارجي في المنظومة المصرفية

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من أكبر البنوك .فهو شركة تساهمية يعود رأسمالها الى الدولة بمجمل 24.5 مليار دينار جزائري ويقع مقره في الجزائر العاصمة وتتوزع وكالاته عبر ولايات الوطن .يعتبر نشاطه الرئيسي في القطاع المصرفي وتمويل كل من قطاعات النفط والصلب والنقل و مواد البناء والخدمات .

3. 1. 1 تقديم البنك الخارجي الجزائري

تم إنشاء البنك الخارجي للجزائر في 1 أكتوبر 1967 بموجب الأمر رقم 67-204 ,كشركة وطنية برأسمال أولي قدره 24 مليون دينار.كجزء من استكمال عملية تأميم النظام المصرفي الجزائري.
منذ عام 1970 ، كان بنك الجزائر الخارجي يتولى جميع العمليات المصرفية لكبرى الشركات الصناعية الوطنية. وكان الغرض منه في المقام الأول تسهيل وتنمية التقارير الاقتصادية والمالية للجزائر مع باقي دول العالم.
في عام 1991 ، ارتفع رأس المال البنك من 600 مليون دينار حتى 1.6 مليار دينار جزائري في مارس 1996 ارتفع رأس المال الى 5.6 مليار دينار جزائري.وقد ارتفع رأس مال البنك منذ ذلك الحين من 12 مليار دولار في 2000-الى24.5 مليار دينار جزائري في سبتمبر 2001.
استعاد البنك الخارجي الجزائري تدريجيا نشاطات المؤسسة البنكية التالية:

- (Le crédit lyonnais)القرض الليوني في 01 أكتوبر1967
- (Société générale) :الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967
- (Crédit du nord) قرض الشمال في 30 أفريل 1968
- (Banque industrielles d’Algérie et de la méditerrané) البنك الصناعي للجزائر والبحر المتوسط في 31 ماي 1968. [11]

و تحصل البنك الخارجي الجزائري على هيكله النهائي في 01 جوان 1968 ، و تأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي . حيث يسير من طرف رئيس مدير عام و مدير عام مساعد و ثلاث مستشارين ، وهم مكلفون بالتسيير و تطبيق السياسة الخاصة بالبنك و تمثيله اتجاه الغير

فمنذ 1970 كان البنك الخارجي الجزائري محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات

الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك ، شركة النقل البحري ، شركات البناء ، ...الخ)
و بعد 21 سنة خبرة و بفضل تطبيق القانون رقم 01-88 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات ، قام البنك الخارجي الجزائري بتغيير صيغته و أصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم .

حاليا للبنك فرعين في الخارج :
(البنك الدولي العربي) باريس .
(البنك العربي للإستثمار و التجارة الدولية) أبو ضبي .

3. 1. 1. 1تعريف البنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك الخمسة التجارية المتواجدة في الجزائر البنك الوطني .الجزائري،القرض الشعبي الجزائري،البنك الخارجي الجزائري،بنك الفلاحة و التنمية الريفية
.فلديها نفس الهيكل الأصلي (النظام) مثلها مثل السابقة الذكر،يعني أنها بنك إيداع رؤوس الأموال
يملك البنك الخارجي الجزائري شبكة لـ 78 وكالة متفرعة عبر التجمعات السكنية الكبرى و المناطق الصناعية و مناطق الإنتاج للمحروقات.
- عدد موظفيها 4140 عامل .

.إنّ البنك الخارجي الجزائري له علاقة بشبكة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر41 بلد
وهم في تزايد مستمر مع إتساع التجارة الخارجية .

يسير البنك الخارجي الجزائري أكثر من 35 % من التجارة المحليّة.

-الشركات التابعة للبنك الدولية[11]

- المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية .

- البنك التجاري العربي البريطاني .

- بنك المغرب العربي الاستثمار والتجارة

- اتحاد المصارف العربية

- اتحاد المصارف العربية الفرنسية[59].

- الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

يتكون القسم الأهم للهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري من الفروع التالية[85] :

-مجلس الإدارة

-لجنة المراجعة

-مراجعي الحسابات

-المراقبة الداخلية.

-مجلس الإدارة

وقد عرض في التقرير أسماء أعضاء مجلس الإدارة وهم سبعة أشخاص يتم استبدالهم كل ثلاث سنوات.بالإضافة إلى ذكر مجموع الندوات التي أقيمت خلال السنة والنقاط الأساسية التي تمت مناقشتها .

-لجنة المراجعة

ذكر في هذه الفقرة أن لجنة المراجعة مكونة من ثلاث أشخاص كما تطرق إلى أهم العمليات التي قامت بها هذه الأخيرة في السنة المالية.

–مراجعي الحسابات

يقوم بمراجعة القوائم المالية للبنك ثلاث محاسبين بمقتضى تعاقد يدوم 03 سنوات.

-المراقبة الداخلية

نظرا لأهمية وظيفة المراقبة الداخلية في البنك الخارجي الجزائري فقد تم تأسيس لجنة مراجعة داخلية عام 1995.

و تأخذ وظيفة المراقبة في البنك الخارجي الجزائري مستويين :

-المراقبة أو الفحص الدوري والتي تقوم به المتفشية العامة.

-المراقبة المستمرة والتي يقوم بها أعضاء لجنة المراجعة .

-قياس ورصد المخاطر

من خلال تحليل أنشطة البنك تم تحديد المخاطر التي يتعرض له وهي:

-مخاطر الائتمان والتي تولدها إعسار المدينين.

-مخاطر السيولة

-المخاطر التشغيلية

-مخاطر غسل الأموال

وقد قام البنك بعدت إجراءات التي رأى أنها قد تقلل من حجم هذه المخاطر وقد اخص بعض الوظائف التي ترتبط ببعض المخاطر بشكل خاص وهي :

-الوظيفة الائتمانية:مخاطر الائتمان.

-الوظيفة المالية :مخاطر السيولة وأسعار الفائدة .

-الوظيفة التجارة الخارجية:مخاطر تغيير سعر الصرف.

بالإضافة إلى مخاطر التشغيل ومخاطر غسل الأموال والتي تعتبر عامل مشترك لجميع الوظائف والتي يحاول البنك السيطرة عليها من خلال تطبيق اللائحة 02-03 المؤرخة في 2002/11/14. [85]

-إدارة مخاطر الائتمان

تم إدارة مخاطر الائتمان بتطبيق التعليمات الواردة في النظام الداخلي للبنك الخارجي الجزائري وهي 04/94.04/74

-أرصدة لقياس ورصد المخاطر المالية .

-أجهزة لرصد ومراقبة عمليات التجارة الخارجية .

3. 1. 1. 2 أهداف البنك الخارجي الجزائري

إن للبنك الخارجي الجزائري وزن في النظام المصرفي والاقتصاد الوطني لما يساهم به لهذا تعتبر أهداف البنك الخارجي الجزائري جزء من أهداف التنمية الوطنية ,ونختصر أهدافه في النقاط التالية[59] :

-توسيع التجارة الخارجية

-ضمان سلامة العمليات الخارجية .

-السهر على ترقية القطاع الصناعي .

-تنفيذ المخططات والبرامج لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية .

3. 1. 1. 3 مهام البنك الخارجي الجزائري

لتحقيق الأهداف سابقة الذكر على البنك القيام بالمهام التالية[28] :

- إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب ، كما يقوم بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية.

- إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين.

- منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص.

- يشارك مع البنوك الأخرى في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل

- إعطاء المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وأما التخصص الأصلي للبنك الخارجي فهو التحكم في عمليات التجارة الخارجية ويمثل الدولة على المستوى الدولي. ويضمن تمويل المؤسسات وخاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية.

3. 1. 2عرض التقرير المالي التقرير المالي للبنك الخارجي الجزائري لعام 2007

لقد حقق البنك الخارجي الجزائري في عام 2007 عدة انجازات ساهمت في تنمية الاقتصاد الوطني وكان من أبرزها[85] :

-تعزيز مكانة البنك الخارجي الجزائري في تمويل المشاريع الكبرى .
-توسيع حصة البنك في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
-إنشاء نظام معلومات موحدة أكثردقة« NCD » « Noyau Central de donnée »

-زيادة قيمة التزامات البنك بنسبة +17% و هي تقدر في نهاية السنة بـ 644 مليار دينار جزائري

-زيادة القروض المباشرة بنسبة +14%فأصبحت 375 مليار دينار جزائري وقد استفاد من هذه القروض كل من القطاع العام والخاص والافراد وأكثر نوع عرف زيادة هو قروض الاستثمار الذي ازداد بقيمة 38.3 مليار دينار جزائري .

-المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع التي تعمل في قطاعات الطاقة وتحلية مياه البحر .وبناء الطرق السريعة والسدود .

-أما عالميا فالبنك الخارجي الجزائري يحتفظ بمكانته في عائدات النفط كما أنه يساهم في 41 % من تمويل الواردات .

3. 1. 2. 1المبادئ والسياسات المحاسبية

- عرض الحسابات السنوية

يتم تقديم الحسابات السنوية وفقا للقانون رقم 92-08 المؤرخ 1992/11/17 التي تنص على عرض الحسابات السنوية والقواعد المحاسبية للبنوك والمؤسسات المالية، وإلى القانون رقم 92-09 المؤرخ 1992/11/17الذي ينص على إعداد ونشر الحسابات السنوية للمصارف والمؤسسات المالية.

المبادئ العامة التي اعتمدها البنك الخارجي الجزائري هي :

-لم يتم تغيير طريقة من طرق تقييم الاصول في هذه السنة المالية .

-اعتمد مبدأ استمرارية الدورات .

- لم يتم إعادة تقييم ماعدا تلك المنصوص عليها في القانون رقم 94-18 التي تخص المعاملات بالعملات الصعبة.

-السياسات المحاسبية

- قروض على المؤسسات المالية والعملاء

القروض على المؤسسات المالية والعملاء تسجل في الميزانية بقيمتها الاسمية، وتقسم بعدها إما حسب مدتها أو حسب طبيعتها:حسابات منتظمة أو عمليات يومية أو تصنف حسب نوع القرض.والفوائد التي تحصل من قروض هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين تسجل في حساب القبض وتظهر في قائمة الدخل أوما يسمى أيضا جدول حسابات النتائج.

-مؤونة مخاطر الائتمان

يطبق البنك الخارجي الجزائري أحكام الأمر رقم 74-94 المؤرخ في 1994/11/29 والتي توضح كيفية تسيير المخاطر البنكية[85] .

- الموجودات المتداولة:

وهي القروض التي يكون البنك متأكد من أن أصحابها سوف يسددونها ولهذا تعد لها مؤونة بنسبة 1% في السنة إلى أن تصل 3%.

-القروض المشكوك فيها :

تصنف القروض المشكوك فيها على أساس السياسة الداخلية للبنك الخارجي الجزائري.

-الفئة الأولى:وهي القروض لقطاع الأعمال والشركات التي تعاني من صعوبات وحالتهم المالية متدهورة.وتؤخذ المؤونات بنسبة 30%.

الفئة الثانية :وهي القروض التي تعاني من مخاطر كبيرة والتي تأخر أصحابها من الدفع ما بين ستة أشهر إلى سنة واحدة ،وتكون نسبة المؤونات المخصصة لها 50% .

الفئة الثالثة :وهي القروض التي لا أمل من استرجاعها وتخصص لها نسبة 100 % مؤونات وهذا حسب المادة 18 من القانون 94-74 .

- قروض على المؤسسات العمومية :

هذا النوع من القروض لا يخصص له مؤونة .

–الأوراق المالية :

توجد عدة أنواع من الأوراق المالية تقسم حسب طبيعتها وهي سندات وأوراق مالية اخرى :ذات دخل ثابت وأسهم وأوراق مالية أخرى :ذات دخل متغير .وتقسم كذلك حسب استغلالها إما أوراق مالية استثمارية أو الأسهم في الشركات المنتسبة أو أوراق المحفظة المالية.

- الأوراق المالية للتداول:
تعرض الأوراق المالية للتداول في السوق وتحدد قيمتها السوقية ويسجل الفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية في جدول حسابات النتائج

-الأوراق المالية للاستثمار :

و هي الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وتسجل بتكلفتها التاريخية ولا داعي لحساب قيمتها السوقية.ويتم حساب الامتلاك من تاريخ شرائها لتاريخ السداد .

-الأسهم في الشركات المنتسبة :

وهي مجموعة الأسهم المشتركة في رأسمال شركات بنسبة 10%إلى 50%أو أكثر من 50%فإذا كانت الشركات في الجزائر والمعاملات بالدينار الجزائري فتسجل الأسهم بقيمتها الصافية وتعد مؤونة بالقيمة الناقصة عن قيمتها الدفترية. أما إذا كان هناك ارتفاع فلا يسجل .أما إذا كانت الشركات في الخارج والمعاملات بالعملة الصعبة فتسجل الأسهم بقيمتها الأصلية والزيادة أو النقصان يسجلان في حساب خاص والنقصان يشكل له مؤونة .

-أوراق المحفظة المالية :

يستخدم البنك هذا النوع من الأوراق المالية من أجل الحصول على رأسمال في مدى متوسط وليس بنية الاستثمار ،وتسجل بقيمتها العادلة وإذا كان هناك نقصان تشكل له مؤونة أما إذا كان هناك زيادة فلا تسجل .

-الأصول الملموسة وغير الملموسة:

تسجل الأصول في الميزانية بتكلفتها التاريخية .تهتلك الأصول الملموسة على حسب مدة حياتها و يستخدم الاهتلاك الخطي .والأراضي والحقوق التجارية لاتهتلك . تسجل تكاليف تطوير برامج الكمبيوتر ضمن مصاريف الدورة.يتم اختبار قيمة الأصول وفي حالة نقص قيمتها تسجل كخسائر ويعاد احتساب قيمة اهتلاكها.

- المستحقات لمؤسسات الائتمان والعملاء:

المبالغ المستحقة لمؤسسات الائتمان و العملاء وموزعة وفقا لمدتها أو طبيعة هذه الديون (الودائع والحسابات الجارية...).وتسجل الفوائد مستحقة الدفع في جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل

- المعاملات بالعملات الأجنبية

وفقا للمادة 7 من لائحة 94-18 كانون الأول / ديسمبر 1994 .

يتم تقييم موارد العملة الصعبة في الميزانية على أساس سعر السوق وهو سعر الإغلاق .

وفي هذا العام سجلت خسارة وهي في قائمة الدخل .

-الفوائد والعمولات :

-الفوائد على القروض :

الإيرادات الناجمة عن فوائد على القروض يتم تسجيلها في جدول حسابات النتائج .

-إيرادات محفظة الأوراق المالية:

تسجل إيرادات الأسهم وعوائد السندات في جدول حسابات النتائج .

-عمولات:

تسجل ناتج التغيرات للعمولات في جدول حسابات النتائج .

-عناصر أخرى لقائمة الدخل :

جميع الضرائب والرسوم (باستثناء الضرائب على الدخل) دفعت أم لا وتسجل كمصاريف لهذه الدورة

-الضمانات المعطاة والمقدمة:

تسجل هذه الضمانات من العملاء ومؤسسات الائتمان في قائمة خارج الميزانية .

- مكافأة نهاية الخدمة .المكافآت.تعويض عن الفصل :

يقوم البنك الخارجي الجزائري بدفع للموظفين المتقاعدين علاوات نهاية الوظيفة مع أخذ بعين الاعتبار معدل الدوران وسن التقاعد .

3. 1. 2. 2القوائم المالية المجمعة للبنك الخارجي الجزائري

تعد القوائم المالية هي الصورة لأداء أي مؤسسة مالية خاصة إذا كانت تتميز بالشفافية والمصداقية وتعبر فعلا عن المركز المالي للمؤسسة .وفي مايلي عرض للقوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للسنة المالية 2007 مقارنة مع السنة 2006.

الجدول رقم 5 :الميزانية العمومية[85]

الوحدة:مليار دينار جزائري

الأصـــــــــول	2006/12/31	2007/12/31	التغيرات
-نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	177962	227892	99930
- أرصدة لدى المؤسسات المالية	790173	1249676	459503
- قروض وسلفيات للعملاء	221412	266306	44894
- سندات و أوراق مالية ذات دخل ثابت	228416	232768	4353
- أسهم و أوراق مالية أخرى ذات دخل متغير .	11	9	2-
- استثمارات وأنشطة	6052	7830	1778
- أسهم في الشركات المنتسبة	4845	5905	1060
-أصول معنوية	446	491	45
- أصول مادية	6801	22951	16150
-أصول أخرى	53928	52145	1783-
المجـــــــمـــــــوع	1490045	2115973	625927

الخـــــــــــــصوم	2006/12/31	2007/12/31	التغيرات
أرصدة مستحقة لمؤسسات مالية	10176	4479	5697-
حسابات العملاء			
-حسابات التوفير	1261292	1901906	640614
-ديون أخرى	36686	40961	
- سندات الدين	1224606	1860945	4275
- خصوم أخرى	27406	27707	636339

301	59998	86866	- مؤونات المخاطر والمصاريف
26868-	4246	15327	- رأسمال المخاطر البنكية العامة
11081-	23115	23429	- ديون ثانوية
314-	25277	25277	- رأس مال
0	5638	24500	- احتياطات
0	12456	5638	- إعادة التقييم
0	10134	0	- الأرباح المحتجزة (+/-)
12456	16516	3926	- نتيجة (+/-)
6208		6208	
10307			
625927	2115973	1490045	المجـــــمـــــوع

الجدول رقم 6:قائمة خارج الميزانية[85]

الوحدة:مليار دينار جزائري

خـــارج المـــيزانيـة	2006	2007
تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها اتجاه	262594	327651
-المؤسسات المالية	43244	25223
-العملاء	219351	302429
التمويلات	165572	310119
-تلقي تمويل من مؤسسات مالية	165572	310119

جدول رقم 7:جدول حسابات النتائج :قائمة الدخل[85]

الوحدة:مليار دينار جزائري

	2006/12/31	12/31/ 2007	التغيرات	
تكاليف التشغيل البنكية	7570	17510	2458	%48
فوائد ورسوم مماثلة	6858	7405	2502	57
- العمليات المالية	19	10	0	2-
- عمليات الزبائن	6497	7227	2413	59
- السندات	343	168	89	35
عمولات	710	639	42-	6-
تكاليف أخرى بنكية	1	9466	2-	66-
تكاليف أخرى	181049	188931	13431	8
تكاليف التشغيل العامة	5401	7603	964	%22
-المواد واللوازم	171	135	72	%72
-الخدمات	1133	1333	468	%70
-مصاريف الموظفين	3333	3257	949	%40
- الضرائب والرسوم	653	1242	74-	%10-
- تكاليف متنوعة	111	1635	451-	80-
مؤونات الخسائر	165937	172720	18973	%13
اهتلاكات	136	1008	136	%30
تكاليف استثنائية	12394-	1465	12394-	%83-
ضرائب على الأرباح	5753	6136	5753	%707
نتيجة الدورة	4968	16516	4968	%401
المجموع	20857	222957	20857	

	2006/12/31	2007/12/31	التغيرات	
إيرادات التشغيل البنكية	52931	51621	1783-	%3-
فوائد وإيرادات مماثلة	33481	42425	6157-	%16-
- العمليات المالية	8865	13143	2654	43%
- عمليات الزبائن	19167	22398	6497-	%25-
- السندات	5448	6884	2314-	%30-
عمولات	3432	9194	86-	%2-
إيرادات بنكية أخرى	16018	3	4461	%39
إيرادات أخرى	141896	171336	22640	%19
إيرادات متنوعة	30	36	16-	%34-
استرجاع مؤونات	140258	161871	26187	%23
إيرادات استثنائية	1608	9429	3531-	%69-
المجموع	194827	222957	20857	

جدول رقم 8: قائمة التغير في حقوق الملكية[85]

الوحدة:مليار دينار جزائري

	2006/12/31	2007/12/31
رأسمال	24500	24500
الاحتياطي القانوني	659	659
إحتياطات اخرى	4979	4979
رأسمال المخاطر البنكية العامة	27355	45705
نتيجة الدورة	6208	16516
المجموع	63702	92360

3. 2مراجعة التقرير المالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

من خلال التقرير المالي للبنك الخارجي الجزائري نحاول مطابقته وما وصت عليه عدد من معايير المحاسبة والتبليغ المالي

أسس إعداد البيانات المالية :

العرف المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية وفقا لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة والاستثمارات عدا تلك الاستثمارات المحتفظ بها مثل الأراضي والمباني .

إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة وهي عبارة عن بنود متحوط بشأنها فيما يتعلق بقياسها بالقيمة العادلة أو مدرجة بالتكلفة التاريخية ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيمة العادلة العائدة للمخاطر التي تم التحوط بشأنها .

تعد البيانات في البنك الخارجي الجزائري بالدينار الجزائري .

3. 2. 1 بيان التوافق بين التقرير المالي ومعايير المحاسبة الدولية

يتم إعداد البيانات المالية للبنك الخارجي الجزائري وفقا للقوانين السارية المفعول في الدولة الجزائرية وليس حسب معايير المحاسبة الدولية .وما سنقوم به هو محاولة مطابقة أداء البنك حسب هذه الأخيرة وما وفق البنك في تطبيقه وفي ماذا لم يوفق ؟

المعيار الحاسبي رقم 01 عرض القوائم المالية :

وضع هذا المعيار لتحديد أسس عرض القوائم المالية وذلك بهدف ضمان قابلية المقارنة مع القوائم المالية للمنشات الأخرى ,أو لنفس المنشأة ولكن في فترات زمنية مختلفة .وهذا لما تمثله هذه القوائم من عنصر هام في اتخاذ القرار بالنسبة لمستخدميها .وقد تضمن المعيار الخطوط العريضة التالية[85] :

- المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية .

- إرشادات هيكل القوائم المالية ومكوناتها .

- المتطلبات الدنيا التي يجب أن تحتويها كل قائمة.

- المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية .

تتمثل هذه المتطلبات في :

- إسم المنشأة .

- بلد التأسيس .

- الكيان القانوني للمنشأة .

- الفترة المالية التي تغطيها القوائم المالية.

- ملخص عن النشاط .

- عملة القيد التي ظهرت بها القوائم المالية .

- القوائم المعروضة هي :

- قائمة الميزانية

- قائمة الدخل

- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .

- قائمة التدفقات النقدية.

- السياسات المحاسبية والتفسيرات الأخرى.

ونلاحظ ن خلال التقرير المالي للبنك الخارجي الجزائري فقد إستوفى بعض العناصر المذكورة سابقا .

- إسم المنشأة :البنك الخارجي الجزائري

- بلد التأسيس:الدولة الجزائرية

- الكيان القانوني للمنشأة:شركة مساهمة

- الفترة المالية التي تغطيها القوائم المالية:سنة 2007 .

- ملخص عن النشاط: القطاع المصرفي وتمويل كل من قطاعات النفط والصلب والنقل و مواد البناء والخدمات .

- عملة القيد التي ظهرت بها القوائم المالية :الدينار الجزائري .

- ولقد عرض كل من قائمة الميزانية و الدخل وحقوق الملكية وكذا عرض السياسات المحاسبية المعتمدة من البنك وبعض المنحنيات الموضحة إلا أنه لم يقم بعرض قائمة التدفقات النقدية .

- إرشادات مكونات القوائم المالية وهيكلها .

-مكونات القوائم المالية

- قائمة الميزانية :

يشترط المعيار المحاسبي رقم 01 عرض القوائم المالية أن يتم الفصل بين الأصول والخصوم وحقوق الملكية في الميزانية .حتى يتمكن إظهار العلاقات الهامة وتركيز الاهتمام على المجاميع الفرعية :

أصول : -أصول متداولة

-أصول غير متداولة أو ثابتة

التزامات أو خصوم :-الالتزامات المتداولة

-الالتزامات غير المتداولة أو الثابتة

-حقوق الملكية

لم يقم البنك بتقسيم عناصر ميزانيته لهذا سوف نقوم نحن بذلك .

-الأصول المتداولة :تشمل النقدية وما في حكمها والأصول الأخرى التي يكون من المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها أثناء دورة واحدة تشغيلية للمنشأة .

لقد تضمنت الأصول المتداولة للبنك الخارجي الجزائري

- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي بقيمة 227 892مليار د ج عام 2007 .

- الاستثمارات المالية :الاستثمارات قصيرة الأجل شاملة الإفصاح عن القيمة السوقية لو اختلفت عن القيمة الدفترية .

- قروض وسلفيات العملاء – الأرصدة قصيرة الأجل – بقيمة 266 306مليار د ج في سنة 2007وتشمل الإفصاح عن :

-العملاء والبنوك .

- الأرصدة المدينة للمديرين .

- الأرصدة المدينة لشركات المجموعة .

- أرصدة الشركات ذات المصلحة المشتركة .

- المدينون المتنوعون .

الأصول الثابتة :وهي الاستثمارات التي يكون الغرض منها الاحتفاظ بها لفترة طويلة تزيد عن دورة تشغيلية .وتنقسم إلى ثلاث أنواع :

- الأوراق المالية والسندات في شركات أخرى وفي البنك الخارجي تقدر قيمة الأسهم بـ 9 مليار في عام 2007 وقيمة السندات بـ 232 768 مليار دج.

- الأصول المادية : مثل الآلات والمعدات أما التي تحتفظ بها النشأة أو التي تستخدمها أو التي تؤجرها للغير والمحتفظ بها كاحتياطي وتقدر قيمتها في البنك الخارجي بـ 951 22 مليار دج .

- الأصول المعنوية :وهي الأصول غير المتداولة وغير المادية الخاصة بالمنشأة والتي تعود على المالك بمنفعة متوقعة .وتضم هذه المجموعة الشهرة والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق

التأليف والنشر ومصاريف التأسيس .وتقدر قيمتها في البنك الخارجي الجزائري بـ 491 مليار د ج .

-أصول أخرى :يستخدم هذا العنوان للحسابات التي لا تتفق بدقة مع مجموعات الأصول الأخرى

(النفقات الطويلة الأجل المدفوعة مقدما ,الضرائب المؤجلة ,تكلفة إصدار السندات المؤجلة ,الحسابات المدينة غير المتداولة ,النقد المقيد).وتقدر قيمتها في ميزانية البنك الخارجي الجزائري بـ52145 مليار

الالتزامات :

يتم إظهار الالتزامات في الميزانية حسب ترتيب الدفع للالتزامات المتداولة .

الالتزامات المتداولة :وهي الالتزامات المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة .وفي البنك الخارجي التزاماته المتداولة هي كل من :

- أرصدة البنوك الدائنة وتقدر بـ مليار 4479 دج لعام 2007 .

- الأقساط المستحقة خلال السنة التالية من القروض طويلة الأجل.

- الضرائب المستحقة على الدخل .

- الديون المستحقة للمديرين .

- حسابات العملاء تقدر قيمتها بـ 1901906 مليار دج .

- مؤونات المخاطر والمصاريف وتقدر قيمتها بـ 27707 مليار دج .

الالتزامات غير المتداولة :هي الالتزامات التي لا يتوقع تصفيتها خلال دورة التشغيل :

- القروض من شركات المجوعة .

- القروض من الشركات ذات المصلحة الشركة.

حقوق الملكية :تمثل حصة المساهمين في أصول المنشأة :

- رأسمال ويقدر بـ 4246 مليار دج .

- الأرباح المحتجزة تقدر بـ24500 مليار دج .

- الاحتياطات وتقدر بـ مليار 23115 دج .

- قائمة الدخل :تقسم قائمة الدخل الى إيرادات ومصروفات وكل منها تقسم حسب علاقتها بدورة التشغيل ولقد راعى البنك الخارجي الجزائري هذه النقطة :

-الإيرادات :وهي ناتج أداء المنشئة

- إيرادات التشغيل البنكية :وهي كالتالي

-فوائد وإيرادات مماثلة تضم العمليات المالية و عمليات الزبائن والسندات تقدر قيمتها ككل بـ 42425 مليار دج.

- عمولات تقدر قيمتها بـ 9194 مليار دج .

- إيرادات بنكية أخرى تقدر قيمتها بـ 3 مليار دج .

إيرادات أخرى : وهي نواتج العمليات خارج النشاط الطبيعي للمنشأة أو البنك الخارجي الجزائري .

-ايرادات متنوعة تقدر قيمتها بـ 36 مليار دج .

- استرجاع مؤونات وتقدر قيمتها بـ 161871 مليار دج .

- ايرادات استثنائية قيمتها 9429 مليار دج .

المصاريف :هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات الى الخارج أو استنفاذ للاصول او تكبد التزامات ينتج عنها انخفاض في حقوق الملكية بخلاف تلك التوزيعات المنصرفة على المشاركين في حقوق الملكية .

- مصاريف التشغيل :وتنقسم الى

-فوائد ورسوم ماثلة تقدر قيمتها بـ 7405 مليار دج وتنقسم الى العمليات المالية وعمليات الزبائن وكذا السندات.

- عمولات وقيمتها هي 168 مليار دج .

- تكاليف بنكية اخرى تقدر قيمتها بـ 9466 مليار دج .

مصاريف اخرى :وهي مصارف لا تتعلق بالنشاط الاساسي للبنك .

- تكاليف التشغيل العامة :وتقدر قيمتها بـ 7603 مليار دج تتكون من (المواد واللوازم ,الخدمات , مصاريف الموظفين ,الضرائب والرسوم ,تكاليف متنوعة).

-مؤونات الخسائر قيمتها 172720 مليار دج .

- اهتلاكات قيمتها 1008 مليار دج .

- تكاليف الاستثنائية تقدر بـ1645 مليار دج .

* ضرائب على الارباح تقدر بـ 6136 مليار دج .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

لقد عرض البنك الخارجي الجزائري قائمة التغيرات في حقوق الملكية والتي اعتبرها متممة للقوائم السابقة

الا أن البنك الخارجي الجزائري لم يعرض قائمة التدفقات النقدية.

ب –هيكل القوائم المالية :

لا تحدد معايير المحاسبة الدولية الحالية شكل القوائم المالية .وفي العموم هناك شكلان هما :

- شكل التقرير Report Form:يتم في هذا الشكل عرض بنود القائمة سطر بعد سطر .

- شكل الحسابAccount Form: وفي ظل هذا الشكل تظهر القائمة في شكل يتبنى مفهوم

التوازن بين جانبين .

من خلال التقرير يتبين أن البنك انتهج أسلوب شكل التقرير في عرض قوائمه المالية

المعيار المحاسبي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية :

كما ذكرنا سابقا فالبنك الخارجي لم يقدم بعرض قائمة التدفقات النقدية وبهذا فالبنك لا يعتبر قائمة التدفقات النقدية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية ويشترط المعيار الالتزام بتبويب النقاط التالية :

- تبويب التدفقات النقدية على أساس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .

- الإفصاح بصورة منفصلة عن التدفقات النقدية من العمليات الغير عادية .

- عرض التدفقات النقدية الناتجة عن الضرائب على الدخل ضمن أنشطة التشغيل .

- عرض التدفقات النقدية من شراء أو بيع الاستثمارات بغرض الاحتفاظ ضمن أنشطة الاستثمار .

- استبعاد المعاملات غير النقدية المتعلقة بأنشطة التمويل والاستثمار من قائمة التدفقات النقدية والإفصاح المناسب عنها .

المعيار المحاسبي رقم 08 السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات الخاطئة

يقرر هذا المعيار اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصويب الأخطاء .ويهدف المعيار الى تعظيم ملاءمة القوائم المالية للكيان واعتما ديتها وقابليتها للمقارنة .

ومن خلال التقرير المالي للبنك الخارجي نلاحظ مايلي :

- تم الإفصاح عن معظم السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في اعداد القوائم المالية وذلك بصورة واضحة ومختصرة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وقد تم الإشارة ان الإيضاحات جزء من القوائم المالية ومتمم لها

- لم يقم البنك بالإفصاح عن اي سياسات محاسبية خاطئة .

- لم يتم الافصاح عن اي تغيرات في الأعمار الافتراضية للأصول الهامة القابلة للاهتلاك .

- تم الإفصاح عن اسس تقييم الأصول القابلة للاهتلاك وذلك ضمن السياسات المحاسبية المتبعة

- وقد تم الإفصاح فيما يخص الاهتلاك مايلي :

- طرق حساب الاهتلاك فمثلا الاصول الملموسة تهتلك حسب مدة حياتها وبطريقة الاهتلاك الخطي .

- اجمالي قيمة الاصول القابلة للاهتلاك ومجموع الاهتلاك المتعلق بها .

المعيار المحاسبي رقم 10 الاحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية :

تحمل الميزانية تاريخ اخر يوم في السنة المالية .غير انه تنقضي فترة من الزمن قبل ان يتم اعداد أو اصدار القوائم المالية فعليا .واثناء هذه الفترة قد تحدث أحداث أو معاملات لها تأثير جوهري على المركز المالي للمنشأة .

وهناك نوعان من الاحداث اللاحقة التي اشار اليها المعيار وهي :

- أحداث تؤثر على التقديرات المستقبلية للميزانية

- أحداث تؤثر على الميزانية للفترة المالية الجارية .

ومن التقرير المالي نستخرج أن البنك قد أفصح عن الأحداث التي تؤثر على التقديرات المستقبلية للميزانية من خلال المؤونات المقدرة وأسبابها .وهي

- طبيعة الالتزامات المحتمل وتقدر قيمتها بـ27707مليار دينار جزائري .

-العوامل التي أدت إلى وجود عدم التأكد المتعلق بالالتزام المحتمل .

- الأثر المقدر للالتزام المحتمل على القوائم المالية .

الا أن البنك لم يقم بالإفصاح عن النقاط التالية :

- لم يتطرق الى أي تعديل للأصول والالتزامات بالأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي توفر أدلة إضافية عن الأمور التقديرية التي كانت قائمة في تاريخ الميزانية .

-لم يتم الإفصاح عن الأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي لا تتطلب تعديل الأصول والالتزامات في تاريخ الميزانية .

-لم يتم الإفصاح عن أية أمور قد تؤثر على فرض الاستمرارية بالمنشأة .

-لم يتم الإفصاح عن التوزيعات المقترحة أو المعلنة بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتمادها والتي من الممكن أن تكون قد أثرت في القوائم المالية .

المعيار المحاسبي رقم 12 ضرائب الدخل :

ويهدف هذا المعيار الى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والنقاط الاساسية لهذا المعيار قد اتبعها البنك الخارجي الجزائري وهي .

- تم الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد العبء الضريبي عن الفترة المالية وقيمة الضريبة المستحقة عنها .

- تم الإفصاح عن الموقف الضريبي للمنشأة حتى تاريخ الميزانية .

-لم يتم الإفصاح عن العبء الضريبي المتعلق بالأمور التالية :

- العبء الضريبي المتعلق بإيرادات النشاط العادي .

- العبء الضريبي المتعلق بالبنود غير العادية أو الأخطاء الجوهرية المكشوفة

- لا يوجد عبء ضريبي متعلق بفائض إعادة تقييم الأصول.

المعيار المحاسبي رقم 18 الاعتراف بالإيراد

يتضمن المعيار المبادئ التي تحكم الاعتراف بالإيراد .وفي البنك الخارجي الجزائري بالنسبة

لجميع الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية التي تترتب عليها فائدة والمصنفة كأدوات متوفرة للبيع، فإن إيرادات أو مصاريف الفوائد تسجل بسعر الفائدة السائد وهو السعر الذي يخصم به الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو بفترة أقل، إذا كانت ملائمة، لصافي المبلغ المدرج للأصل أو الالتزام المالي. يأخذ الاحتساب في الاعتبار كل البنود التعاقدية للأداة المالية ويشمل أية أتعاب أو تكاليف الزيادة العائدة مباشرة إلى الأداة والتي هي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة السائد ماعدا الخسائر المستقبلية للقروض والسلفيات. يتم تعديل المبلغ المدرج للأصل أو الالتزام المالي إذا قام البنك بمراجعة تقديراته الخاصة بالمدفوعات أو المقبوضات. يتم احتساب المبلغ المدرج المعدل على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي السائد ويتم تسجيل التغير في المبلغ المدرج كإيرادات أو مصاريف فوائد.

عندما يتم تخفيض القيمة المسجلة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية المشابهة بسبب الخسارة الناتجة عن الانخفاض الدائم في القيمة، يستمر تثبيت إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي السائد المطبق لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

إن الرسوم المكتسبة عن تقديم الخدمات خلال فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. تشمل هذه الرسوم إيرادات العمولات والحيازة وأتعاب استشارات إدارية أخرى.

تحتسب الرسوم والعمولات الأخرى الواجب قبضها أو دفعها عند استحقاقها. ويتم احتساب أرباح الأسهم عندما يتوجب قبضها.

النقدية وشبه النقدية

تتألف النقدية وشبه النقدية من الأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الودائع والأرصدة لدى البنوك

يتم قياس المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام سعر الفائدة الفعلية

المعيار المحاسبي رقم 19 منافع العاملين

يصف هذا المعيار الاعتراف بمنافع العاملين بعد التقاعد وقد تطرق البنك الخارجي الجزائري الى نفس النقاط التي نلخصها فيمايلي :

- تم الإفصاح عن طبيعة ترتيبات مزايا التقاعد التي تمنحها المنشأة للعاملين بها بما في ذلك صناديق العاملين

- تم الإفصاح عن قيمة المصروفات المحملة خلال العام مقابل تكاليف مزايا التقاعد بما في ذلك حصتها في تمويل صناديق العاملين .

- تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة بشأن صناديق سداد مزايا التقاعد .

المعيار المحاسبي رقم 21 التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملة الأجنبية , وفي البنك الخارجي تطرق إلى :

- تم الإفصاح عن قيمة ناتج فروق تقييم العملات الأجنبية المدرجة ضمن قائمة الدخل وتقدر بـ9.5 مليار دينار جزائري

-وبما أن حقوق الملكية بالدينار الجزائر فلم يتم الإفصاح عن قيمة ناتج فروق تقييم العملات الأجنبية المدرجة ضمن حقوق الملكية وحركة ورصيد ذلك الحساب خلال العام في قائمة الميزانية .

3. 2. 2 مطابقة القوائم مع معايير الإفصاح للأدوات المالية

لقد أختص كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية – التحقق والقياس – العناصر المؤهلة المتحوط بشأنها و معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 7 – الأدوات المالية – الإفصاحات بذكر النقاط المهمة التي يستوجب على البنك الإفصاح عنها ضمن قوائمه المالية .

3. 2. 1المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية – التحقق والقياس – العناصر المؤهلة المتحوط بشأنها

يوضح المعيار بأنه يسمح لمنشاة ما بتصنيف جزء من تغيرات القيمة العادلة أو التغيرات في التدفق النقدي للأداة المالية كبند متحوط بشأنه. كما أنه يغطي تصنيف التضخم كمخاطر متحوط بشأنها أو جزء منها في ظروف محددة.لم يقم البنك باحتساب اثر التضخم ولم يقم بالاحتياط له .وقد تطرق البنك الخارجي الجزائري في تقريره المالي الى أهم الادوات المالية واحتساب قيمتها العادلة وكذا المخاطر التي تتعرض لها .

3. 2. 2 معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 7 – الأدوات المالية – الإفصاحات

يتطلب المعيار المعدل إفصاحات إضافية حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. بالإضافة لذلك توضح التعديلات أيضاً متطلبات إفصاحات مخاطر السيولة بخصوص معاملات المشتقات والموجودات المستخدمة في إدارة السيولة.ونلاحظ من خلال التقرير المالي أن البنك الخارجي الجزائري أفصح عن كيفية قياس المخاطر و قام بتصنيفها في ملحق خاص حسب فئتها

-البنود بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة :

- يشترط هذا البند من المعيار الافصاح عن مقدار التغير في القيمة العادلة للأصل وكذا تغيرها التراكمي .ونلاحظ في التقرير المالي للبنك الخارجي الجزائري حيث يظهر مجموع القروض للقطاع العمومي والخاص بقيمتها الاسمية الا أنه قام بإحتساب قيمة مؤوناتها التي تتزايد أو تنخفض حسب الحالة المالية للمقترض وبهذا فالبنك يقوم باحتساب أصوله بالقيمة العادلة وكذا يظهر قيمة المؤونة لعام تاريخ التقرير وكذا المؤونة التراكمية للسنوات السابقة .

كما أنه تطرق لتعرضه لمخاطرة الائتمان في تاريخ التقارير المالية أي في 31-12-2007.مقارنة بالعام الماضي .

- بالنسبة للإلتزامات فالبنك يقيدها بقيمتها الاسمية وليس بقيمتها العادلة كما أنه لا يقوم بإحتساب قيمة المخاطر المتعلقة بها .

- لم يتعرض البنك الى طرق تقييم الضمانات إما بالقيمة الاسمية أو القيمة العادلة ,كما أنه لم يفصح إذا كان قادر على بيع أو اعادة رهن الضمان أم لا.

-قام البنك بالافصاح عن حالات العجز عن سداد وخرق القروض مستحقة السداد.

-قتم البنك بالافصاح في قائمة الدخل عن كل من الايرادات التشغيلية البنكية قام بتقسيمها الى فوائد عمليات مالية وعمليات زبائن وكذا سندات وعمولات أما الجزء الاخر فهي الايرادات الناتجة عن الاعمال غير التشغيلية .وهو نفس الشئ بالنسبة للتكاليف .

- أما فيما يخص مبلغ أي خسارة انخفاض في القيمة لكل فئة من الأصول المالية فلقد أوضح البنك الخسارة التي تحملها نتيجة تغيرات في سعرالصرف وهي 9.5 مليار دولار .
- لم يفصح البنك عن الأصول المالية المتاحة للبيع .

-السياسات المحاسبية

يتطرق المعيارIFRS07 الى المعيار IAS01 الذي يوجب على الكيان الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة وثيقة الصلة بفهم القوائم المالية .

-وصف لكل نوع من التحوطات : تطرق البنك الخارجي إلى كل من مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر غسل الأموال .

-لم يتطرق البنك الخارجي الجزائري لتحوطات التدفق النقدي فلم يفصح عن الفترات التي يتوقع حدوث التدفقات النقدية فيها ،ومتى يتوقع أن تدخل في عملية تقرير الربح أو الخسارة ووصف لأي معاملة استخدمت من أجلها محاسبة التحوط .

- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية

هدف المعيار المحاسبي IFRS07 هو إلزام الكيانات بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية والمعروض لها الكيان في تاريخ القوائم المالية

،وتركز متطلبات الإفصاح هذه على المخاطر الناشئة من الأدوات المالية (ومنها مخاطرة الائتمان

،مخاطرة السيولة ،ومخاطرة السوق)وكيف يديرها الكيان ويعتمد مدى التعرض للمخاطرة على مدى تعرض الكيان لمخاطر ناشئة من الأدوات المالية .

فيما يخص الافصاحات النوعية (الكيفية)عن المخاطر الناشئة عن الادوات المالية يشترط IFRS07 ان يفصح الكيان عن المعلومات للتعرض للمخاطرة وكيف تنشأ:

-مخاطر الائتمان تنشأ نتيجة عدم قدرة سداد المقترض عن الدفع وبهذا يشكل لها مؤونة تقدر إما ب10%أو 50% أو 100% حسب درجة الخطورة .

-مخاطر السيولة :وهي ناتجة عن قدرة البنك عن سداد ديونه .,ولكنه وعلى لسان السيد محمد لوكال " بنك الجزائر الخارجي»[69]، أن البنك يسير عكس اتجاه أزمة المال العالمية، إذ يتوافر على سيولة عالية جداً على الرغم من زيادة القروض التي منحها للاقتصاد الجزائري سنة 2008، وفي النصف الأول من السنة الجارية، مشيراً إلى أن حجم عملياته تجاوز السنة الماضية 33.42 مليار دولار، مسجلاً زيادة نسبتها 12 % عن السنة التي سبقتها.

وأضاف إن حجم عملياته خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري نما بنسبة 30 %، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وكشف لوكال لـ«الرؤية الاقتصادية»، أن البنك يعمل حالياً على رفع رأسماله لتعزيز مكانته على الساحة المالية وقدرته على تمويل الاقتصاد الجزائري، وتوظيف السيولة بطريقة جيدة، مشيراً إلى أن الأموال الذاتية للبنك بلغت 1.7 مليار دولار بفضل الفوائد المهمة المسجلة بين 2005 و2008، والتي أعيد إدراج جزء مهم منها في الأموال الخاصة للبنك بعد الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني الذي يقره قانون النقد والقرض والمقدر بـ 5 %.

وقال «إننا نسبح عكس التيار، ولدينا فائض في السيولة في وقت تعاني فيه بنوك واسعة حول العالم من شحها».

وقدر لوكال، السيولة التي يتوافر عليها البنك حالياً بأكثر من 10 مليارات دولار، يذهب الفائض منها إلى السوق المالية، ما سمح بحماية البنك من تداعيات تراجع مداخيل المحروقات المسجل منذ بداية السنة الجارية كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية، مشيراً إلى أن «بنك الجزائر الخارجي»، نجح في تعويض ذلك التراجع في الوقت المناسب من خلال تنويع محفظته، وتمويل قطاعات اقتصادية وصناعية وخدمية واسعة جداً.

-مخاطر التشغيلية :وهي مخاطر ناتجة عن سوء التسيير فمثلا نجد البنك الخارجي الجزائري قام بنقل 20مليار دينار جزائري من ولاية الجزائر الى ولاية وهران والفرق بين تاريخ الطلب لشركة النقل المؤمن "أمنال"هو 03أيام أي وقت كافي لتسريب المعلومات وزيادة فرص عمليات السرقة [60].

- اما فيما يخص المعلومات الكمية عن المخاطر الناتجة فلقد أفصح عنها البنك في التقرير المالي.

خلاصة الفصل

بعدما قمنا بعرض القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لعام 2007 وهي كل من قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج وتحليل ما إذا كان يتوافق ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي توصلنا الى مايلي :

- لم يقم البنك بعرض الأصول والخصوم في الميزانية تبعاً لطبيعتها وللترتيب الذي يعكس سيولتها النسبية وتواريخ استحقاقها .
- لم يفصح البنك عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة المتضمنة العناصر خارج الميزانية والتي يمكن أن ينشأ عنها التزامات طارئة .
-لم يقم البنك بتوضيح قيمة كل المخاطر حسب نوعها .
-لم يعرض البنك قائمة التدفقات النقدية .
-لم يتم الإفصاح عن أي توزيعات بعد تاريخ الميزانية .

ولكنه يقوم بتطبيق المعيار المحاسبي المعيار المحاسبي رقم 19 منافع العاملين

خـــاتـمـة

إن تتطور المؤسسات المالية مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده الاقتصاد وتحتل وظائفها أهميتها مع مرور الوقت استجابة لهذا التطور ومتطلباته، والواقع أن انتشار البنوك الشاملة في الدول المتقدمة ومحاولات الدول النامية للدخول فيها في الآونة الأخيرة يعكس متطلبات المرحلة التنموية الراهنة وكذلك متطلبات التحولات الاقتصادية والعالمية التي تمر بها مختلف الإقتصادات خاصة مع إنتشار برامج الإصلاح الإقتصادي والخصخصة وظهور ونمو الأسواق المالية في ظل إفساح الفرص لقوى السوق والقطاع الخاص ليلعب الدور الرائد في عملية التنمية. هذا بالإضافة الى التحولات السريعة العميقة في الاقتصاد العالمي والتحرير التدريجي للتجارة العالمية سلعية كانت أم خدماتية، ولقد وفر التطور العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات دعما كبيرا وقويا للبنوك للتحول إلى البنوك الشاملة.ومع هذه التغيرات الكبيرة أصبح دور المحاسبة البنكية يتعاظم كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع ـ سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت ـ مترجمة بشكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في البنوك التجارية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية .

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية .وهذا ما إهتم به مجلس المحاسبة الدولية وعمدت الى اصدار معايير محاسبية تشمل البيانات الواجب الافصاح عنها والبداية كانت بالمعيار المحاسبي رقم (30) الافصاح في القوائم المالية البنكية وتلاه معيار التقرير المالي رقم (07) الافصاحات المالية والذي ركز على الافصاحات في مجال المنشأت المالية .

أما في الجزائر فلقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة مراحل ,حيث كانت الجزائر تسعى دوما إلى إصلاح النظام المصرفي مع دخولها إلى اقتصاد السوق الأمر الذي أجبر البنوك على التفكير السريع و العميق في تحسين الخدماتوتنويعيها وتحولها من بنوك تجارية الى بنوك شاملة .كما قامت السلطات النقدية بإصدار مجموعة من القوانين لمواكبة المحاسبة البنكية التغيرات الاقتصادية ومن بين هذه القوانين والقرارات :

- القانون رقم 92-08 الصادر بتاريخ 17-11-1992 م و المتضمن المخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- القانون رقم 97-02 الصادر بتاريخ 04-06 -1997 المتعلق بشروط إنشاء شبكة بنوك

- القانون رقم 91-09 الصادر بتاريخ 14-08-1991 المتعلق بمحددات وقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية .

- القانون رقم 95-04 الصادر بتاريخ 20-04-1995 المعدل والمتمم للنظام 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المالية .

- القانون رقم 91-02 الصادر بـ20-02-1991 المتضمن شروط فتح حسابات بالعملة الصعبة .

-القانون رقم 94-18 الصادر بـ23-07-1994 المتضمن قيد العمليات بالعملة الصعبة .

-القانون رقم 09-04 الصادربـ 29-12-2009 المتضمن المخطط المحاسبي البنكي .

-القانون رقم 09-05 الصادربـ 29-12-2009 المتضمن إعداد الكشوف المحاسبية .

وبهذه فان الجزائر عمدت الى تطبيق قوانين على المحاسبة البنكية تتماشى واقتصادها الوطني وتغيراته لكننا لا نعلم اذا كان يتماشى مع المحاسبة و المعايير الدولية وهذا ما سعينا لاكتشافه في الجزء التطبيقي بمراجعة القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري.

اختبار الفرضيات :

من خلال دراسة القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري يمكن إثبات صحة أو بطلان الفرضيات كمايلي :

-يتم عرض القوائم المالية للبنوك الجزائرية وبالتحديد البنك الخارجي الجزائري وفقا لمعايير المحاسبة الدولية نظرا لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للبنك,ولقد إتضح أن هذه الفرضية خاطئة فلم يعرض قائمة التدفقات النقدية ولكنه عرض كل من قائمة الميزانية وقائمة الدخل والتغير في حقوق الملكية وحتى هذه القوائم الأخيرة لم تعرض كما يتطلب مجلس المحاسبة .

- يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة وثيقة الصلة بفهم القوائم المالية, بالفعل قام البنك بالافصاح عن كافة السياسات المستخدمة في التقرير المالي له ومنه هذه الفرضية صحيحة.

-يتم الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم البنكية بالتكلفة التاريخية لا بالقيمة العادلة كما أوصى معيار التقرير المالي رقم (07)الادوات المالية ,يقوم البنك بعرض كل من أصوله الثابتة بالتكلفة التاريخية أما أصوله الأخرى فهي بالقيمة العادلة .وأما فيما يخص التزاماته فهي بالتكلفة التاريخية ومنه الفرضية خاطئة نسبيا .

-لا يتم الإفصاح عن المعلومات الكمية أو النوعية حول المخاطر التي تتعرض لها الأدوات المالية .كما البنك بتوضيح المخاطر التي يتعرض لها سواء كانت مخاطر الائتمان أو السيولة والمخاطر التشغيلة وغسل الاموال وأظهر الجهود التي يبذلها البنك لحميات ممتلكاته وممتلكات عملائه أما فيما يخص المعلومات الكمية فلقد عرضها في الملاحق المتممة للقوائم المالية ولكن دون أن يحدد نوع هذه المخاطرومنه الفرضية خاطئة نسبيا

من خلال مراجعة القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري توصلنا الى النتائج التالية التي يمكن تعميمها على البنوك الجزائرية لأنها تطبق نفس القوانين .

- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للبنك لتلبية احتياجات المستخدمين، فقد تبين أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمة الدخل ,الميزانية العامة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وفيما عدا ذلك لم يقم المصرف بالإفصاح عن أية معلومات أخرى تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة خاصة المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية.
- وبالإطلاع على قائمة الدخل للبنك الخارجي الجزائري وبشكل واضح نلاحظ انه بالرغم من عدم تطبيق البنك للمعايير الدولية الى ان قائمته تتماشى وبما اوصت به المعايير

- لم يتم دمج الفوائد المقبوضة مع العمولات المقبوضة.
- لم يتم دمج الفوائد المدفوعة مع العمولات المدفوعة.
- تم الفصل بين النفقات العامة الخاصة بالإدارة وبين نفقات الاستثمار المرتبطة بشكل مباشر بنشاط المصرف.
- وردت قائمة الدخل للعام 2007 مع أرقام سنة المقارنة.
- لدى مقارنة ميزانية البنك للعام 2007 مع معايير المحاسبة وجدنا ما يلي:

- تم الفصل بين الأرصدة(الحسابات الجارية) لدى المصرف المركزي والأرصدة (الحسابات الجارية) لدى المصارف المقيمة الأخرى، حيث يقدم الفصل بينهما للمستخدمين معلومات هامة عن علاقة البنك مع البنوك المقيمة الأخرى ومدى اعتماده عليهم.
-عرض الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للمصرف والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة في الميزانية وقائمة الدخل والتي لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية.
ولكنه لم يتوافق مع معايير المحاسبة فيما يلي :

- لم يتم تصنيف الأصول والخصوم في الميزانية تبعاً لطبيعتها وللترتيب الذي يعكس سيولتها النسبية وتواريخ استحقاقها .

- لم يقم البنك الجزائري بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والخصوم على الرغم من أن التقرير السنوي للمصرف يبين أن المصرف يحصل على نسبة عالية من الودائع من القطاع الخاص، بينما تتركز معظم قروضه وتسهيلاته لصالح القطاع العام ومن المعروف المخاطر المحاطة بالقروض المقدمة للقطاع العام من تأخير في السداد.

- لم يفصح المصرف عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة المتضمنة العناصر خارج الميزانية والتي يمكن أن ينشأ عنها التزامات طارئة .

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها تقترح الباحثة ما يلي:

-إلزام المصارف بإعداد القوائم المالية وفقا للأسس وللقواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (IFRS07) وهي:

- قائمة الدخل.
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.
- الملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

-تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبيين الدوليين عند إعداد القوائم المالية للبنك، لأن ذلك يكسبه مصداقية وموثوقية أكبر، ويسمح بمقارنة نشاطه مع نشاط الدول التي تطبق هذه المعايير.

-تطوير عمل البنك من خلال إدخال النظم الالكترونية إلى العمل المصرفي وتحسين مستوى الخدمات المصرفية والسعي لتقديم منتجات جديدة كالصراف الآلي وبطاقات الائتمان، وبذلك يصبح المصرف قادراً على مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة وتحسين أداء المصرف من خلال تقليل الروتين والخطأ إلى أدنى حد.

-تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في المصرف للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية.

-التقليل من القيود المفروضة على عمليات منح القروض والخدمات لأن ذلك يساعد على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، وكذلك القيود المفروضة على إمكانية الحصول على أية معلومات تفصيلية تخص القوائم المالية الخاصة بالمصرف.

أفاق البحث

وفي الأخير فان أي عمل ومهما كانت الجهود المبذولة فيه فانه لا يخلوا من النقائص .وهذا العمل هو عبارة عن جزء صغير من سلسلة كبيرة في مجال المحاسبة الدولية والقطاع البنكي فلقد بحث فيه الكثير ومازال مفتوحا لباحثين جدد لدراسته من زوايا جديدة تخدم البحث العلمي بصفة عامة كما ونتمنى ان تكون إسقاط لواقعنا الوطني بصفة خاصة ليكون الباحث بدراسته مرآة لاقتصاد وطنه . ومن أهم المواضيع التي أقترحها للدراسة لشخصي أو لغيري

-الثغرات المحاسبية في القوانين الجزائرية التي أدت الى الفضائح المالية في القطاع البنكي .

- فجوة البيانات المالية بين العرض والطلب عليها وكيف يمكن تداركها في القطاع البنكي .

مـــلاحـــق

قائمـــة

المـــــــراجـــــع

الكتب باللغة العربية :

1-الرشيدي خالد .المحاسبة في المنشأت المالية .المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .المملكة العربية السعودية .سنة 1990 .

-2 السيد أحمد عبد الخالق .النظرية النقدية .دار الجلاء عمان .سنة 1998 .

-3 السيد أحمد لطفي أمين .المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية .دار النهضة العربية .القاهرة سنة 2005.

-4 السيد أحمد لطفي أمين .إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة .الدار الجامعية .الاسكندرية .سنة 2008.

-5السيد أحمد لطفي ،أمين .نظرية المحاسبة الاطار النظري للتوافق المحاسبي الدولي الدار الجامعية الاسكندرية.سنة 2005.

-6 السيد ناغي ,محمود .المنهج المحاسبي في البنوك التجارية . المكتبة العصرية .المنصورة.سنة 2007 .

-7 الشاهد محمد .سمير .قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير الدولية .الدار الجامعية .الاسكندرية .سنة 2000 .

-8الشواربي ,عبد الحميد.إدارة المخاطر الائتمانية .منشأة المعارف .الإسكندرية .سنة 2002.

-9 الشيرازي عباس، مهدي. نظرية المحاسبة. مطبعة ذات السلاسل.الكويت. 1991سنة.

-10 الصبان، محمد سمير، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي. الدار الجامعية .بيروت. 1991سنة .

-11 الطاهر لطرش.تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية.ديوان المطبوعات الجامعية.طبعة2.سنة1997 .

-12 الطاهر ,محمود.مدخل التحليل النقدي. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.سنة 1996

-13 العادلي ،يوسف.المحاسبة المالية (المجلدين الاول والثاني).منشورات ذات السلاسل .الكويت.سنة 1986 .

-14 العظمة ,محمد .أساسيات المحاسبة الدولية . منشورات ذات السلاسل . الكويت .سنة 2000 .
-15 القاضي حسين .مؤمون حمدان .المحاسبة الدولية ومعاييرها .دار الثقافة للنشر والطباعة .سنة 2008.
-16 باسلي مكرم .المعاملات المصرفية .المكتبة العصرية .المنصورة .سنة 2008 .
-17 بطرس جلدة سامر .النقود والبنوك .دار البداية .عمان .سنة 2008 .
-18جابر طه عاطف .تنظيم وادارة البنوك .الدار الجامعية .الاسكندرية .سنة 2008 .
-19 جمال السعيد ,محمد. البنوك التجارية .شركة جلال .الاسكندرية.سنة 1995.
-20 حجازي ,عبد العزيز .تحليل القوائم المالية .الدار العربية . القاهرة .سنة 1999
-21 حسين ،القاضي .مأمون ،حمدان .المحاسبة الدولية ومعاييرها . دار الثقافة للنشر والطباعة,دمشق .الطبعة الاولى .سنة 2008
- 22حنفي ،عبد الغفار .قرياقص ،رسمية .أسواق المال . الدار الجامعية الجديدة.الاسكندرية .سنة 2003 .
-23 حلوة حنان، محمد رضوان. نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب-سنة 1990.
-24خالد أمين عبد الله .العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة .دار وائل للطباعة والنشر .سنة 2000 .
-25خبابة ,عبد الله . القوائم المالية البنكية .دار الاسكندرية .القاهرة .سنة 2006 .
-26رشيدي شيحة مصطفى .اقتصاديات النقود والمصارف والمال .دار المعرفة الجامعية .الاسكندرية .سنة 1993 .
-27 رشدي صالح ,صالح.البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري .الدار الجامعية .الاسكندرية .سنة 2000
-28 شاكر القزويني . اقتصاد البنوك .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر .سنة1998.
-29طارق طه .ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات .دار الجامعية الجديدة .مصر 2007.
-30طارق عبد العال حماد .دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة .الدار الجامعية الاسكندرية .سنة 2006.
-31طارق عبد العال ,حماد.التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك .الدار الجامعية .الاسكندرية .سنة 2003
-32 طارق عبد العال,حماد. تقييم أداء البنوك التجارية . الدار الجامعية. إسكندرية. 2001.
-33عبد المطلب ,عبد الحميد .البنوك الشاملة:عملياتها –إدارتها .الدار الجامعية .الاسكندرية .سنة 2000
.

-34 عوض الله،عبد المنعم .تحليل ونقد القوائم المالية. الدار العربية للنشر.القاهرة.سنة 1993
- 35فلاح حسني, حسن مؤيد عبد الرحمان .ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي .دائل وائل للنشر .عمان .سنة 2003.
-36 فهد العربيد عصام .دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات .دار الرضا للنشر .دمشق .سنة 2001 .
-37 فوري الشموري محمد نظام .النقود والمصارف والنظرية النقدية .دار زهران للنشر والتوزيع .عمان .سنة 1999.
-38 كراجة عبد الحليم .محاسبة البنوك .دار الصفاء للنشر والتوزيع .عمان .2000 .
-39 محمد المصري أحمد .ادارة البنوك التجارية والمصرية .مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع .الاسكندرية 1998 .
-40 محمد عبد العزيز سمير .الصناعة المالية الحديثة .المكتب العربي الحديث .الاسكندرية .سنة 2006.
-41محمد عبد السلام البيومي،محمود .المحاسبة والمراجعة .شركة الجلال . الاسكندرية .سنة 2003.
-42 محمودالمصري ,أحمد ،البنوك التجارية التأصيل وطرق التطبيق . الدار العربية للنشر.القاهرة .سنة 2001 .
-43 مصطفى رشدي شيخة .الاقتصاد النقدي و المصرفي .الدار الجامعية .الجزائر.سنة1997.
-44مطر,محمد ,نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات .دار حنين مكتبة الفلاح. دمشق سنة 1995.
-45 نصر علي عبد الوهاب .مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .الدار الجامعية .الاسكندرية .سنة 2004.
-46 نور ،أحمد .المحاسبة المالية .الدار الجامعية . .الاسكندرية .سنة 2004.

رسالة ماجستير

-47فهد العربيد ،عصام.معايير الافصاح المالي الخاصة بالبنوك .رسالة ماجيستر غير منشورة .جامعة القاهرة .كلية التجارة سنة 1996 .

ندوات ومؤتمرات

-48 رشدي شيحة، مصطفى: الإندماج المصرفي، ندوة الإبعاد الإقتصادي والإدارية للإندماج المصرفي، مركز البحوث اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 28/8/ 1999

-49 جواد حديد: الواقع المصرفي العربي ومدى انسجامه مع فكرة ومفهوم المصارف الشاملة، مع إشارة خاصة إلى التجربة الأردنية، ندوة إتحاد المصارف العربية، 20- 23 يوليو 1994.
-50الهندي ،عدنان . المصارف الشاملة ودورها في تطوير أسواق المال ودعم جهود التخصيص، ندوة إتحاد المصارف العربية، 20- 23 يوليو 1994.
-51 فائقة الرفاعي: الإتفاقية العامة للخدمات المالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي في الدول العربية، مؤتمر الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 13 -15 يناير 1996.
-52 خالد أمين ،عبد الله.المصارف الإسلامية ومدى تأثير مفهوم المصارف الشاملة عليها، ندوة إتحاد المصارف العربية، 20-32 يوليو 1994.

-53بن طلحة ,صليحة .دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية .الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية .جامعة شلف .2004.

-54 كتوش ,عاشور .حريري ,عبد الغني .التمويل بالائتمان الايجاري –دراسة حالة الجزائر .الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية .جامعة بسكرة –الجزائر .23/22نوفمبر2006 .

القوانين والأوامر

-55الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.رقم 28 .سنة1962

-56الامر رقم 85.الجريدة الرسمية رقم 19.الصادرة في 01-05-1985.

-57المادة 10 من القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986.
-58الجريدة الرسمية .العدد 15.قانون رقم 05-06 المؤرخ في 21 محرم1427 الموافق لـ20فبراير 2006..المتضمن توريق القروض الرهنية .

المواقع الالكترونية

-59 موقع الرسمي لمجلس المحاسبة, تاريخ الاطلاع http://www.iasb.org/IFRS

-60 الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائريhttp ://WWW.BEA.dz

-61سامر ,رياض.مراسلات رسمية تكشف المخاطرة بالمال العام نقل الاموال برا يعرض ملايير البنك الخارجي للسطو .جريدة الشروق .21-03-2010 . - www.echoroukonline.com

62بوكروح.عبد الوهاب .بنك الجزائر الخارجي يعاني من وفرة في السيولة .الرؤية الاقتصادية .
http://www.alrroya.com2009-08-01

مجلات وجرائد وإصدارات :

-63 الإمام أحمد، فهمي. أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية ـ اتحاد المصارف العربية- 1979سنة.
-64 السيد أحمد، عبد الخالق. البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، سلسلة البحوث القانونية والاقتصادية، حقوق المنصورة، 1989.
-65 الشاهد محمد، سمير، قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000سنة.

-66 الأهرام – البنوك الشاملة – ضرورة لملاحقة مستجدات الصناعة المصرفية ومتطلبات الجات، 1997/6/23

-67 الطيب,ياسين ,النظام المصرفي الجزائري في مواجهة العولمة المالية .مجلة الباحث الجزائري .عدد03 .
-68 بن عبد الرحمان ,س.تعديل قانون النقد والقرض ضروري لتطوير البنوك الاسلامية .يومية الخبر.الصادرة بتاريخ 15-11-2008.عدد5468
-69 بوزامة ,م .تسهيلات للحصول على قرض عقاري .يومية الخبر .الصادرة 2-05-2006.عدد 4692
-70 بوكروج ,ع .البنوك العمومية والخاصة ستنطلق في منح القروض السكن .يومية الشروق .الصادرة بتاريخ 1-06-2006.عدد1701

-71 حمدي ،عبد العظيم. أهمية التحول إلى البنوك الشاملة، مركز البحوث، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 3/11 – 1999/3/25.

-72 صواليلي ,ح .سوق القروض الاستهلاكية في الجزائر تقدر بـ70مليار دينار .يومية الخبر .الصادرة بـ5-11-2008.عدد5468.
-73 مأمون ,حمدان .مقدمة عن معايير محاسبة الدولية .جمعية المحاسبين القانونيين السورية .دمشق .سنة 2007 .

-74محمد رمضان ،جوهر .مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية .معهد الدراسات المصرفية .البنك المصري .العدد5. سنة .

-75مفتاح ,صالح . داودي,الطيب . معارفي, فريدة. الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية.مجلة العلوم الإنسانية .بسكرة .2009 .

-76 مركز بحوث بنك مصر: التخطيط الإستراتيجي في البنوك في عالم متغير أوراق بحثية، بنك مصر، القاهرة، 1999. سنة1976.

مراجع بالاجنبية :

-77Running press Glasarry of Banking language 1998

-78Adicionarg of Banking Macdonald 1990

-79FASB " statement of financial accounting cocept No55 recognition and M easurement in financial statement of business Enterprises"1984.

-80ChalesA.Nickerson ، larry G.Poienter ، and Robrt H. « Published Forecasts» Choicece or Obligation?Financial Executive ،1974 ،P 70-73.

-81New Jersey. « Financial Reporting»and Accounting Revolution ،2nd ed .Englewood Cliffs .Prentic -Hall .1989.

-82 Limited Exemption from ComparativeIFRS 7 Disclosures for First-time Adopters; Comments to be received by 29 December 2009.International accounting standard .Board.2009.

-83Jeffrey S.Arpan and LeeH.Radebaugh International Accounting and Multinational Enterprises. John Wiley and sons.USA. 1981.

84-D.Cairns 'banking on a break with tradition (IASC 's exposure draft Disclosures in the Financial statements of Banks).Accountancy. April. 1987..

85-Rapport annuel –Banque Extérieure d'Algérie 2007.